

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة و تدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في الاستشراف
بفشل أو النجاح المالي في مؤسسة
التأمين

- دراسة حالة شركة التأمين الأشخاص تامين لايف

تحت اشراف :
الأستاذ الدكتور: شنوف شعيب

من اعداد الطالب:
شعلال ناصر

رقم المذكرة 172

السنة الجامعية : 2022/2021 م

قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة و تدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في الاستشراف
بفشل أو النجاح المالي في مؤسسة
التأمين

- دراسة حالة شركة التأمين الأشخاص تامين لايف

تحت اشراف :
الأستاذ الدكتور: شنوف شعيب

من اعداد الطالب:
شعلال ناصر

رقم المذكرة 172

السنة الجامعية: 2022/2021 م

شكر

يعود الفضل الأول والأخير في إنجاز هذا العمل لله عز وجل، نحمده سبحانه

ونشكره؛

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور شنوف شعيب نظير الإرشادات

القيمة، كما أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

إلى الأم العزيزة، الأب، الزوجة الكريمة
الأولاد " أناييس وأنيس " الأخ، الأخت
الرفيق، الصديق
الزميل

ملخص:

لقد سعى هذا البحث بشكل أساسي إلى توضيح كيفية التنبؤ بفشل ونجاح الأداء المالي بالاستناد إلى جملة من المؤشرات والمخرجات المستخرجة عن طريق تحليل القوائم المالية للمؤسسة، وقد تبين أن لهذا التحليل أهمية في تشخيص للوضع المالي الماضي والحاضر للمؤسسة بهدف اتخاذ القرارات المستقبلية حيث يعتبر التحليل المالي الوسيلة الأساسية من أجل معرفة مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، والكشف عن نقاط الضعف من أجل إيجاد بدائل وحلول لها.

كما تجلّى من خلال هذا البحث أيضاً أهمية الاعتماد على النسب المالية الأكثر دلالة بالإضافة إلى تطبيق خمسة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي عليها.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها أن فعالية التحليل المالي تعتمد على مصداقية القوائم المالية المنشورة كما أن نماذج التنبؤ بالفشل المالي غير فعالة في شركات التأمين الجزائرية ولا تكفي وحدها للحكم على نجاح أو فشل هذه الشركات مستقبلاً وذلك لتذبذب النتائج المتوصل إليها وهذا يعود لطبيعة نشاط التأمين عن الأشخاص الذي يتميز بخصائص خاصة، يميزه عن باقي القطاعات الأخرى.

كلمات مفتاحية: الأداء المالي، تشخيص، النسب المالية الأكثر دلالة، نماذج، التأمين عن الأشخاص.

Résumé:

Cette recherche vise principalement à clarifier les modalités et les démarches pour prévoir la faillite et le succès de la performance financière, sur la base d'un ensemble d'indicateurs et de résultants obtenus à travers l'analyse et diagnostic des états financiers de l'entreprise, et afin révéler les points forts de l'entité pour les renforcer et points faibles pour trouver des alternatives et des solutions adéquates.

Aussi, à travers cette recherche a également été démontrée l'importance de diagnostic financier qui s'appuie sur les ratios financiers qu'ayant les taux de significativités les plus élevés, et l'utilisation de « 05 » cinq fameux modèles des séries temporelles.

En conséquence, il a été conclu également, des nombreux résultats théoriques et pratiques, dont le plus important est que l'efficacité de l'analyse financière dépend étroitement à la crédibilité des états financiers de l'entreprise, et que les modèles des prévisions sont inefficaces dans les compagnies d'assurance algériennes et ne permettront pas de juger du diagnostiquer financièrement des entreprises à l'avenir, en raison de la fluctuation des résultats atteints, vu la complexité de l'activité d'assurance de personnes.

Mots clés: performance financière, diagnostic, taux de significativités les plus élevés, modèles des prévisions, assurance de personne

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	الملخص
IV	فهرس المحتوى
VI - VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق

الصفحة	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة
1	تمهيد
2	الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين.
2	المبحث الأول: إعداد وعرض القوائم المالية في شركات التأمين في الإطار التحليل المالي
2	المطلب الأول: الإطار العام حول التأمينات والشركات التأمين
7	المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية تقييم الأداء المالي
15	المطلب الثالث: أهم التعديلات على النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع قطاع التأمينات
19	المبحث الثاني: النسب والمؤشرات المالية التقليدية ودورها في تقييم الأداء المالي
19	المطلب الأول: دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي.
21	المطلب الثاني: أساليب التحليل بالنسب المالية.
22	المطلب الثالث: النسب المالية الأكثر دلالة في إطار التحليل المالي
29	المبحث الثالث: دور التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي في إطار التحليل المالي
29	المطلب الأول: رأس المال العامل كمؤشر عن التوازن المالي على المدى القصير
31	المطلب الثاني: سبل تحقيق التوازن بالاعتماد على رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة
35	المطلب الثالث: التنبؤ بالفشل المالي للشركات نماذج دراسة التنبؤ بالفشل المالي في إطار التحليل

	المالي.
43	خلاصة الفصل
46	الفصل الثاني: دراسة حالة شركة التأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE
46	تمهيد
47	المبحث الأول: التعريف بشركة تأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE ALGERIE
47	المطلب الأول: نظرة عامة عن شركة تأمين لايف الجزائر
48	المطلب الثاني: الشبكات التجارية لشركة تأمين لايف الجزائر
50	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة تأمين لايف الجزائر
52	المبحث الثاني: تحليل القوائم الدالية لشركة تأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE
52	المطلب الأول: أسس إعداد البيانات المالية لشركة محل الدراسة
54	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي
62	المطلب الثالث: النسب المالية الأكثر دلالة لشركة التأمين لايف الجزائر
67	المبحث الثالث: تطبيق نماذج التنبؤ على شركة EPE/SPA TAAMINE LIFE ALGERIE
67	المطلب الأول: تطبيق نموذج Altman و نموذج Springate
70	المطلب الثاني: تطبيق نموذج KIDA ، نموذج Zmijewski و نموذج Sherrod.
74	المطلب الثالث: استخلاص النتائج المتوصل إليها من خلال نماذج التنبؤ
76	خلاصة الفصل
78	الخاتمة العامة
82	قائمة المراجع
87	الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	اسم الجدول
12	الجدول رقم (1-1) : مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS رقم المعيار اسم المعيار درجة التوافق
37	جدول رقم (2-1) : يبين كيفية تحديد نسب نموذج Altman
38	جدول رقم (3-1) : يبين تصنيف الشركات من خلال نتائج نسب Altman
39	جدول رقم (4-1) : يبين كيفية تحديد نسب نموذج Kida
40	جدول رقم (5-1) : يبين كيفية تحديد نسب نموذج Sherrord
40	جدول رقم (6-1) : يبين كيفية تحديد درجة مخاطرة القروض اعتمادا على نتائج نسب نموذج Sherrord.
54	الجدول رقم (1-2) : الميزانية أصول لشركة تأمين لايف الجزائر
55	الجدول رقم (2-2) : الميزانية خصوم لشركة تأمين لايف الجزائر
56	الجدول رقم (3-2) : حساب النتائج لشركة تأمين لايف الجزائر
57	الجدول رقم (4-2) : رأس المال العامل الدائم لشركة تأمين لايف الجزائر
58	الجدول رقم (5-2) : رأس المال العامل الخاص لشركة تأمين لايف الجزائر
59	الجدول رقم (6-2) : رأس المال العامل الأجنبي لشركة تأمين لايف الجزائر
59	الجدول رقم (7-2) : رأس المال العامل الإجمالي لشركة تأمين لايف الجزائر
60	الجدول رقم (8-2) : احتياجات رأس المال العامل لشركة تأمين لايف الجزائر
61	الجدول رقم (9-2) : الخزينة لشركة تأمين لايف الجزائر
62	الجدول رقم (10-2) : نسب الربحية لشركة تأمين لايف الجزائر

63	الجدول رقم (2-11): نسب الملاءة لشركة تأمين لايف الجزائر
64	الجدول رقم (2-12): نسب المردودية لشركة تأمين لايف الجزائر
66	الجدول رقم (2-13): نسب السيولة لشركة تأمين لايف الجزائر
67	الجدول رقم (2-14):تطبيق نموذج Altman لشركة تأمين لايف الجزائر
69	الجدول رقم (2-15):تطبيق نموذج Springate لشركة تأمين لايف الجزائر
70	الجدول رقم (2-16):تطبيق نموذج KIDA لشركة تأمين لايف الجزائر
71	الجدول رقم (2-17):تطبيق نموذج Zmijewski لشركة تأمين لايف الجزائر
72	الجدول رقم (2-18):تطبيق نموذج Sherrod لشركة تأمين لايف الجزائر
74	الجدول رقم (2-19): استخلاص النتائج المتوصل اليها من نماذج التنبؤ لشركة تأمين لايف الجزائر

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل
47	شكل (1-2): حصة كل مساهم من الشركاء
51	شكل (2-2) الهيكل التنظيمي العام لشركة لشركة تأمين لايف الجزائر
52	شكل (3-2) الهيكل التنظيمي لمدرية الإدارة و المالية لشركة لشركة تأمين لايف الجزائر

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق
88	ملحق 1 : ميزانية الأصول للسنوات محل الدراسة
87	ملحق 2 : ميزانية الخصوم للسنوات محل الدراسة
90	ملحق 3 : جدول النتائج للسنوات محل الدراسة
91	ملحق 4 : ملف حول الترويج والتقديم للمؤسسة محل الدراسة
101	ملحق رقم (5) : القوائم المالية لشركة التأمين (AVIS 89 CNC)

يعتبر قطاع التأمين في الجزائر من أهم القطاعات المالية التي لها دور فعال في الاقتصاد فهي تقوم بدور مزدوج وذلك من خلال تقديم خدمات تأمينية للأفراد والشركات الأخرى وكذلك عمليات الاستثمار التي تقوم بها، هذا القطاع له خصائص معينة تميزها عن باقي الأنشطة الأخرى وهذا ما يستوجب خصوصية النظام المحاسبي فيها والذي يؤدي بدوره إلى خصوصية قوائم المالية بالنسبة للشركات التي تعمل هذا القطاع.

يعتبر التحليل المالي الأساسي لهذه الشركات، أحد أدوات التحليل المالي، التي تساعد المستثمرين على وضع إستراتيجياتهم و أهدافهم الاستثمارية معتمدين في ذلك على مجموعة من القوائم المالية الأساسية، و إذا أردنا الخوض في التحليل الأساسي للأسهم يتوجب علينا القيام بدراسات كمية و نوعية ، حيث تقوم الأولى على تحليل رقمي و معادلات إحصائية تؤخذ من القوائم المالية للشركات، تتناول كل من أرباح وإيرادات الشركة، الأصول و الخصوم، حيث تقوم بخلق نسب مالية بين هذه البنود، أما النوع الثاني من الدراسة نجده متعلق بتحليل نوعية اتجاه التحليل ونوعية الأدوات المستعملة، وذلك بالرغم من توفر مناهج حديثة لذلك.

في ذات السياق، ونتيجة لعيوب الأنظمة المحاسبية التقليدية المرتكزة على التكلفة التاريخية لتسجيل الأحداث التي تمت في المؤسسة؛ وعدم توافقها مع متطلبات عملية تقييم الأداء المالي، ظهرت توجهات تدعو إلى إعادة صياغة الأنظمة المحاسبية لجعل مخرجاتها منسجمة مع مميزات البيئة الاقتصادية، وهو الأمر الذي شجع العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر إلى إعادة تكييف أنظمتها مع الفكر المحاسبي الدولي، وبهذا برزت أنظمة محاسبية مالية متوافقة إلى حد كبير من حيث المعلومات التي تقدمها مع الاحتياجات اللازمة لإجراء عملية تقييم الأداء المالي لهذا النوع من الشركات.

ان استعمال النسب المالية قد شهد تطورات عبر الزمن من حيث الكم والنوع بالنظر للعلاقة المتلازمة بين العائد والمخاطرة، إذ نجد أن سعي المؤسسة نحو جني المزيد من الأرباح يصاحبه ارتفاع المخاطر التي قد تواجهها، كما أن ارتفاع هذه الأخيرة سيحد من طموحاتها اللامتناهية اتجاه تعظيم العائد، وهو ما أدى إلى إثراء مناهج تقييم الأداء المرتكزة على النسب المالية، حيث برزت مجموعات مختلفة من النسب أهمها: نسب السيولة، المديونية، الملاءة وغيرها من النسب التي يتعين اللجوء إليها لتقييم مدى موازنة المؤسسة بين العائد والمخاطرة.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

كذلك، تبين من خلال الدراسات التي ارتكزت على النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، حدود الاعتماد عليها بشكل منفصل بالنظر لتداخل أنشطة المؤسسة وارتباطها ببعضها البعض، ولهذا سعى بعض الباحثين إلى تطوير مناهج التقييم وقاموا باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي، وهي النماذج التي تم تكوينها بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية، وذلك من خلال بناء علاقات مترابطة بينها للتعبير عنها في شكل نموذج موحد يستند إليه لتقدير مدى ابتعاد المؤسسات عن مخاطر الوقوع في الإفلاس.

وسنحاول من خلال هذا البحث التطرق الي الفصلين الرئيسيين التاليين:

- ❖ الفصل الأول: دور التحليل المالي في تقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين.
- ❖ الفصل الثاني: دراسة حالة شركة تأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE

ويحاول بحثنا الإجابة على التساؤلات التالي :

هل دور التحليل المالي في للمؤسسة التأمين كفيل لوحده التمكن من التنبؤ بفشل او بنجاح المالي وفقا المؤشرات المالية الحديثة و التقدير مدى ابتعاد المؤسسات عن مخاطر الوقوع في الإفلاس؟

وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- هل الكشوفات المحاسبية المعدة خصيصا لشركات التأمين وفقا النظام المحاسبي المالي تلبي احتياجات المحلل المالي؟
- ما مدى أهمية الاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المالي في تعزيز دور أساليب تقييم الأداء المالي؟
- كيف يتم تقييم أداء وأسهم الشركات وفقا للمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء؟
- ما هي اهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي يمكن تطبيقها على شركات التأمين؟

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات وبغرض محاولة إعطاء إجابة وافية لإشكالية البحث الرئيسية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ❖ يمكن الاعتماد على القوائم المالية المعدة خصيصا لشركات التأمين الى حد بعيد، لأنها أعدت وفق المبادئ، الفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعدادها، وضم الى ذلك الى جودة البيانات التي تحتوها؛
- ❖ يتميز النظام المحاسبي المالي على مفهوم القيمة العادلة لتكييف جميع الأحداث التي تمت في المؤسسة مع الواقع الاقتصادي الحقيقي الذي تنشط فيه، إلى جعل نظام تقييم الأداء المالي قادر على اكتشاف موطن الخلل فور وقوعه؛
- ❖ لا يمكن التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باعتماد فقط بالنسب المالية ، وإنما تحتاج إلى مؤشرات أخرى للحكم عليها، وهذا يعود الى خصائص شركات التأمين من حيث الطابع القانوني، مناخ العمل السائد، طبيعة الخدمة التأمينية وغيرها، فإن عملية تقييم أداء، معقد؛
- ❖ تعتبر النماذج الكمية اهم المؤشرات التي يمكن تطبيقها على شركات التأمين الجزائرية للتنبؤ بفشلها المالي.

أهداف البحث:

يسمح البحث بتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- 1- إبراز بعض المساهمات العلمية ذات الصلة بموضوع الأداء، ومحاولة الوقوف مدى استجابة الكشوفات المحاسبية في شركات التأمين، للاحتياجات المحلل المالي؛
- 2- الوقوف على مدى قدرة المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل او نجاح المالي لمؤسسة التأمين.
- 3- إبراز أهم النماذج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة التأمين ومدى اهمتهم للوصول الى النتائج المرجوة؛
- 4- محاولة تأكيد أن الجانب النظرية الخاصة بتقييم الأداء المالي من منظور تحليل المالي المؤسسة الاقتصادية؛ قادرة على تفسير السلوك المالي لشركات التأمين محل الدراسة وعلى تشخيص مواطن الخلل فيها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع لأنه يركز على التنبؤ المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وعلى المؤسسات المالية بصفة خاصة، وكما يمثل في الوقت الراهن عوامل ضمان الاستمرارية والبقاء في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، يسمح للمؤسسة بكسب موقع تنافسي وتحسين قدراتها المالية اللازمة لمواجهة تهديدات المحيط الاقتصادي.

وبالنظر الى الثقل الذي يمثل الجانب المالي في مؤسسة التأمين التي تصنف ضمن المؤسسات الناشطة في قطاع المالية كالبانوك، يعتبر العجز المالي الهاجس الرئيسي المطروح على مستوى هذه المؤسسات.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أهم الأسباب والمبررات التي تجعل هذا الموضوع جدير بالدراسة والبحث فيما يلي:

- 1- الاهتمام المتنامي للبحث في المجالات ذات الصلة بموضوع الأداء من قبل الباحثين والمؤسسات على حد سواء؛ لكونه حقل معرفي متجدد الطرح يمكن من خلاله تبني وطرح أفكار جديدة لتحقيق الأداء المتميز؛
- 2- اقتران كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بقدرتها على تحقيق التوازن المالي ولابتعاد قدر الإمكان عن مخاطر الإفلاس والعسر المالي؛

صعوبات البحث:

عبر مراحل اعداد هذا الموضوع، تلقيت صعوبات الموضوعية والتي حالت دون النتائج الدراسة الوصول إليها؛ ومن أهمها:

- 1- قلة مصادر كافية للدراسة العلمية، خاصة في قطاع التأمين.
- 2- صعوبة التقيد بالدليل لإعداد مذكرات نهاية التخرج.
- 3- ضعف عدم امتلاك الوقت الكافي للبحث العلمي،
- 4- اختلاف تحاليل وقراءة النسب المالية حسب الباحثين،
- 5- صعوبة الترجمة من اللغة الأجنبية الى العربية خاصة في جانب التطبيق.

الأبحاث والدراسات السابقة:

1- رحيش سعيدة ، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين - دراسة

ميدانية، أطروحة لنيل شهادة دكتورة - جامعة بومرداس، 2020

بعد استعراض الباحثة على مدى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستعمال التحليل المالي، تطرقت الى الفشل المالي الذي يعتبر من أهم المشاكل التي قد تواجه هذا النوع من الشركات خاصة وأنها تتعامل بأموال الغير، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إسقاطها على عينة من ثلاث شركات التأمين الجزائرية والمتمثلة في شركة أليان للتأمينات، الشركة المركزية لإعادة التأمين وشركة تأمين المحروقات، وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية واستخراج النسب المالية الأكثر دلالة، بالإضافة إلى تطبيق خمسة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي عليها، توصلت الباحثة في هذا السياق إلى العديد من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها أن فعالية التحليل المالي تعتمد على مصداقية القوائم المالية المنشورة كما أن نماذج التنبؤ بالفشل المالي غير فعالة في شركات التأمين الجزائرية ولا تكفي وحدها للحكم على نجاح أو فشل هذه الشركات مستقبلا.

2- بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة منيوري قسنطينة، 2010.

استعرض الباحث الى التحليل المالي الأساسي الحديث من أهم أدوات التحليل المالي التي تساعد المستثمرين على وضع إستراتيجياتهم و أهدافهم الاستثمارية من جهة، ومحاولة العثور على الأسهم المقيمة بأدنى من قيمتها العادلة من جهة أخرى، و كما أنها تمكن مجلس إدارة الشركة من تحديد التزاماتها اتجاه المقرضين من جهة، والجهات الرسمية ومصلحة الضرائب من جهة أخرى، وكما تطرق الي التحليل الأساسي الحديث للأسهم يتوجب القيام بدراسات كمية و نوعية، حيث تقوم الأولى على تحليل رقمي و معادلات إحصائية تؤخذ من القوائم المالية للشركات، تتناول كل من أرباح وإيرادات الشركة، الأصول و الخصوم، أما الثانية فهي تركز على الأمور غير الملموسة في الشركة، كسمعة إدارة موظفيها، الاسم التجاري للشركة، التكنولوجيا المستخدمة، براءات الاختراع، ونوعية الأرباح، أضف إلى ذلك استخدام مؤشرات حديثة تعمل على تقييم أسهمها وفقا لقيمتها العادلة، وتختتم هذه الدراسة بعملية التنبؤ بإمكانية وقوعها في الفشل المالي في المدى المتوسط والبعيد باستخدام نماذج رياضية مخصصة لذلك.

3- نمري نصرالدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي دراسة حالة ثلاث شركات التأمين ناشطة في الجزائر - أطروحة لنيل شهادة دكتوراة - جامعة بومرداس، 2015.

لقد سعى هذا الباحث بشكل أساسي إلى توضيح كيفية تقييم وقيادة الأداء المالي بالاستناد إلى جملة المتغيرات المستخرجة من تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية. ومن خلاله تبين أن لهذا التحليل أهمية كبرى في تشخيص منابع القيمة وحسن توجيه إستراتيجية النمو المزمع تنفيذها، حيث يسفر هذا التحليل عن متغيرات عديدة أهمها: معدل دوران الأصول، هامش الاستغلال ومكونات الهيكل المالي التي تعتبر بمثابة عوامل جوهرية لخلق القيمة ومؤشرات هامة لتصميم بطاقة الأداء المتوازن الملائمة لمراقبة إستراتيجية النمو. كما تجلّى من خلال هذا البحث أيضاً أن لهذه البطاقة دور هام في قيادة نمو المؤسسة نحو خلق القيمة؛ لكونها وسيلة فعالة لاحتواءه مثل تلك المتغيرات وتدعيمها بمجموعة من الأهداف والمؤشرات المالية وغير المالية، والتي تسمح بترجمة إستراتيجية النمو ضمن مختلف أبعاد المؤسسة إلى متغيرات كمية تمثل مفاتيح هامة بالنسبة لها لقيادة أدائها المالي نحو خلق القيمة. كذلك؛ حيث خلص بفضل اختبار العلاقة بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المنبثقة من عملية تحليل النمو الداخلي بالارتكاز على البيانات المالية لثلاث شركات التأمين الناشطة في الجزائر، أن العلاقة القائمة بينهما تعتبر منطقية ويمكن الاعتماد عليها لإرساء فلسفة تقييمية تسمح بتقييم مدى انعكاس إستراتيجية النمو على خلق القيمة.

تمهيد:

يعكس الأداء، مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع مستلزمات بقائها لأن عملية تقييمه تسمح بإبراز مدى الابتعاد عن التهديدات بفضل دورها في تشخيص نقاط القوة والضعف الداخلية، وكذا تحديد مدى امتلاك الإدارة للإمكانيات اللازمة لمواجهة تحديات البيئة الخارجية؛ بالنظر لكونها وسيلة فعالة لإجراء المقارنة بين أداء المؤسسات المختلفة، كما تعتبر أيضا أداة لتقييم مدى قدرة المؤسسة على إدارة ممارساتها المختلفة بشكل اقتصادي سليم، وهذا عبر تبني مدخل متعدد الأبعاد في عملية تقييم الأداء.

إلى جانب ذلك، يعتبر الأداء المالي العنصر الأهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية لكونه المجال الذي يعكس مدى كفاءة ونجاح السلوك الاستراتيجي الذي تبنته. كما يمثل العامل الأساسي لاتخاذ القرارات لأن الإدارة لا تستطيع أن تتجاهل التأثيرات المالية عند تحديد ملامح توجهاتها المستقبلية، وهو الأمر الذي جعل عملية تقييم الأداء المالي تحض باهتمام متزايد من قبل المختصين والدارسين للفكر المالي، وذلك بهدف تطوير مناهج التحليل باستخدام المؤشرات المالية التي تعتبر من أكثر الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات والحكم على نتائج أعمالها.

عرض المباحث:

يتضمن هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي: الرئيسية التالية:

- ❖ المبحث الأول : إعداد وعرض القوائم المالية في شركات التأمين في الإطار التحليل المالي
- ❖ المبحث الثاني: النسب والمؤشرات المالية التقليدية ودورها في تقييم الأداء المالي.
- ❖ المبحث الثالث: دور التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي في إطار التحليل المالي.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

المطلب الأول: الإطار العام حول التأمينات والشركات التأمين

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

يتعرض الفرد في حياته إلى الكثير من الأخطار، وتصادفه ظروف قاسية لا قبل له في مواجهته بإمكانياته الخاصة، لذلك يتجه نحو البحث عن الوسائل والأساليب التي تضيق بالنسبة له حدود الخسائر الناتجة عن هذه الأخطار، ومن هنا ظهرت فكرة التأمين، كونه يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفرد والمنشآت لمواجهة الأخطار.

1- : مفهوم التأمين:

أ- **تعريف التأمين:** نظرا لأهمية التأمين في الحياة اليومية وجب علينا الإحاطة بمفهومه، حيث أن إطلاق مصطلح على ظاهرة معينة أو نشاط معين تختلف مدلولاته من حيث المحتوى اللغوي لهذا المصطلح، وعليه فإن البحث عن تعريف التأمين يدفعنا حتما في الخوض في مدلوله اللغوي، القانوني وكذا الاقتصادي. يهتم التعريف القانوني للتأمين بالنظر إلى عقد التأمين كوسيلة قانونية يبرز العلاقة بين المؤمن والمؤمن له فتنشأ حقوقا معينة لهذين الطرفين، ويحدد التزامات كل طرف منهما والمالزيا المترتبة على التعاقد دون مراعاة للجانب الفني لعملية التأمين¹.

ب- **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين:** للتأمين أهمية كبيرة نبينها فيما يلي²:

- تشجيع القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية:
- ضمان استمرار المشروعات الاقتصادية.
- المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة: ³.
- تقديم الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية: ⁴.

¹ سالم رشدي سيد، التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"، الطبعة الأولى، دار الرأية للنشر والتوزيع، 2015، ص33.

² عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة **الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص114

³ عيد الله حسن مسلم، إدارة **التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار المعترف للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص25.

⁴ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص117.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

2- **وظائف التأمين:** الوظيفة الرئيسية للتأمين أساسا هو انتقال الخطر من شخص أو هيئة عادية إلى هيئة أو شركة متخصصة في الأخطار (عادة شركة التأمين) وقيامها بتحمل أعباء الخطر مقابل قسط مستحق على كل نوع من أنواع الخطر⁵.

أ- التأمين من وسائل الأمان للمؤمن له

ب- التأمين يقوم بتجميع المدخرات.

ج- التأمين وسيلة من وسائل الائتمان.

3- **عناصر التأمين:** للتأمين عناصر وأسس يقوم عليها نذكرها فيما يلي:

أ- طرفا التعاقد: وهما:

المؤمن: شركة التأمين التي قبلت التأمين وتعهدت التعويض.

المؤمن له: الشخص الذي قام بالتأمين على الشيء موضوع التأمين، والذي سيحصل على تعويض من شركة التأمين في حال حدوث الخطر المؤمن ضده⁶.

ب- **عقد التأمين:** ويتكون ومن العناصر التالية:

- وثيقة التأمين: هي المستند التي تبرهن على وجود عقد التأمين وتحتوي على بيانات كاملة⁷.
- مبلغ التأمين: وهو المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقيق.
- مدة التأمين: هي فترة سريان العقد والتي يتوقف عليها حساب القسط ويتناسب طرديا معها⁸.
- الخطر
- قسط التأمين
- المستفيد

الفرع الثاني: ماهية عقد التأمين وعقد إعادة التأمين

1- **مفهوم عقد التأمين:**

⁵ محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، بدون طبعة، دار زه ارن للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص89.

⁶ محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998، ص60.

⁷ أسامة عزمي سلام، نوري موسى الشقيري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص100.

⁸ محمد جودت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص61.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

أ- : تعريف عقد التأمين: عرفته المادة 619 من القانون المدني الجزائري أنه: "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".

وذهبت المادة 02 من الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات في نفس السياق، حيث تبنت نفس المفهوم مع الإشارة إلى إضافة القانون 06-04 المؤرخ في 20-02-2006 الذي جاء فيه: إضافة إلى أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يمكن تقدير الأداء عينا في تأمينات المساعدة والمركبات البرية ذات المحرك.

ب- : خصائص عقد التأمين: يتميز عقد التأمين بجملة خصائص كما يظهر فيما يلي:

▪ عقد احتمالي (الغرر)

▪ عقد رضائي

▪ عقد زمني: 9.

▪ عقد تعويضي (معاوضة) 10.

▪ عقد ملزم

▪ عقد اذعان 11.

ج- أركان عقد التأمين: يقوم عقد التأمين على مجموعة من الأركان هي:

▪ الرضا

▪ المحل: يتمثل محل عقد التأمين في الخطر الذي يخشى المؤمن له من وقوعه في المستقبل.

▪ السبب: السبب بشكل عام قد يكون حول الغرض المباشر الذي يدفع بالمتعاقدين إلى إبرام العقد وهذا ما

يسمى في بعض النظريات بالسبب القسدي 12 .

2- مفهوم عقد إعادة التأمين:

⁹ سمر عبد القادر عساف ،النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية، الطبعة الأولى، دار ال ارية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2008، ص ص 37-44.

¹⁰ يوسف حجيم الطائي و آخرون ،إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازو زي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 37.

¹¹ طارق قندوز ،الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 81.

¹² طارق قندوز ،الخطر والتأمين مرجع سبق ذكره ، ص 60.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

تتميز عملية إعادة التأمين بمكانة جد هامة في منظومة التأمين لما لها من خصائص وتأثيرات جد هامة.

أ- : **تعريف عقد إعادة التأمين:** هو عقد يسمى بعقد إعادة التأمين وهو اتفاق بين هيئتين من هيئات التأمين (أي شركتين) تتعهد بمقتضاه إحدى الهيئتين أي (شركة إعادة التأمين) بتحمل جزء من العقود التي تلتزم به الثانية (أي شركة التأمين المباشرة) لأحد الأشخاص وفي مقابل مبلغ تدفعه الهيئة الثانية للأولى.

ب- : **دور عقد إعادة التأمين:** يساهم إعادة التأمين في:

- **زيادة الطاقة الاستيعابية:** إعادة التأمين تشجع شركات التأمين بصفة عامة على زيادة قدرتهم الاستيعابية وذلك بالقبول بالاكنتاب بعمليات كثيرة مهما كانت مسؤوليتها المالية والباقي تتم إحالته إلى إعادة التأمين، فإبرام عقد إعادة التأمين قد يؤدي إلى مضاعفة طاقة المؤمن المباشر إلى 15، 20 مرة.
- **تسيير خطر الإفلاس:** تلعب عمليات إعادة التأمين دور هاماً في تحسين ملاءة شركات التأمين عن طريق تحويل الأقساط والتعويضات بينها وبين شركات التأمين، فإذا تعرضت شركة التأمين إلى وقوع خطر مهم يخلف آثار مالية مرتفعة فهذا يستلزم منها الوفاء بالتزاماتها وتوفيرها على سيولة جاهزة، حيث أن شركات التأمين تقوم بتوظيف أموالها باستخدامات طويلة الأجل غير شديدة السيولة، هذا ما قد يجعلها في أزمة واللجوء إلى إعادة التأمين الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها والاستمرار بتوظيفاتها المربحة.

ج- العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين

تتمثل العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين فيما يلي¹³:

- ✓ **المؤمن المباشر:** وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصة من العملية لمعيد أو معيدي التأمين، وبالتالي فإنه يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة أو هيئات إعادة التأمين.
- ✓ **معيد التأمين:** الهيئة التي تقبل إعادة التأمين وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.
- ✓ **المبلغ المحتفظ به:** وهو الفرق بين مبلغ التأمين الذي اتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعة عند وقوع الخطر والمبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين.

¹³ كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 69، 70.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

✓ **عمولة إعادة التأمين:** وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.

✓ **عقد إعادة التأمين:** وهو اتفاق بين هيئتين هما المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين

الفرع الثالث: تصنيف شركات التأمين ووظائفها¹⁴:

1. تصنيف شركات التأمين: تقسم شركات التأمين وفق معياري الشكل القانوني وتشكيلة الأنشطة التأمينية كما يلي:

- **التصنيف وفق الشكل القانوني:** حسب هذا المعيار هناك شركات المساهمة، شركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة، شركات التأمين التبادلي، الجمعيات التعاونية والحكومة كمؤمن: شركات المساهمة: تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس إدارة يتولى التسيير ولهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تتميز هذه الشركات بكبر رأسمالها وضمها لعدد كبير من المساهمين.

شركات الصناديق: تشبه شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيته تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين. شركات التأمين التبادلي: تتمثل فكرة التأمين التبادلي في أن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفة معينة مثل المهنة، ومعرضين لأخطار متشابهة يتفقون فيما بينهم على أن من يتعرض منهم لأحد هذه الأخطار يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسائر الناتجة عن هذا الخطر، وهي لا تهد إلى تحقيق الربح.. الجمعيات التعاونية: يقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود كما أن مسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد، والمطلوب سداذه.

الحكومة كمؤمن: يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب، الزلازل، البراكين وغيرها، فتقوم الدولة هنا بدور المؤمن، إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى والهدف هو إصلاح اجتماعي وتوزيع المداخل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز.

- **التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة:** يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة، شركات التأمين العام، صناديق الضمان الاجتماعي والشركات الشاملة):

¹⁴ رحيش سعيدة، أطروحة دكتوراه قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين ، جامعة بومرداس، ص5.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

- **شركات التأمين على الحياة:** يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين) المختلط (، وهي تمثل أهم قسم من أقسام التأمين فهي تمثل وسيطا ماليا، فتقوم بتحميل أقساط التأمين من المؤمن لهم وتقوم بإقراض تلك المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى.
- **شركات التأمين العام:** يطلق اسم التأمينات العامة على جميع عمليات التأمين بخلاف عمليات التأمين على الحياة، وهي تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق، السرقة، تأمين النقل بأنواعه وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية اتجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.
- **صناديق الضمان الاجتماعي:** تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.
- **الشركات الشاملة:** تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

2. وظائف شركات التأمين: هناك عدة وظائف هامة تشر عليها شركات التأمين، إلا أن وظيفة التأمين هي الوظيفة الأساسية، ويمكن تقسيم وظائف شركات التأمين إلى الأقسام التالية:

- وظيفة الاكتتاب:
- وظيفة التسعير.
- وظيفة الإنتاج.
- وظيفة تسوية المطالبات:
- وظيفة الاستثمار

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية تقييم الأداء المالي

تشكل التحولات التي شهدتها المنظومة المحاسبية من جراء تبني الفكر المحاسبي الدولي في عملية تكوين الأنظمة المحاسبية للعديد من دول العالم، نقطة تحول رئيسية بالنسبة لفلسفة تقييم الأداء المالي، حيث ساهمت تلك التحولات بشكل كبير في إدراج العديد من متطلبات عملية التقييم ضمن الأنظمة المحاسبية، وهو ما انعكس على توفير القاعدة المناسبة التي تبني عليها منهجية تقييم الوضعية المالية للمؤسسات.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

يتطلب توحيد الأنظمة المحاسبية احترام مجموعة من المبادئ والمعايير القادرة على توفير المقومات الأساسية لتحقيق العرض العادل للأحداث، وللمساهمة في ترشيد مختلف القرارات الإدارية بفضل دورها في توفير معلومات محاسبية ملائمة لصناعة القرار وإصدار الأحكام المناسبة عن الأداء المالي.

1- الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية:

يتوقف دور المحاسبة في تعزيز عملية تقييم الأداء المالي على المعالجة السليمة للمعلومات والهادفة إلى منح هذه الأخيرة الخصائص التالية: 15

أ- القابلية للفهم؛

ب- الموثوقية؛

في هذا الإطار تم الإقرار وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية على أن هذه الخاصية إنما تتحقق بدورها من خلال الخصائص الفرعية التالية: 16

- التمثيل الصادق؛

- الجوهر فوق الشكل؛

- الحياد؛

- الحيطة والحذر؛

- الاكتمال.

ج- الملاءمة:

د- القابلية للمقارنة.

2- القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن تمتع المعلومات المحاسبية بخصائصها النوعية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الأخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات الإضافية أثناء التطبيق، نذكر منها: 17

أ- التوقيت المناسب؛

ب- الموازنة بين التكلفة والمنفعة؛

ج- الموازنة بين الخصائص النوعية؛

د- الصورة العادلة/ العرض العادل؛ 18

¹⁵ Robert Obert, pratique des normes IFRS, "comparaison avec les règles françaises et les US GAAP", Dunod, 3^{ème} édition, Paris, France, 2006, P 61.

¹⁶ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 10-9.

¹⁷ Catherine MAILLET, Anne Le MANH, les normes comptables internationales IAS/IFRS, Foucher, 3^{ème} édition, Paris, France 2005, P29.

¹⁸ محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3- الخصائص العامة لعرض المعلومات المحاسبية:

من أجل أن تؤدي المحاسبة دورها المتمثل في عرض المعلومات التي تترجم الوضعية المالية للمؤسسة ونتيجة أعمالها بشكل موثوق وصادق، يجب مراعاة عدد من الاعتبارات المقررة بموجب المعيار المحاسبي الدولي الأول عند إعداد القوائم المالية المختلفة، والمتمثلة بشكل أساسي في؛¹⁹

أ- العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي

ب- محاسبة الاستحقاق؛²⁰

ج- استمرارية النشاط؛²¹

د- الاتساق في العرض

يتوجب على المؤسسة الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ولا ينبغي أن تخرج على هذا المبدأ إلا عند حدوث إحدى الحالتين التاليتين:

- عند حدوث تغيير في أحد معايير المحاسبة الدولية التي تنعكس على ضرورة التغيير في عرض أو تصنيف بند معين؛

- عند حدوث تغير في ظروف المؤسسة بحيث يستدعي إعادة النظر في كيفية تصنيف أو عرض بند معين، أو أدى التغيير في التصنيف والعرض إلى تقديم بيانات أكثر ملاءمة وموثوقية لمستخدمي القوائم المالية.

هـ- الأهمية النسبية؛²²

و- عدم التقاضي

4- مدى توافق النظام المحاسبي الدالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

أ. مفهوم النظام المحاسبي المالي: مر النظام المحاسبي حسب المادة 06 من القانون 11/02 كما يلي " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية." ²³

النظام المحاسبي المالي هذا يعد مرجعا محاسبيا موافقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS والذي أدخل تغييرات جد هامة على مستوى التعاريف ، المفاهيم، قواعد التقييم ، المحاسبة ، طببعة ومحتوى الكشوفات المالية التي تعد من طرف الكيانات الخاضعة لمسك محاسبة مالية وهو يتميز بأربعة استحداثات أساسية هي :

¹⁹ نفس المرجع، ص ص 24-26.

²⁰ Robert OBERT, op-cit, P56.

²¹ Idem.

²² Catherine MAILLET, Anne Le MANH, op-cit, P 27.

²³ القانون 11/ 02 المؤرخ في 75 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية ، العدد 22 ، ص 6.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛
إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد كشوف مالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات ؛ - التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة ، الذين يملكون معلومة مالية عن الشركات على حد سواء منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار ؛
إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة. 24 وهو يحتوي على سبع مجموعات أساسية كما يلي:

الصف الأول: حسابات الأموال الخاصة ؛

الصف الثاني: حسابات القيم الثابتة ؛

الصف الثالث: حسابات المخزونات ؛

الصف الرابع: حسابات الغير؛

الصف الخامس: الحسابات المالية ؛

الصف السادس: حسابات الأعباء ؛

الصف السابع: حسابات الإيرادات.

وبين القانون 11/02 وفقا للمادة 02 مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي أي أن المحاسبة المالية ملزمة للكيانات التالية:

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

التعاونيات؛

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما نصت المادة 05 على إمكانية مسك محاسبة مالية مبسطة للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين.

²⁴ التعليم رقم 07 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2007 ، وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة المجلس الوطني للمحاسبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 7.

5- . المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IAS/IFRS** :
لقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي والذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 25، و من خلال مقارنة هذه الأخيرة مع النظام المحاسبي المالي SCF تم إيجاد العديد من نقاط التشابه والاختلاف كما يلي
26:

المقارنة من حيث شكل القوائم المالية: وذلك من خلال مقارنة SCF مع المعايير التالية 1IAS7، IAS و 1IFRS وكانت نتيجتها أن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تختلف اختلافات طفيفة من حيث الشكل والحد الأدنى للعناصر عن نظيرتها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإن ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص شكل القوائم المالية مستمد كلية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المقارنة من حيث الإطار المفاهيمي: من خلال مقارنة الإطارين المفاهيميين لكل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي نلاحظ أن هذا الأخير استوحى الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بكل مكوناته من فروض و مبادئ محاسبية ، أهدا القوائم المالية و مستخدميها بالإضافة للخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها ، إلا أنه لم يواكب التطورات والتعديلات التي أجراها المجلس عليه سنة 7010، ويكمن الاختلاف الوحيد بينهما في مجال التطبيق فقط لأن بورصة الجزائر لا تضم عددا كبيرا من الشركات وبالتالي يعمم تطبيق SCF على جميع الشركات ما عدا الصغيرة منها .

المقارنة من حيث محتوى القوائم المالية: والمقصود بذلك المعايير المتعلقة بالقياس ،التقييم ،الاعتراف والتسجيل المحاسبي، وذلك من خلال مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأهمها المخزون ،الأصول الثابتة المادية، المعنوية والمالية، الضرائب المؤجلة وغيرها، ومنه فإن النظام المحاسبي المالي استمد جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بمحتوى القوائم المالية حيث هناك العديد من النقاط التي تم إهمالها أو إضافة عناصر لا توجد في المعايير وذلك بما يتوافق والبيئة الجزائرية والجدول التالي يبين أهم المعايير التي تم الاعتماد عليها في الجزائر لإنشاء النظام المحاسبي المالي :

²⁶ رحيش سعيدة ، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية - دراسة ميدانية - ، مذكرة ماجستير

تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس ، 7012 ، ص ص 22 -103.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

الجدول رقم (01/01) : مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS

رقم المعيار	اسم المعيار	درجة التوافق
IAS1	إعداد وعرض القوائم المالية	كلياً
IAS2	المخزونات	جزئياً
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	كلياً
IAS8	السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء	جزئياً
IAS10	الأحداث اللاحقة للميزانية	جزئياً
IAS11	عقود الإنشاء	جزئياً
IAS12	الضرائب المؤجلة	كلياً
IAS16	الممتلكات ، المباني و المعدات	جزئياً
IAS17	عقود الإيجار التمويلية	جزئياً
IAS18	إيرادات الأنشطة العادية	جزئياً
IAS19	منافع المستخدمين	جزئياً
IAS20	الإعانات الحكومية	جزئياً
IAS21	آثار تغيرات أسعار الصرف على العملات الأجنبية	جزئياً
IAS23	تكاليف الاقتراض	جزئياً
IAS32	الأدوات المالية : العرض	جزئياً
IAS36	تدني قيمة الأصول	جزئياً
IAS37	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة	جزئياً
IAS38	الأصول غير الملموسة	جزئياً
IAS39	الأدوات المالية : الإفصاح والقياس	جزئياً
IAS40	الاستثمارات العقارية	جزئياً
IFRS1	تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	كلياً
IFRS3	اندماج الأعمال	جزئياً

المصدر: رحيش سعيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

6- القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تقييم الأداء المالي:

شهدت القوائم المالية تحولات جذرية بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي، إذ تميزت محتوياتها بتحويلات من حيث الكم والنوع بهدف جعلها تتماشى مع احتياجات مستخدميها. وتمثل المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

للإجراءات والأدوات الديناميكية المرنة، نقطة الارتكاز في عملية إعداد مثل هذه القوائم، وهو ما ساهم في إحداث نوع من التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات إجراء عملية تقييم الأداء المالي.

6-1- المرجعية الدولية لعرض القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي: بالنسبة للمرجعية الفكرية للقوائم المالية، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار في النظام المحاسبي المالي الجزائري المعيار الدولي الأول الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، وكذا المعيار المحاسبي السابع الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة²⁷. كذلك وبمقتضى المعيار المحاسبي الدولي الأول مطلوب من المؤسسات فقرة صريحة بالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية وأن إيضاحات القوائم (الملاحق) ملزمة بهذه المعايير أيضا،²⁸ ومثل هذا الالتزام يتطلب إعادة النظر في الكثير من الأعراف والمبادئ التي كانت تتحكم في عملية إعداد القوائم المالية.

هذا ويغطي معيار المحاسبة الدولي الأول ISA1 • المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام، والمتمثلة في مختلف القوائم التي تخدم مستخدمي القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير عند حصولهم على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات.²⁹

وبصفة عامة، تشتمل القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية على خمسة جداول هي: الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى الملحق الإيضاحي³⁰، حيث تهدف هذه القوائم بحسب ما جاء به مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى تقديم معلومات عن الوضعية المالية، الأداء وكذا عن تطور الوضعية المالية للمؤسسة³¹ الذي يتحقق من خلال إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس المجال³².

6-2- أنواع القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي:

ترتبط عملية إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي بشكل كبير بالمنهج المحاسبي الدولي؛ بالنظر لارتكاز هذا النظام في عملية تكوينه على الكثير من المبادئ المنصوص عليها بموجب المعايير المحاسبية الدولية، والتي يجب الالتزام بها واحترام مضمونها عند إعداد وعرض القوائم المالية التالية:³³

أ- الميزانية: تظهر الميزانية عناصر الأصول والخصوم بصفة منفصلة؛ بحيث تسجل الأحداث التي وقعت في المؤسسة بالشكل التالي:

²⁷ شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة "طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 22.

²⁸ طارق عبد العال حماد، معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 54.

• International Accounting Standards

²⁹ محمد أبو النصار، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

³⁰ Catherine MAILLET, Anne Le MANH, op-cit, P 25

³¹ Robert OBER, op-cit, P55

³² محمد أبو النصار، مرجع سبق ذكره، ص 20

³³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، ص ص 23-27.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

- في جانب الأصول: الأصول المعنوية، الأصول العينية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة، الزبائن، المدينون الآخرون والأصول المماثلة، خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية؛

- في جانب الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، مخصصات الأعباء والخصوم المماثلة، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ب- حسابات النتيجة:

وهو بيان يلخص التكاليف والإيرادات المحققة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية بغض النظر عن تاريخ إنفاقها أو تحصيلها. ويتضمن هذا الجدول على بند خاص بتحليل التكاليف حسب طبيعتها يخص مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال)، بند متعلق بإيرادات وتكاليف الأنشطة العادية، بند خاص بالإيرادات والأعباء المالية، بند يبين مصاريف المستخدمين، بند مخصص للضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الإهلاكات، مؤونات خسائر القيمة التي تخص كل من الأصول العينية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع وكذا النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ج- جدول تدفقات الخزينة:

يهدف هذا الجدول إلى إعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية والمعلومات الخاصة باستخدام هذه السيولة المالية، ويتم تسجيل البيانات الخاصة بالتغيرات النقدية التي تطرأ وفقاً لمصدرها من حيث:

- التدفقات الناتجة عن أنشطة الاستغلال (الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال عند اقتناء وتحصيل مبالغ بيع أصول طويلة الأجل)
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛

د- جدول تغير الأموال الخاصة:

- يشكل هذا الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت على كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس أموال المؤسسة خلال السنة المالية.
- ومن البنود الأساسية التي تأثر على رؤوس الأموال نجد:
 - النتيجة الصافية للسنة المالية؛
 - تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المنعكس تأثيرها مباشرة على رؤوس الأموال الخاصة؛

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عملية الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال السنة المالية؛

هـ - ملحق القوائم المالية:

- تعتبر الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها، ذلك أنها تساعد على الفهم الجيد لمحتوياتها من خلال توضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم³⁴، وهو الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي ينص على ضرورة الاستعانة بهذه الملاحق لتفسير ما يلي:
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (توضيح القواعد المتطابقة مع المعايير، أما في الحالة العكسية فيجب تفسير وتبرير أي مخالفة)؛
 - المعلومات الضرورية المكملة للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
 - المعلومات التي تخص كل من المؤسسات المشاركة، المؤسسات المشتركة، الفروع والمؤسسة الأم، فضلاً عن المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرتها (طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبالغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات)؛
 - المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية؛
 - إذا كانت الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية التي لم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة للفترة السابقة للإقفال ذات أهمية نسبية، فيجب أن تكون موضوع إعلام في الملحق لأن الإغفال عنها من شأنه أن يؤثر على سلامة القرارات الممكن اتخاذها من قبل مستعملي القوائم المالية المختلفة.

المطلب الثالث: أهم التعديلات على النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع قطاع التأمينات:

بما أن لشركات التأمين خصائص معينة تميزها عن باقي المؤسسات تم تكييف النظام المحاسبي المالي ليتوافق وطبيعة نشاطها وذلك بإجراء عدة تعديلات من خلال الإشعار رقم 22، وذلك لإعداد قوائم مالية ذات جودة ومصداقية تخدم مختلف الأطراف المستخدمة لها، وتم تصنيف هذه التعديلات كما يلي³⁵:

✓ الصنف الأول : الأموال الخاصة : هناك حسابين :

- الحساب 14 : الذي يعتبر متاحاً في النظام المحاسبي المالي خصص للمؤونات المقننة وهي

مؤونات يفرضها القانون لمواجهة التعهدات المقدمة للمؤمن لهم من طرف شركات التأمين و/ أو إعادة

³⁴ محمد أبو النصار، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³⁵ Avis89 portant le plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances CNC M-F

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

التأمين حيث تهد هذه المؤونات إلى تعزيز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم، والذي تندرج تحته الحسابات الفرعية التالية :

- الحساب 141 مؤونة الضمان: تكون هذه المؤونة لزيادة قدرة شركة التأمين على تغطية التزاماتها اتجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين، وتكون باقتطاع 1 % من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية صافية من الإلغاءات والرسوم .

- الحساب 141 المؤونة التكميلية الإلزامية لمؤونة الحوادث الواجبة الدفع: تكون هذه المؤونة لتعويض العجز المحتمل في مؤونة الحوادث المطلوب دفعها والنااتج خصوصا عن نقص في تقييمها و عن تصريحات الحوادث بعد إقفال السنة المالية وكذا النفقات المرتبطة بها، وهي تمثل 5 % من مبلغ مؤونات الحوادث الواجبة الدفع، حيث تراجع هذه المؤونة كل سنة تناسبا مع مبلغ مؤونات الحوادث الواجبة الدفع.

- الحساب 142 مؤونة أخطار الكوارث الطبيعية: تخصص لمواجهة تكاليف الأضرار الاستثنائية الناجمة عن عمليات التأمين على آثار الكوارث الطبيعية.

- الحساب 11: والذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي أصبح أموال أو قيم مستلمة من معيدي التأمين حيث تسجل فيه كل الأموال المستلمة والقيم المودعة من قبل المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا.

✓ **الصنف الثاني: القيم الثابتة :**

- نظرا لعدم وجود المعدات والآلات الصناعية في شركات التأمين و/أو إعادة التأمين تم حذف الحسابات الخاصة بها واهلاكها وخسارة قيمتها والحسابات المعنية هي 715 ، 7215 ، 7215

- الحساب 722 " أموال أو قيم مودعة لدى المتنازليين " والذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي، تسجل به التعهدات المقدمة للمتنازليين لقاء عقود إعادة التأمين المبرمة معهم.

✓ **الصنف الثالث: المؤونات التقنية**

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

نظرا لعدم وجود مخزونات في شركات التأمين ونظرا لأهمية المؤونات التقنية تم تخصيص هذه المجموعة لها وهي مؤونات مرتبطة بنشاط التأمين والمفروضة من طرف المشرع ، وتمثل هذه المؤونات الجانب المهم والأكثر خصوصية في محاسبة التأمينات ، وتظهر حسابات هذه المجموعة في كل من حسابات الأصول والخصوم كما يلي:

- حسابات الأصول تتعلق بالحقوق على شركات التأمين المشترك وإعادة التأمين) حصة التأمين المشترك وإعادة التأمين في هذه الالتزامات).

- حسابات الخصوم تتعلق بالالتزامات تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين والمتأزلين الخلفيين

✓ الصنف الرابع: حسابات الغير

- الحساب 41 " المتأزلين والحسابات الملحقة "وهو يمثل الحساب الجاري لكل العمليات المنجزة مع المتأزل لهم، المتأزل لهم خلفيا، المتأزلين والمتأزلين الخلفيين والذين يمثلون الموردين الرئيسيين للخدمات.
- الحساب 41: " المؤمن لهم، وسطاء التأمين وحسابات ملحقة " والذي يمثل الحقوق الناتجة عن تسجيل عمليات التأمين.

- الحساب 44: " المدينون والدائنون المختلفون " والذي نجد فيه الحساب 230 عوض 201 في النظام المحاسبي المالي.

✓ الصنف السادس: الأعباء

- الحساب 41 " مشتريات مستهلكة" في النظام المحاسبي المالي يستعمل في شركات التأمين لتسجيل الخدمات المتعلقة بالتعويضات المقدمة عن الأضرار التي تمثل الأعباء الأساسية لنشاط التأمين وإعادة التأمين.
- أضيف الحساب 310 لتسجيل الاستهلاكات من المواد واللوازم المختلفة.
- الحساب 44 " الأعباء المالية " تم إضافة الحساب الفرعي 336 " الفوائد المالية على الودائع " لتسجيل المكافآت على الودائع المدفوعة إلى المتأزل لهم والمتأزل لهم خلفيا.

✓ الصنف السابع: الإيرادات

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

- الخدمات المقدمة في قطاع التأمينات هي تغطية الأخطار، الحساب 20 تسجل فيه الأقساط التي تمثل الجانب المهم لهذه التغطية.
 - الحساب 11 " أقساط مؤجلة " يسجل فيه الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من أقساط التأمين بعدما كان متاحا في النظام المحاسبي المالي.
 - الحساب 12 "عمولات إعادة التأمين " تسجل فيه المكافآت المستحقة من قبل المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا وذلك نظرا لعدم وجود إنتاج مخزن في شركات التأمين.
 - على مستوى الحساب 23 " الإيرادات المالية " نجد الحساب الفرعي 232 " الفوائد المستلمة على الودائع " لتسجيل المكافآت على الودائع لدى المتنازليين والمتنازليين الخلفيين.
 - تعديلات متعلقة بالقوائم المالية: بما أن هناك تعديلات مست مدونة الحسابات فهي بالضرورة ستؤدي إلى تعديل على مستوى القوائم المالية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
 - الميزانية: تم إضافة البنود التالية سواء في جانب الأصول أو الخصوم:
- ✓ **الأصول:** إضافة البند " أموال أو قيم مودعة لدى المتنازليين والمتنازليين الخلفيين " إلى الأصول غير الجارية.
- تمت إضافة البنود التالية:
 - " الجزء المتنازل من المؤونات التقنية في إطار عمليات التأمين المشترك "
 - " الجزء المتنازل من المؤونات التقنية في إطار عمليات إعادة التأمين "
 - " المتنازل لهم والمتنازلون المدينون "
 - " المؤمن لهم ووسطاء التأمين المدينون " إلى الأصول الجارية.
- ✓ **الخصوم:** تم تكملة خصوم الميزانية بما يلي :
- البند " المؤونات الإجبارية (المقننة) «ضمن الخصوم غير الجارية.
 - البنود " المؤونات التقنية على العمليات المباشرة " ،
 - " المؤونات التقنية على عمليات القبول " ،

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

- " المتنازل لهم والمتنازلون الدائنون " ،
- " المؤمن لهم ووسطاء التأمين الدائنون " ضمن الخصوم الجارية.
- ✓ حسابات النتائج: يمكن ملاحظة ما يلي:
- تم إضافة عمودين في هذا الجدول من أجل تمييز العمليات الإجمالية عن عمليات التنازل وإعادة التنازل.
- تم استبدال " القيمة المضافة " للاستغلال التي تمثل رصيد الإنتاج والاستهلاكات خلال السنة بمصطلح " هامش التأمين والتي تعتبر أكثر ملائمة لطبيعة نشاط هذا النوع من الشركات .
- تم حذف فائض الاستغلال الخام.
- تم استبدال حساب النتائج حسب الوظيفة بحساب النتائج حسب الفئة والذي يعتبر إجباري وفق تنظيم التأمينات.

المبحث الثاني: النسب والمؤشرات المالية التقليدية ودورها في تقييم الأداء المالي.

تمثل النسب والمؤشرات المالية التقليدية الأدوات المعتمد عليها في عملية تقييم الأداء المالي بعد ظهور الأنظمة المحاسبية وبداية الاهتمام بعملية تحليل القوائم المالية. وترتكز هذه الأدوات على مخرجات الأنظمة المحاسبية بهدف إعطاء تفسير مالي سليم لمضمونها، وكذا التعريف بالوضع المالية الحقيقية التي تتميز بها المؤسسات.

المطلب الأول: دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي.

يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية أحد أهم الأساليب المعتمدة منذ القدم في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يهدف هذا التحليل إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات بالاستناد إلى مجموعة من النسب المحسوبة على أساس بعض بنود القوائم المالية، والتي تساعد على حسن فهم التغيرات المالية التي عرفتتها المؤسسة، وبالتالي التوصل إلى تحديد نوع الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها لتحسين الأداء المالي مستقبلاً.

تقترن فعالية الاعتماد على النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي على حسن اختيار التشكيلة المناسبة بالنظر لثراء الفكر المالي بالعلاقات النسبية الممكن اشتقاقها من القوائم المالية، كما يمثل هذا الثراء لبنة أساسية بالنسبة للباحثين بغرض صياغة وتطوير مناهج التقييم باستخدام النسب المالية.

1- تعريف التحليل بالنسب المالية وخصائصه:

يعني التحليل باستخدام النسب المالية إيجاد علاقة بين عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية واستخدامها لغرض تزويد الأفراد المستفيدة؛ بمعلومات أكثر توضيحاً ودقة وتفسيراً عن المؤسسة³⁶. ويعرف على أنه «... العلاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف...»³⁷. كما تم تعريفه أيضاً على أنه: «... التوحيد لمقاييس [مؤشرات] معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الأرقام التي تتضمنها الميزانية العمومية وكشف الدخل [جدول حساب النتائج] إلى نسب»³⁸.

فمن خلال هذه التعاريف، يتبين أن عملية التحليل باستخدام النسب المالية عبارة عن تحويل الأرقام الواردة في القوائم المالية إلى مجموعة معينة من النسب المالية؛ بغرض معرفة التطور الحاصل في الأداء المالي، وكذا استخدام هذه النسب لغرض تبيان الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات وتقديم معلومات مفيدة عنها لمختلف المهتمين بأدائها.

وعلاوة على ذلك؛ يمكن استخلاص أهم الخصائص التي تتمتع بها النسب المالية وما يميزها عن غيرها من أدوات التحليل، وهذا في النقاط الرئيسية التالية:³⁹

- سهولة احتسابها؛
- مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية؛
- المظهر الكمي للنسب والذي يمكن تفسيره واستعماله في المقارنة.

2- أهداف عملية التحليل باستخدام النسب المالية:

الجدير بالذكر؛ أن الهدف الرئيسي الذي يدفع القائم بعملية تقييم الأداء المالي عادة إلى حساب النسب المالية إنما يتمثل بشكل أساسي في تشخيص مختلف العوامل؛ والمتغيرات التي أثرت سلباً أو إيجاباً على الوضعية المالية للمؤسسات، كما تمثل هذه النسب أيضاً أدوات هامة لتحقيق عدة أهداف أخرى نذكر منها ما يلي:

- تقدير مدى تمتع المؤسسة بالإمكانات المالية اللازمة لتحقيق ما ترغب فيه مستقبلاً، وكذا التنبؤ بالنتائج المالية الممكن تحقيقها في المستقبل بالاستناد إلى التغيرات الحاصلة في النسبة من سنة إلى أخرى؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستدانة وتحديد مدى ملائمة المصادر التمويلية المتاحة لتمويل عملياتها التوسعية؛

³⁶ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 80.

³⁷ علي حنفي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، " التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل"، دار الكتاب الحديث، مصر 2008، ص 79-80.

³⁸ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 100.

³⁹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 303.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

- تقدير مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نمو مربح في النشاط بفضل دورها في توجيه الموارد المالية إلى المجالات التي تسهم أكثر من غيرها في تعظيم الربحية؛
- توفير نظرة عن كيفية تشخيص مواطن الخلل التي تعاني منها المؤسسة وتدعيم نقاط القوة التي تتمتع بها بهدف تطوير الأداء مستقبلاً؛
- تقييم مدى توازن الهيكل المالي، وكذا تحديد التزاماتها وحقوقها المختلفة لدى الغير لتقييم مدى قدرتها على مواجهة مخاطر عدم القدرة على السداد.
- تقدير مدى ابتعاد المؤسسة عن مخاطر الفشل المالي والمساهمة بذلك في تحصين موقع المؤسسة ضد مختلف المخاطر المالية التي قد تقع فيها في المستقبل.

المطلب الثاني: أساليب التحليل بالنسب المالية.

لا يمكن الوصول إلى تقييم سليم لمختلف المعلومات المستقاة من مضمون القوائم المالية للمؤسسات من خلال الاعتماد فقط على نتائج النسب المالية المحسوبة، بل تستوجب سلامة العملية مقارنة تلك النسب بعدد آخر من المؤشرات التي يتعين انتقائها بشكل مدروس، وذلك لأن دراسة نتائج النسب من دون مقارنتها بنسب أخرى مماثلة قد يؤدي إلى تفسير الوضعية المالية تفسير غامض وغير كافٍ.

إن الوصول إلى إرساء منهج شامل وفعال لتقييم الأداء المالي بالاستناد إلى نتائج النسب المالية يستدعي النظر في مضمون القوائم المالية، تحليلها وتفسير مدلولها من زاويتين مركبتين على مدخلين أساسيين هما:

أ- التحليل الرأسي:

ويمثل التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام الواردة في القوائم المالية لنفس الفترة،⁴⁰ وبالتالي إظهار الوزن النسبي لكل عنصر فيها إلى المجموعة التي ينتمي إليها هذا العنصر أو إلى الإجمالي العام لهذه القائمة، بمعنى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية أو القائمة إلى نسب مئوية⁴¹.

ب - التحليل الأفقي:

ويعني هذا التحليل دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية⁴²، وهذا ما يميزه عن التحليل السابق على اعتبار أن حصر التحليل بسنة واحدة قد لا يعطي حكم دقيق عن الأداء، ولهذا لا بد من استكمال التحليل لتفادي الوقوع في استنتاجات غير سليمة⁴³، وهذا عبر إحداث التكامل بين الأسلوبين للتوصل إلى إجراء تقييم موضوعي لوضعية المؤسسة بناء على مجموعة من المتغيرات.

⁴⁰ أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 210.

⁴¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 39.

⁴² نفس المرجع، ص 41.

⁴³ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 129.

ج- التحليل المالي المقارن (المقارنة المرجعية):

يكتسب التحليل بالنسب المالية معناه من خلال التحليل المالي المقارن الذي ينسب أداء المؤسسة إلى مؤشرات مناسبة، والتي تشمل أهداف الإدارة بتحديد ما نسب مالية نموذجية تهدف الوصول إلى تحقيقها أو مؤشرات تاريخية⁴⁴ أو غيرها من المؤشرات التي تجعل النسب المالية على صلة بالتغيرات الحاصلة.

المطلب الثالث: النسب المالية الأكثر دلالة في إطار التحليل المالي

الفرع الأول: نسب المديونية.

يتمثل الهدف من دراسة نسب المديونية في تشخيص وتحديد مدى استقلالية هيكل المؤسسة التمويلي والتأكد من مدى موازنتها بين كل من العائد والمخاطر المالية الناجمة عن لجوءها إلى الاستدانة، حيث من المحتمل أن يؤدي اعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة إلى تعظيم العائد على الأموال المستثمرة بفضل الاستثمارات الإضافية الممولة عن طريق الاستدانة، ولكن قد يسبب ذلك بعض المشاكل للمؤسسة بالنظر للآثار السلبية التي قد تحدث بسبب ازدياد مخاطر عدم القدرة على سداد قيمة هذه الأموال والأعباء المرتبطة بها مستقبلاً.

1-نسب الاستقلالية المالية:

تعتبر نسب الاستقلالية أحد أهم مناهج تحليل الهيكل المالي والتمويلي، لأنها تهدف إلى إبراز القيمة النسبية لمختلف الموارد المالية التي مولت بها المؤسسة عملياتها التشغيلية والاستثمارية على حد سواء، كما تسهم هذه النسب في تقدير مدى قدرة الإدارة على تدبير موارد مالية إضافية لتمويل نموها، وكذا المساهمة في تحديد نوع الآليات اللازمة للتنفيذ لتجنب الوقوع في مخاطر عدم القدرة على التسديد. ولعل من بين أهم النسب الذي شاع استعمالها في الأدبيات المالية وفي الحياة العملية لتقدير درجة استقلالية المؤسسة ماليا نذكر ما يلي:

أ-نسبة الاستقلالية الإجمالية:

تترجم هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تمويل كافة الأصول بواسطة مواردها المالية الذاتية ومدى قدرتها على مجابهة مخاطر عدم القدرة على سداد ديونها الطويلة والقصيرة الأجل، وكلما قلت نتيجة هذه النسبة كلما دل ذلك عن اكتساب الإدارة للموارد المالية اللازمة لمواجهة مختلف الالتزامات المالية، أما ارتفاعها فيدل عن ضعف قدرة المؤسسة على تمويل عمليات التوسع بسبب الالتزامات المقترنة بالديون الواجبة السداد. وتقاس نسبة الاستقلالية الإجمالية كما يلي:⁴⁵

نسبة الاستقلالية الإجمالية = مجموع الديون الطويلة والقصيرة الأجل/مجموع الأصول.

وتعكس نتيجة هذه النسبة مقدار مساهمة الديون الخارجية في تمويل وحدة نقدية واحدة من أصول المؤسسة.

⁴⁴ نفس المرجع، ص 126.

⁴⁵ Elie COHEN, gestion financière de l'entreprise et développement financier, édition Edicef, Paris France, 1991, P145.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

ومن العواقب المستقبلية المحتملة عن ارتفاع النسبة نذكر:⁴⁶

- صعوبات في الحصول على أموال مقترضة إضافية بالنظر للإحجام المتوقع من طرف المقرضين في مد المؤسسة بقروض إضافية؛
- صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على سداد أقساط القروض وفوائدها مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي؛
- صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها المساهمين، ولهذا فلا بد من الإشارة إلى وجود نسبة مثلى تسعى دائماً الإدارة المالية إلى تحقيقها والمحافظة عليها.

ب-نسبة الاستقلالية الإستراتيجية:

تشكل هذه النسبة أداة هامة لتقييم قدرة المؤسسة على تسديد الديون الطويلة الأجل بواسطة الأموال الدائمة التي بحوزتها. وتهدف في العموم إلى تحديد مدى قدرة المؤسسة على توسيع قاعدتها الاستثمارية عن طريق اللجوء إلى الديون الخارجية من جهة، كما تهدف من جهة أخرى إلى تقدير مدى قدرتها على تسديد الديون الطويلة الأجل؛ وعلى تقديم الضمانات اللازمة لتدعيم هيكلها المالي بديون إضافية. ويتم حساب قيمة هذه النسبة بالاستناد إلى العلاقة التالية:⁴⁷

نسبة الاستقلالية الإستراتيجية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة.

وعليه؛ فإذا انخفضت النسبة عن 50% (في شكلها المئوي)، فإن ذلك يدل على صعوبة طلب المؤسسة للمزيد من القروض الطويلة الأجل من جراء انخفاض الضمانات التي يمكن أن تمنح للمقرضين.⁴⁸

ج-نسبة الاستقلالية الخاصة:

تختصر هذه النسبة السياسة المالية للمؤسسة⁴⁹ لأنها تجمع بشكل مباشر بين الموارد المالية الذاتية والديون الطويلة الأجل، وتترجم نتيجتها حجم الأموال الخاصة مقارنة بالأموال الخارجية. وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:⁵⁰

نسبة الاستقلالية الخاصة = الأموال الخاصة / الديون المالية.

ويعني انخفاض نتيجة هذه النسبة عن الواحد تحمل الدائنين النصيب الأكبر من مخاطر المؤسسة المالية، وهو ما قد يحثهم على التدخل في شؤونها التسييرية وبالتالي التأثير على سيادة⁵¹ الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

د-الاستقلالية القصيرة الأجل:

46 حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 194 - 195.

47 Patrick PIGET, gestion financière de l'entreprise, édition Economica, France, 1998, P107.

48 Idem.

49 EVRAET Serge, analyse et diagnostic financières " Méthodes et cas", édition Eyrolles, France, 1991, P153.

50 Jean BARREAU, gestion financière " manuel et application , Dunod, 10^{ème} édition, Paris, France 2001, Jacqueline DELAHAYE, P154.

51 Idem.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

يتم استخدام نسبة الاستقلالية القصيرة الأجل من أجل تقدير مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل بواسطة الأموال الخاصة. وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{الاستقلالية القصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون القصيرة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة}}.$$

من خلال هذه النسبة يمكن التعرف على مدى استقلالية المؤسسة في تمويل الأصول المتداولة عن الغير، حيث كلما انخفضت نتيجتها كلما دل ذلك على اعتمادها على الأموال الخاصة لتمويل الجزء الأكبر من مستلزمات عملياتها التشغيلية.

2- نسب التغطية:

فضلا عن قيمة أقساط الديون الواجبة السداد عند حلول تواريخ استحقاقها، ينبغي على المؤسسة أن تخصص مستوى معين من الأرباح الصافية لتسديد قيمة الفوائد المترتبة عن تلك الأقساط، ولهذا يجب أن يمتد تحليل مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية إلى حساب ما يعرف "بنسب التغطية"، وبالأخص النسب التالية:

أ- نسبة تغطية الفوائد:

تستخدم نسبة تغطية الفوائد لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون من النتيجة الإجمالية السنوية، وتحسب كما يلي:⁵²

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}.$$

حيث تشير هذه النسبة إلى المدى المسموح به لأرباح المؤسسة بالانخفاض دون أن يتأثر مركزها المالي، ودون أن تصاب باضطراب في السيولة قد يقودها إلى حالة العسر المالي⁵³. ولعل ما يجب التأكيد عليه هنا؛ أنه وفي ظل نظام محاسبة الاستحقاق قد يصبح من غير المتوقع أن يكون صافي الربح مساويا للتدفق النقدي المتولد، ومن ثم لا يعني ارتفاع هذه النسبة أنها مؤشرا للقدرة على الوفاء، ولذلك ينبغي استخدام نسبة تغطية الفوائد من التدفقات النقدية المتولدة عن التشغيل⁵⁴، وهو الأسلوب الذي سيرتكز عليه الباحث في حساب نسب التغطية المالية.

ب- نسبة تغطية أقساط الديون الطويلة الأجل:

لتقدير قدرة المؤسسة على تسديد قيمة الأقساط، يتعين حساب قيمة التدفقات النقدية التي قد تحوزها عند حلول تواريخ الاستحقاق، ومن ثم حساب نسبة تغطية أقساط الديون الطويلة الأجل بالاستناد إلى العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الأقساط السنوية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{الإهلاك السنوي} + \text{المؤنات السنوية}}{\text{قيمة القسط السنوي}}.$$

52 محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية " مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002، ص 440.

53 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 196.

54 منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

من خلال هذه النسبة يمكن تقدير مدى قدرة المؤسسة على تسديد الأقساط السنوية بواسطة صافي التدفق النقدي الناتج خلال دورة الاستغلال الواحدة. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمرونة كبيرة لتسديد قيمة الأقساط ولتجديد وتوسيع حجم استثماراتها.

ج- نسبة تغطية الالتزامات المالية الثابتة:

تعد هذه النسبة مقياس أوسع لقدرة المؤسسة على مواجهة مجموع التزاماتها المالية الثابتة بالإضافة إلى الفوائد، وتشمل على الأقساط المالية الثابتة، الإيجارات، دفعات تسديد السندات المستحقة ومقسوم الأسهم الممتازة⁵⁵. وتحسب كما يلي:

نسبة تغطية الالتزامات المالية الثابتة = (النتيجة الصافية + الفائدة السنوية + الإهلاك السنوي + المؤونات السنوية) / (الالتزامات المالية الثابتة).

وكلما ارتفعت نتيجة هذه النسبة كلما تعززت مقدرة المؤسسة على مواجهة كافة التزاماتها المالية السنوية المتمثلة في قيمة الأقساط المختلفة والفوائد المستحقة بواسطة النقد الذي تمتلكه.

3- : نسب السيولة.

تشكل نسب السيولة أداة هامة لتقدير قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستعجلة، لأن اكتسابها للسيولة النقدية عند حلول تواريخ استحقاقية الالتزامات يجعلها في منأى عن المخاطر المالية التي من المحتمل أن تتعرض لها.

أ- نسبة التداول (نسبة السيولة الشاملة):

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال السنة المالية من خلال تحويل جميع أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات⁵⁶. ويتم حسابها كما يلي: ⁵⁷

نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة.

وتعتبر هذه النسبة مؤشر لمدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة التي هي التزامات قصيرة الأجل، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير⁵⁸.

55 محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 82.

56 عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية " أطر نظرية وحالات عملية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 57.

57 منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

58 نفس المرجع، ص 74.

ب- نسبة السيولة السريعة:

توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة،⁵⁹ وتسمى بنسبة السيولة السريعة لأنها لا تأخذ في الحسبان سوى بعض الأصول المتداولة التي تمتلك فيها المؤسسة نوع من المرونة في تحويلها إلى سيولة نقدية وفي وقت قريب نسبياً مقارنة بالأصول المتداولة الأخرى. وتحسب قيمتها كما يلي:⁶⁰

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويعود سبب استبعاد المخزون السلعي من البسط لكونه أقل الأصول المتداولة سيولة بسبب بطء تحويله إلى نقد أو بسبب عدم التأكد من بيعه، ولاشك أن النسبة السريعة بهذا التحديد تعد أكثر دقة في قياس السيولة قياساً بنسبة التداول، والأكثر من ذلك فإن النسبة السريعة من دون المخزون السلعي تعبر بدقة عن قدرة الإدارة المالية على تسديد ما عليها من التزامات دون أن تلجأ إلى تصفية المخزون السلعي،⁶¹ إذ قد تضطر المؤسسة عادة إلى بيع مخزونها بخسارة⁶² لتغطية التزاماتها المستعجلة، وهو ما يؤدي بها في الكثير من الأحيان إلى فقدان جزء هام من قيمته بسبب الإسراع في تحصيل السيولة اللازمة لتغطية العجز.

ج- نسبة السيولة الجاهزة:

لا تأخذ هذه النسبة في الحسبان سوى قيمة السيولة الجاهزة التي تحوزها المؤسسة عند إجراء عملية التقييم، وتحسب كما يلي:⁶³

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيمة الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

من خلال هذه العلاقة يتبين أن لهذه النسبة أهمية كبرى في تقييم قدرة المؤسسة الفورية على تغطية ديونها القصيرة الأجل، وكذا تجنب تأثير التغير في العوامل المؤثرة على عملية تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية. كما تعتبر هذه النسبة أكثر دقة في تقييم موقف السيولة بين المؤسسات لأن اختلاف هذه الأخيرة من حيث طبيعة أصولها المتداولة والعوامل المؤثرة عليها، قد يؤدي إلى تجاهل إمكانية كل مؤسسة في تدبر النقد اللازم عند الاعتماد على النسب السابقة، وخاصة بالنسبة للمؤسسات التي تمتلك قدرة عالية على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية؛ ومن دون التعرض إلى خسائر كبيرة في قيمتها.

59 شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 201.

60 منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

61 حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

62 منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

63 Elie COHEN, op-cit, P 146.

الفرع الثاني: نسب الدوران.

تترجم نسب الدوران النمط الذي من خلاله يمكن للمؤسسة تجديد بعض عناصر الميزانية في إطار نشاطها الجاري⁶⁴. وتسهم هذه النسبة أيضاً في توجيه العوامل المؤثرة على الأداء المالي توجيهاً سليماً لأنها تساعد على فهم كيفية توجيه الأداء التشغيلي، وذلك حتى تتوافق الأهداف القصيرة الأجل مع الأهداف المالية الإستراتيجية.

1- سرعة دوران مجموع الأصول:

توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهي حاصل قسمة رقم الأعمال على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة قد تختلف من قطاع إلى آخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة⁶⁵، وتحسب كما يلي: ⁶⁶

سرعة دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول.

وتعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لتبيان العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة ومتابعة تطورها على تحديد ما إذا كان مجموع الاستثمار في الأصول معقولاً قياساً بمستوى النشاط التشغيلي⁶⁷. ولهذا يتبين أن لهذه النسبة دور كبير في إعادة تكييف حجم الأصول مع المستوى الحقيقي للنشاط، لأن انخفاضها الكبير يعني أن المؤسسة تواجه مشاكل في استغلال أصولها استغلالاً أمثلًا، وهو ما ينعكس بدوره سلباً على أداءها المالي بالنظر للأعباء التي تتحملها نظير الإبقاء على جزء من الأصول من دون استغلال، ولهذا ينبغي على المؤسسة أن تتخذ الميكانيزمات التصحيحية المناسبة من خلال تنفيذ الإجراءات اللازمة لتنمية المبيعات، أو التنازل عن الجزء غير المستغل من الأصول.

2- سرعة دوران الأصول الثابتة:

في ظل اختلاف طابع المؤسسات ومجالات عملها، تعتبر سرعة الدوران المرتكزة على إجمالي الأصول مؤشر غير دقيق لتشخيص هيكل الأصول الأمثل الذي يتوافق مع حجم النشاط الفعلي، وهذا بالنظر لاختلاف حجم كل من الأصول الثابتة والمتداولة الأمثل باختلاف نوع النشاط الممارس من قبل المؤسسات. ولذلك فلا ينبغي على المؤسسة أن تتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة إلا بعد حساب النسبة التالية: ⁶⁸

سرعة دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة.

⁶⁴ Elie COHEN, op-cit, P 146.

⁶⁵ شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 208.

⁶⁶ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁶⁷ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيدها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بالعلمة-سطيف، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 46.

⁶⁸ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

فكلما زادت سرعة دوران الأصول الثابتة قياساً بمعيار المقارنة كلما زادت فاعلية الأصول الثابتة في توليد المبيعات، وهذا سواءً إن كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يمتاز بمقدار اقتصادي أمثل.⁶⁹

3- سرعة دوران الأصول المتداولة:

يسمح تتبع هذه النسبة في تحديد مدى تطور رقم الأعمال مقارنة بحجم الأصول المتداولة المستخدمة في تحقيقه. ويمكن حسابها وفقاً للعلاقة التالية:⁷⁰

سرعة دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / مجموع الأصول المتداولة.

وكلما انخفضت نتيجة هذه النسبة كلما دل ذلك عن وجود فائض في الأصول المتداولة غير مستغل، وبالتالي يتعين على المؤسسة أن تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى الحجم الأمثل من الأصول المتداولة.

4- سرعة دوران المخزون:

يعتبر حجم المخزون من أهم عناصر الأصول المتداولة لأنه وإذا لم يتوافق مع الحجم الفعلي للنشاط، فإن ذلك سيؤثر بشكل كبير على توازنها المالي وعلى ربحيتها، وذلك على اعتبار أن زيادة حجم المخزون عن المستوى المعقول قد يعرض المؤسسة إلى مشاكل في تدبر النقد اللازم لمواجهة الالتزامات، كما قد يؤدي بها هذا الأمر إلى التقليل من فرص تعظيم الأرباح بفضل تجميد الأموال والإبقاء عليها في شكل مخزون غير مستغل. ويمكن للمؤسسة تحديد مدى توافق حجم المخزون مع الحجم الفعلي للنشاط من خلال حساب نسبة دوران المخزون التالية:⁷¹

نسبة دوران المخزون = التحويلات / متوسط حجم المخزون؛

حيث تبين النسبة متوسط عدد دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية⁷²، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على أن مدخلات المؤسسة تعتبر أكبر من كمية المخزون المحتفظ به، وهو ما يدل عن عدم وجود مشاكل في تصريف المخزون.

كذلك، يمكن من خلال العلاقة العكسية تقدير متوسط فترة الدورة الواحدة⁷³، وتفيد هذه العلاقة في تقدير المدة التي خلالها تمكث المدخلات في المخازن، ومن ثم تحديد الأوقات التقديرية لإرسال الطلبات اللازمة لإعادة تكوين المخزون.

69 حمزة محمود الزبيدي، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 157.

70 منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

⁷¹ Elie COHEN, op-cit, P 147.

⁷² Idem.

⁷³ Idem.

5- معدل دوران الذمم:

يعتبر حساب معدل دوران الذمم المدينة مؤشر هام لتحديد درجة تفضيل المؤسسة لسياسة البيع العاجل. ويمكن حساب هذا المعدل بواسطة العلاقة التالية:⁷⁴

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة السنوية/رصيد الذمم المدينة}}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

ويعكس ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة عن معيار المقارنة كفاءة الإدارة المالية بشأن سياسة البيع الآجل، وكفاءتها في تحصيل ديونها وفي قدرة هذه الحسابات على توليد النقد الذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة.⁷⁵

6- معدل دوران الدائنين:

فضلا عن سياسة البيع الآجل التي قد تلجأ إليها المؤسسة لتصريف منتجاتها، قد تعتمد أيضا على سياسة الشراء الآجل لضمان استمرارية نشاطها الاستغلالي وخاصة إذا كانت تعاني من صعوبات في اقتناء ملتزمات نشاطها الاستغلالي، ولهذا ينبغي أن يمتد التحليل إلى حساب معدل دوران الدائنين الذي يقاس بالعلاقة التالية:⁷⁶

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{قيمة المشتريات/متوسط ديون الموردين}}{\text{معدل دوران الدائنين}}$$

من خلال هذه النسبة تتضح درجة اعتماد المؤسسة على ديون الموردين في تمويل المخزونات، ويدل ارتفاع نتيجتها على تفضيل المؤسسة للدفع النقدي عن الشراء الآجل، أما انخفاضها فيدل عن لجوءها إلى ديون الموردين لتقليل الاعتماد على الديون القصيرة الأجل وتجنب أعباءها والمخاطر المالية المرتبطة بها.

المبحث الثالث: دور التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي في إطار

التحليل المالي.

يعتبر تحقيق التوازن المالي غاية رئيسية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية لتأثيره الكبير على أدائها المالي، حيث تتطلب سلامة هذا الأخير أن تعمل الإدارة على إحداث التوافق بين مبدأي سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وهو ما يحتاج إلى مراقبة مستمرة لمكونات الميزانية وحساب بعض المؤشرات المالية التي تساعد على فهم كيفية إحداث التوازن المالي والمحافظة عليه.

المطلب الأول: رأس المال العامل كمؤشر عن التوازن المالي على المدى القصير.

من الصعب على المؤسسة تدعيم كفاءة أدائها المالي من دون إحداث التوازن بين مختلف استخداماتها ومصادر تمويلها. ونظرا لأن تحقيق التوازن بين هذه المتغيرات يعتبر عامل أساسي لتحقيق النجاح الاستراتيجي،

⁷⁴ حمزة محمود الزبيدي، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁷⁵ نفس المرجع، ص 187.

⁷⁶ Elie COHEN, op-cit, P 149.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

فإنه يبرز في المقابل دور رأس المال العامل بوصفه مؤشر من مؤشرات التوازن المالي القصير الأجل، حيث ينصب هذا المؤشر على دراسة وتقييم مدى التوازن الحاصل بين مختلف البنود والمتغيرات المؤثرة على سلامة هيكلها التمويلي.

1- مفهوم رأس المال العامل:

يقترن استخدام رأس المال العامل كمؤشر من مؤشرات التوازن المالي بثلاث مفاهيم شائعة الاستعمال هي:

أ- رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك المقدار من الأموال الدائمة الذي يخصص لتمويل الأصول المتداولة⁷⁷. ويعرف أيضا على أنه الفرق بين الموارد والاستخدامات الثابتة أو الدائمة⁷⁸. وهي المقابلة التي تنتج عن التوازن المحاسبي العام الذي يجعل حسابه ممكن سواء إن تم ذلك من أعلى أو أسفل الميزانية، أي أن:⁷⁹

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل؛}$$

وتتجلى أهمية حساب رأس المال العامل لأنه مؤشر يعكس مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية كل الالتزامات المالية القصيرة الأجل. وكلما كانت قيمة المؤشر كبيرة كلما تعززت مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وتعززت أيضا مقدرتها على تغطية احتياجاتها التشغيلية. إلى جانب ذلك، شاع في الفكر المالي المعاصر استعمال اصطلاحين أساسيين لمفهوم رأس المال العامل، أحدهم يطلق عليه صافي رأس المال العامل، والثاني إجمالي رأس المال العامل الذي يقصد به إجمالي الأصول المتداولة بفقراتها المختلفة، والمعروف ماليا عن هذه الفقرات أنها يجب أن تتحول إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة⁸⁰، ولذلك ومن خلال حساب إجمالي رأس المال العامل يمكن التعرف على مدى ملائمة حجم الأصول المتداولة للاحتياجات الفعلية لدورة استغلال المؤسسة.

ب- رأس المال العامل الخاص:

يشير وجود رأس المال العامل الخاص إلى أن كل الأصول الثابتة قد تم تمويلها بالاعتماد على الأموال الخاصة⁸¹، حيث يبين هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على تغطية كل أصولها الثابتة بدون اللجوء إلى الديون. بناءا على ما سبق يمكن حساب قيمة رأس المال العامل الخاص كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

⁷⁷ Jean BARREAU, Jacqueline DELAHAYE, op-cit, P144.

⁷⁸ Serge EVRAERT, op-cit, P96.

⁷⁹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁸⁰ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 331.

⁸¹ Ibid, P204

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

ويعتبر هذا المؤشر مكمل لرأس المال العامل الصافي لأنه يعكس مقدار حاجة المؤسسة الفعلية إلى الديون الطويلة الأجل لتمويل أصولها الثابتة. وتفيد معرفة الاحتياجات الفعلية لمثل هذا النوع من الديون في تحقيق التوازن الأمثل بين بنود الميزانية، وبالتالي إحداث التوافق المطلوب بين الربحية والمخاطرة لأن اللجوء إلى الديون أكثر مما يجب يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال بشكل خاص وتكلفة الفرصة البديلة بشكل عام، كما يصاحب الديون الخارجية-كما سبق وأشرنا- زيادة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، الأمر الذي يحد من استقلاليتها المالية وبالتالي التأثير بشكل سلبي على قدرتها على طلب موارد مالية، ولهذا من الأجدر على الإدارة أن تتعمق في تحليل بنود الميزانية حتى تتمكن من تحديد هيكل الأصول المناسب لنشاطها من جهة، ومن ثم تحديد مزيج الخصوم الذي يتوافق معه من جهة أخرى، والذي على إثرهما يتحدد مقدار رأس المال العامل الصافي الذي يغطي الاحتياجات الفعلية لدورة الاستغلال.

ج- رأس المال العامل الأجنبي:

يعكس رأس المال العامل الأجنبي مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصلت عليها من الخارج لتمويل نشاطها، وتحسب نتيجته عن طريق طرح قيمة الأموال الخاصة من مجموع الخصوم.⁸²

2- حالات رأس المال العامل الصافي ومستواه الأمثل:

يعتبر رأس المال العامل الصافي من أهم المؤشرات المناسبة لتحديد السياسة المالية المثلى التي تحقق للمؤسسة توازناً مالياً فعالاً، وذلك بالنظر لدوره في تقدير مدى احتفاظها بجزء من الأموال الدائمة كافي لضمان استمرارية نشاطها الاستغلالي.

وعموماً تظهر ثلاث حالات ممكنة لرأس المال العامل الصافي هي:⁸³

- أ- الحالة الأولى: رأس المال العامل سالب ($FRN < 0$): يعني هذا أن الموارد الدائمة لم تكن كافية لتغطية كامل الأصول الثابتة، كما لجأت المؤسسة إلى تمويل جزء منها بواسطة موارد قصيرة الأجل؛
- ب- الحالة الثانية: رأس المال العامل الصافي منعدم ($FRN = 0$): وفقاً لهذه الوضعية يتبين أنه ثمة تطابق بين هيكل الموارد وهيكل الاستخدامات؛
- ج- الحالة الثالثة: رأس المال العامل الصافي موجب ($FRN > 0$): تعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة قد مولت كافة الأصول الثابتة وكذا جزء من الأصول المتداولة.

المطلب الثاني: سبل تحقيق التوازن بالاعتماد على رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة.

يتطلب تحقيق التوازن بين الهيكله الملائمة من الموارد والاستخدامات الاحتفاظ بقدر من رأس المال العامل الذي يتوافق مع الاحتياجات الفعلية لدورة الاستغلال. ويعتبر هذا التوافق من العوامل المؤثرة على

⁸² شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 216.

⁸³ Elie COHEN, op-cit, PP 120-121.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

مردودية المؤسسة، لأن الاحتفاظ بسيولة زائدة عن الحجم الضروري سيؤدي إلى تقليص حجم الأرباح، ولهذا يتعين أن ينطوي التحليل على مختلف الاحتياجات الفعلية واللازمة لممارسة النشاط التشغيلي.

الفرع الأول: مفهوم احتياجات رأس المال العامل:

تشير احتياجات رأس المال العامل إلى الحجم الحقيقي للأصول المتداولة الذي يحتاج إلى موارد مالية لتمويله، وتشمل احتياجات الاستغلال المتمثلة في الفرق بين استخدامات الدورة وموارد الدورة، وكذا احتياجات خارج الدورة المتمثلة في الرصيد الناتج عن مقابلة الحقوق والديون غير المرتبطة بدورة الاستغلال⁸⁴. إلى جانب ذلك، ولحساب الحجم الفعلي لاحتياجات رأس المال العامل، يتعين طرح القيم الجاهزة من قيمة الأصول المتداولة لأنها تمثل سيولة في حد ذاتها، وكذا طرح الديون القصيرة الأجل المستحقة خلال مدة زمنية قصيرة جداً كالسلفات المصرفية؛ والتي لا يمكن الاعتماد عليها لتمويل دورة الاستغلال⁸⁵. من هذا المنطلق تصبح قيمة احتياجات رأس المال العامل على النحو التالي:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - الديون المستحقة قريباً).

إن حذف القيم الجاهزة من الأصول المتداولة وكذا الديون المستحقة قريباً من الديون القصيرة الأجل يفرض على المؤسسة مراقبة احتياجاتها بشكل مستمر، لأن مثل هذه البنود تعتبر من أكثر عناصر الميزانية ديناميكية بسبب حركية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتي تتأثر بالكثير من الأحداث التي تتم في المؤسسة، ومن ثم على هذه الأخيرة أن تضع حد معين للسيولة النقدية الذي وإن زادت أو قلت عليه، فعليها عندئذ أن تقوم بدراسة تأثير احتياجات رأس المال العامل من جديد على التوازن العام وعلى قدرتها على مواصلة نشاطها الاستغلالي، كذلك هو الشأن بالنسبة للديون المستحقة قريباً التي تؤثر كلما حل موعد سدادها على قيمة الاحتياجات الحقيقية التي تحوز عليها المؤسسة، ومن ثم لا بد من أخذها في الحسبان من أجل اتخاذ الحلول العملية المناسبة لإعادة تكييف الوضعية من جديد حتى تحقق التوازن المطلوب.

1- حالات احتياجات رأس المال العامل:

تتمثل الغاية من حساب قيمة احتياجات رأس المال العامل في تحديد مدى حاجة المؤسسة لموارد دائمة إضافية لتمويل احتياجات دورة الاستغلال، وكذا تحديد فائض الأموال الدائمة الكافي لمواجهة التهديد الناجم عن إمكانية اختلال التوازن في ذمتها المالية مستقبلاً.

في هذا السياق يمكن النظر لاحتياجات رأس المال العامل من خلال ثلاث حالات ممكنة هي:

أ- الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل موجبة: في ظل هذه الحالة تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية إضافية لتغطية العجز الناتج عن عدم كفاية الديون القصيرة الأجل لتمويل كل الأصول المتداولة؛

⁸⁴ Serge EVRAERT, op-cit, PP 100-101.

⁸⁵ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ب- الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل منعدمة: تعبر هذه الحالة عن وجود تطابق كلي بين قيمة الأصول المتداولة وقيمة الديون القصيرة الأجل، غير أن المؤسسة تحتاج هنا إلى فائض في الأموال الدائمة لمواجهة الأخطار التي من المحتمل أن تتعرض لها مستقبلاً؛

ج- الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل سالبة: وفقاً لهذه الحالة فإن الأصول المتداولة قد تم تمويل جزء منها بفائض الأموال الدائمة.

الفرع الثاني: الخزينة ودورها في تقسيم التوازن المالي:

يمكن من خلال رصد حالة الخزينة التعبير عن مدى امتلاك المؤسسة للحجم المناسب من السيولة اللازمة لمواجهة مخاطر عدم القدرة على السداد.

وتعرف الخزينة على أنها الفرق بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم⁸⁶. ويتم حسابها بإحدى الطريقتين التاليتين⁸⁷:

الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل؛

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

ويختلف مفهوم الخزينة عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضاف إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة في حالة عدم لجوء المؤسسة إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي⁸⁸.

وبشكل عام يمكن حصر حالات الخزينة في الوضعيات الثلاث التالية:

أ- الخزينة السالبة: تشير الخزينة السالبة إلى عدم كفاية رأس المال العامل لتغطية كل احتياجات رأس المال العامل، كما تشير أيضاً إلى اعتماد المؤسسة على الديون القصيرة الأجل لتغطية العجز.

ب- الخزينة المنعدمة: تعبر الخزينة المنعدمة عن التطابق الكلي بين رأس المال العامل واحتياجاته، ويعاب على هذه الحالة عدم امتلاك المؤسسة لفائض نقدي تواجه به بعض الظروف التي تحتاج إلى سيولة فورية؛

ج- الخزينة الموجبة: تعبر هذه الحالة عن امتلاك المؤسسة لفائض نقدي بالنظر لارتفاع قيمة رأس المال العامل عن قيمة الاحتياجات.

وعلاوة على ذلك، فقد دل الواقع العملي عن وجود عدداً من المؤسسات التي تمارس نشاطها وتتطور بالرغم من أن رأس مالها العامل سالب، حيث تعتمد على الديون القصيرة الأجل لتمويل جزء من أصولها الثابتة، مع العمل

⁸⁶ Jean BARREAU, Jacqueline DELAHAYE, op-cit, P 148.

⁸⁷ Serge EVRAERT, op-cit, P 102.

⁸⁸ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

على تجديد تلك الديون بصفة مستمرة لتتماثل مع الموارد الدائمة⁸⁹، وهو ما يدل على أن الإبقاء على رأس المال العامل سالباً من شأنه أن يكون مفيد للمؤسسة في حالة ما إذا عرفت كيف تديره بشكل سليم.

الفرع الثالث: سبل تحقيق التوازن المالي.

قد يصعب في الكثير من الأحيان المحافظة على التوازن المالي بالنظر لتأثر مكوناته بالكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة، والتي تأثر بشكل كبير على كل من حجم الإنتاج والمبيعات، وبالتالي على كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي على إثرها يتحدد الرصيد النقدي الصافي الحقيقي. قد تقع المؤسسة في الكثير من الأحيان في وضعية تؤدي إلى وقوع اختلال بين احتياجاتها التشغيلية ومصادر تمويلها القصيرة الأجل، ولذلك ينبغي على الإدارة إعادة تكييف هيكل الميزانية لتحقيق الاستقرار من جديد، وهذا عن طريق التأثير على أحد أو كلا المؤشرين التاليين:⁹⁰

أ- رأس المال العامل:

إذ يختلف حجم رأس المال العامل عن الحجم الأمثل، يتعين على الإدارة التعديل في بعض البنود المؤثرة عليه كتعزيز قيمة الأموال الخاصة عن طريق الرفع من قيمة الأرباح المحتجزة، فتح رأسمالها، تحصيل ديون إضافية أو التنازل عن بعض الأصول الثابتة إذا لم يؤثر هذا التنازل على حجم النشاط الحقيقي؛

ب- احتياجات رأس المال العامل:

إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل المقدرة من قبل المؤسسة أكثر من حاجتها الفعلية، يمكنها إعادة تصحيح قيمتها من خلال العمل على تدنية قيمة المخزونات، تقليص عمليات البيع الآجل لتتناسب مع حجم مشترياتها الآجلة، أو الإبقاء على حجم البيع الآجل إذا كانت تمتلك الإمكانية التي تسمح لها بزيادة ديون الموردين ومواجهة مختلف الأعباء المرتبطة بها.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن المحافظة على التوازن المالي على المدى البعيد أصعب بكثير مما يبينه العرض السابق؛ بالنظر لتحديات البقاء التي تتطلب من المؤسسة أن تسعى دائماً إلى تحقيق المزيد من التوسع والنمو في النشاط. كما أن تحقيق التوازن بين هدف تعظيم الربحية وتدنية المخاطر إلى أدنى حد ممكن في ظل تأثير النمو على كل من هيكل التمويل والاستثمار، لا يمكن أن يقتصر على مجرد المحافظة على مبدأ إحداث الملائمة النسبية في تمويل الأصول الثابتة بالموارد الطويلة الأجل والأصول المتداولة بالمصادر القصيرة الأجل، بل يستدعي أيضاً أن تحافظ المؤسسة على استقرار الهيكل المالي من خلال تقادي اللجوء إلى الديون الطويلة الأجل، إلا إذا ضمنت في المقابل نمو مماثل في حجم أموالها الخاصة لتجنب المخاطر الناتجة عن تراجع الاستقلالية المالية الإستراتيجية وتأثيراتها السلبية على درجة أمان المؤسسة.

⁸⁹ Jean BARREAU, Jacqueline DELAHAYE, op-cit, P 152.

⁹⁰ أ: - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 72-73.

المطلب الثالث : التنبؤ بالفشل المالي للشركات نماذج دراسة التنبؤ بالفشل المالي في إطار التحليل المالي.

إن عملية الاستثمار في أسهم الشركات يكون على المدى المتوسط والطويل، لذا يتبع المستثمرون بعض الطرق للتنبؤ بالمستقبل المالي للشركة، والذي تم التطرق إليه في الفصل الثاني، بهدف الحفاظ على ثروة الملاك ووضع الشركة في باب الأمان، لكن يوجد هناك سبب آخر يدعو للقلق، والمتمثل في إمكانية وقوع الشركة في العسر المالي.

لقد ارتبط مفهوم الفشل بـ بيفر (Beaver) الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير، وذكر أنه من الناحية العملية يقال بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس أو في حالة عدم سداد الديون، أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصارف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم.⁹¹

غالبا ما تحوم الشكوك حول إمكانية الشركة في الاستمرار كوحدة اقتصادية منتجة ومساهمة في السوق المالي، هذا الشيء سيكون له أثر سلبي لا محالة على حملة الأسهم، أو على المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم في الشركة، عن طريق شراء أسهمها بهدف تعظيم ثروتهم في الأجل المتوسط والبعيد.⁹²

الفرع الأول : مفهوم وأنواع التنبؤ بالفشل المالي:

1-1 تعريف عملية التنبؤ بالفشل المالي : تتعدد تعريف الفشل المالي حيث نجد منها :

- الفشل المالي هو عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية القصيرة الأجل في تاريخ

استحقاقها؛⁹³ كما عرف بلوم (Blum) الفشل المالي على أنه " الأحداث التي تشير إلى عدم القدرة على سداد الديون عند استحقاقها، أو الدخول في دعاوي الإفلاس أو الاتفاق الصريح مع الدائنين على تخفيض الديون.⁹⁴

من التعاريف السابقيين الذكر يمكننا وضع تعريف شامل للفشل المالي، فهو عبارة على توالي خسائر الشركة وعدم تحقيق عائد مناسب على الاستثمار، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية، ما ينتج عنه عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وعلى توفير السيولة المالية، هذا الأمر يحتم عليها التخفيض من حجم النشاط، وتصفية بعض الأصول المتداولة مما قد يؤدي في النهاية إلى العسر المالي الحقيقي والذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض في القيمة السوقية لأسهم الشركة.

⁹¹ حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة لنيل شهادة دكتور، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، التحليل التمييزي، مرجع سبق ذكره، ص 150

⁹² محمد إبراهيم عبد الرحيم اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2008 ص 173.

⁹³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك 2004 ص 249.

⁹⁴ صافيناز عبدالحى عبد الحميد ، " دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم قياس المخاطر"، ص 118.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

كما تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف ما بين كلمتي الفشل المالي و العسر المالي، فالأولى تعني وقوع الشركة في العسر المالي وعدم تمكنها من دفع التزاماتها السابقة لأصحابها، مع زيادة الالتزامات المستحقة للغير - الخصوم - على قيمة أصولها ، وهو يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة، وبالتالي يمكن اعتبار العسر المالي أحد مؤشرات الفشل المالي.⁹⁵

1-2 أنواع الفشل المالي : 96 يوجد 3 أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب الشركة، وهي الفشل الاقتصادي والفشل المالي أو القانوني، والفشل الإداري.

• **الفشل الاقتصادي :** هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المتحقق

على رأس المال المستثمر أقل من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا.

وعلى ذلك يقصد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها ، ويقل معدل الفائدة على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية، عن تكلفة رأس المال، و لا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات، أي أنه يمكن أن تكون المؤسسة فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.

• **الفشل المالي أو الفشل القانوني :** هذا النوع من الفشل قد يتخذ إتجاهين، فالإتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه الى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقا.

• **الفشل الإداري :** وهو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تسهم في تدهور نشاط وأرباحها وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية، وتعديل الخطط لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.

⁹⁵ عبد اللطيف الصبيفي، مقال حول الفشل المالي لشركات القطاع العام باستخدام النسب المالية، الأهرام الاقتصادي العدد 68 سنة 1993.

⁹⁶ عبد اللطيف الصبيفي، نفس المرجع السابق، ص 86.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

الفرع الثاني : نماذج دراسة التنبؤ بالفشل المالي في اطار التحليل المالي.

لجأ الباحثون الى دراسة التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، نتيجة تراجع دور مراجعي ومدققي الحسابات وشركات التدقيق العالمية، نتيجة لعملية الإفصاح عن المعلومات والتي تكون بشكل مضلل، ما يؤدي إلى إفلاس بعض الشركات في المدى المتوسط والطويل، نتيجة لبعض الأخطار المالية و الاقتصادية والإدارية التي تسود محيط الشركة، وبالتالي ظهرت عدة نماذج يحاول من خلالها المحللون الماليون تجاوز هذه الأخطار، والجدير بالذكر هو ضرورة دراسة ظروف الشركة على حدى، أخذين في عين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والظروف التي تسود بيئتها الخارجية، حيث أن هذه الظروف هي الوحيدة التي تحدد نوع النموذج الذي يصلح للتنبؤ بالفشل المالي الذي قد يصيب الشركة ومن أهم هذه النماذج نجد: 97

1-2 نموذج Altman and Mc Cough سنة 1974م : يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب

مالية معروفة، تدرس من خلالها خمسة متغيرات مستقلة، ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z)، حيث يعتبر هذا النموذج كتعديل للنموذج السابق ل Altman سنة 1968م، حيث يمكننا التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة

الرياضية التالية: 98

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.010 X_5$$

حيث أن النسب المستخدمة في هذا النموذج تحدد وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم (1-2) : يبين كيفية تحديد نسب نموذج Altman

الوزن النسبي	النسبة المالية
0.012	X1 = صافي رأس المال لعامل / مجموع الأصول
0.014	X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
0.033	X3 = الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الخصوم
0.006	X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / مجموع الخصوم
0.010	X5 = إجمالي المبيعات / مجموع الأصول

المصدر : محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص 176.

⁹⁷ محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص 175.

⁹⁸ منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2007، ص 180.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

وفقا لهذا النموذج تصنف الشركات الى ثلاث فئات : 99

جدول رقم (1-3) : يبين تصنيف الشركات من خلال نتائج نسب Altman

الفئات	القدرة على الاستمرار	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	ناجحة	أكثر من 99.2
الفئة الثانية	احتمال افلاسها	أقل من 81.1
الفئة الثالثة	صعبة التنبؤ وتحتاج الى دراسات أكثر تفصيلا	من 81.1 الى 99.2

المصدر : محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص 176.

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج أهمها أنه يطبق فقط على الشركات الصناعية ولهذا قام

Altman بتطوير نموذج يستخدم للشركات غير الصناعية، وتمت صياغته وفق ما يلي¹⁰⁰:

$$Z = 6.56X_1 + 3.26 X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

حيث أن X_1 ، X_2 ، X_3 هي نفسها في النموذج السابق، أما $4X$ فأصبحت تساوي القيمة الدفترية لحقوق الملكية / إجمالي الديون، وحذف Altman X_5 لاستبعاد أثر الصناعة، ويتم تفسير قيمة Z وفق ما يلي :

- $Z > 2.6$ الشركة ناجحة أو قادرة على الاستمرار؛
- $Z < 1.10$ الشركة في حالة تعثر أي يمكن وقوعها في الإفلاس ؛
- $1.10 < Z < 2.6$ المنطقة الرمادية النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمال الإفلاس .

والجدير بالذكر أن Altman قام بتطوير وتحديث نموذجه أكثر من مرة ، لذلك يرى بعض الباحثين أنه الأكثر شيوعا واستخداما بسبب سهولة استخدامه ، وتطوره نظرا للتحديثات ومواكبته لاقتصاديات العالم المعاصرة .

99. بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة منبوري قسنطينة، 2010، ص117.

¹⁰⁰ المصدر: رحيش سعيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص118.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

2-2 نموذج Kida : يعتمد هذا النموذج أيضا على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمس نسب

مالية رئيسية، ومنه قيمة المتغير التابع (Z) تتحدد وفقا للمعادلة الرياضية التالية :

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

أما النسب الرياضية فهي تحدد وفقا للجدول التالي :

جدول رقم (1-4) : يبين كيفية تحديد نسب نموذج Kida

الوزن النسبي	النسب المالية
1.042	X1 = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول
0.42	X2 = حقوق المساهمين / مجموع الخصوم
0.461	X3 = الأصول النقدية / الخصوم المتداولة
0.463	X4 = المبيعات / مجموع الأصول
0.271	X5 = الأصول النقدية / مجموع الأصول

المصدر : من انجاز الطالب، اعتمادا على بيانات وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص 262.

حسب هذا النموذج إذا كانت النتيجة (Z) موجبة تكون الشركة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة (Z) سالبة فتكون احتمالات وقوع الشركة في الفشل المالي مرتفعة. 101

3-2 نموذج Sherrord 1987م : يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في المصارف، إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية الشركة عدم وقوعها في الفشل المالي، حيث يعتمد هذا النموذج على 6 نسب مالية أساسية ، ويتم تمثيلها وفقا للمعادلة الرياضية التالية 102:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

¹⁰¹ منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 185.

¹⁰² منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، نفس المرجع السابق ص 182.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

أما النسب المالية فهي تحدد وفقا للجدول الآتي :

جدول رقم (1-5) : يبين كيفية تحديد نسب نموذج Sherrord

النسبة المالية	الوزن النسبي
$X1 = \text{صافي رأس المال لعامل} / \text{مجموع الأصول}$	17
$X2 = \text{الأصول النقدية} / \text{مجموع الأصول}$	9
$X3 = \text{حقوق المساهمين} / \text{مجموع الأصول}$	3.5
$X4 = \text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{مجموع الأصول}$	20
$X5 = \text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الخصوم}$	1.2
$X6 = \text{حقوق المساهمين} / \text{الأصول الثابتة}$	0.1

المصدر : محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص 182.

مستخدمي هذا النموذج يكون لأغراض الإقراض من المصارف، حيث تصنف وفقا لخمس (05) فئات رئيسية وهي كالآتي:

جدول رقم (1-6) : يبين كيفية تحديد درجة مخاطرة القروض اعتمادا على نتائج نسب نموذج

.Sherrord

الفئات	قيمة المؤشر	درجة المخاطرة
الفئة الأولى	$Z > 25$	قروض ممتازة
الفئة الثانية	$25 > Z > 20$	قروض قليلة المخاطرة
الفئة الثالثة	$20 > Z > 5$	قروض متوسطة المخاطرة
الفئة الرابعة	$5 > Z > 5-$	قروض عالية المخاطرة
الفئة الخامسة	$Z < 5-$	قروض عالية المخاطرة جداً

المصدر : وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص 255.

2-4 نموذج Springate¹⁰³ 1978: استخدم Gordan Springate نفس طريقة Altman

والمتمثلة في التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات MDA، وقد اختار الباحث في 1629 مجموعة من النسب المالية المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في 16 نسبة والتي اختار منها في الأخير "4" أربعة نسب مالية والتي من خلالها استطاع التفريق بين الشركات الناجحة أو الفاشلة، حيث أخذ عينة من 04 شركة في كندا وتم بناء النموذج كما يلي :

$$Z=1.03 X1+30.7X2+0.66X3+0.4X4$$

حيث:

1X: رأس المال العامل / مجموع الأصول ؛

2X: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول ؛

3X: الأرباح قبل الضرائب / الالتزامات المتداولة ؛

4X: المبيعات / مجموع الأصول .

وكلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت أقل من 917.4 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس 104.

2-5 نموذج 4891 Zmijewski : خلال سنة 1690 أجرى الباحث Zmi jeski دراسة على عينة

من الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من 04 شركة مفلسة و94 شركة صناعية غير مفلسة 105، واعتمد فيه على ثلاث نسب مالية من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال الفترة الممتدة من 1627 إلى 1629 والمتمثلة في العائد على مجموع الأصول ، نسبة المديونية ونسبة التداول، وقد استخدم النموذج تحليل الأرباح Profit Analysis لتحديد معاملات التمييز، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وذلك وفق الصيغة التالية:

$$Z= -4.803 -3.599X_1+5.406X_2-0.1X_3$$

¹⁰³ المصدر: رحيش سعيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص121

¹⁰⁵ شنوف شعيب ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره ، ص794.

1X : معدل العائد / مجموع الأصول ؛

2X: نسبة المديونية: مجموع الديون / مجموع الأصول ؛

3X: نسبة التداول : الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.

وأظهرت نتائج الدراسة أنها محصورة بين 4 و 1 و الشركة التي تفوق قيمة المؤشر 5.4 ستكون مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها .

مما سبق نستخلص أن عملية التنبؤ بإمكانية حدوث الفشل المالي لاحظنا الأهمية الكبيرة لها، لكن يبقى على المحلل المالي أن يكون حذرا في تطبيق هذه النماذج وأن يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة، خاصة و أن التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية، كما يمكن الاستفادة من هذه النماذج في المجال الرقابي كأحد أدوات الرقابة القبلية أو الوقائية، أي معرفة الحالة المالية للشركة وتصحيح الموقف المالي للشركة قبل حدوث أي انحراف.

خلاصة الفصل:

يعد التأمين من أهم الدعامات التي قامت عليها حضارتنا الراهنة، حيث أن الفرد يتعرض للعديد من الأخطار في حياته اليومية، وتختلف نوعية هذه الأخطار من حيث أسبابها ونتائجها ومن حيث حجمها وتأثيرها على الفرد والمجتمع حسب تطور الحياة وظهور التكنولوجيا الحديثة، إذ ظهرت تغطيات تأمينية حديثة تتلاءم وطبيعة الأخطار التي ظهرت مع تطورات العصر، وقد ازداد حجم وقيمة الخسائر المالية التي تترتب على تحقيق هذه المخاطر، مما جعل من الصعب إمكانية تحملها سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات بأنواعها، لذلك ظهر التأمين في شكل نظام تعاوني يستهدف تقديم الضمان والأمان للأشخاص ضد الأخطار التي لا يمكن توقعها ولا يمكن معرفة درجة خطورتها، بحيث يشترك الأفراد في تغطية الخسارة التي قد تلحق بفرد واحد وبذلك يتحمل كل منهم جزءا بسيطا من هذه الخسارة فيقل بذلك عبء الخطر عليهم جميعا.

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية نقطة تحول رئيسية في عالم تقييم الأداء المالي، لأن الاستناد إلى مثل هذه المعايير في عملية إعداد الأنظمة المحاسبية ساهم في إحداث التوافق المطلوب تحقيقه بين المعلومات التي توفرها هذه الأنظمة ومتطلبات عملية التقييم، حيث وبفضل التعديلات اللازم إجرائها على عدداً من البنود المحاسبية، وكذا تحول عملية التسجيل المحاسبي من الارتكاز على التكلفة التاريخية لوحدها، إلى تدعيمها بالقيمة العادلة المقررة بموجب المعايير المحاسبية الدولية، فإن مضمون القوائم المالية أصبحت منسجمة إلى حد كبير مع التغيرات السائدة خارجياً، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على عملية تقييم الأداء المالي بفضل توافقها وتناغمها مع تطورات البيئة الاقتصادية.

تتجلى بوضوح من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل المكانة التي تحض بها النسب المالية لدى الباحثين والمهتمين بعملية تقييم الأداء المالي، حيث تعتبر هذه النسب بمثابة أدوات رئيسية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالنظر لتعدد وتنوعها، وكذا قابليتها لإبراز الكثير من العوامل المؤثرة على الأداء. كما ساهمت هذه النسب بشكل كبير في تطوير التحليل المالي عبر استخدامها في تكوين صيغ مالية متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي، وهذا بفضل دور بعض الصيغ الإحصائية في انتقاء تشكيلة مترابطة من النسب المالية؛ لاستخدامها في شكل نموذج علمي موحد يهدف إلى تقدير مدى ابتعاد المؤسسة عن مخاطر العسر المالي الحقيقي.

إن الأهمية الكبيرة للنسب المالية واختلاف أنواعها وتعدد دورها في عملية تقييم الأداء المالي قد لا يكفي لتحقيق مختلف الأهداف المنوطة من النظام الرقابي في المؤسسة؛ وخاصة هدف قيادة الأداء المالي المستقبلي. كما أن التنبؤ بالفشل المالي صار يعد كخاتمة لعملية تقييم الأداء، خاصة وأن نتائجه الإيجابية تعد كمثابة بوابة الأمان للمستثمرين في أسهم الشركات، لكن هذا الأمر لا يغطي سلبات للتحليل المالي فيما يتعلق باتخاذ قرار

الفصل الأول: دور التحليل المالي في التقييم والتنبؤ بالأداء المالي في مؤسسة التأمين

الاستثمار في أسهم الشركات بالسرعة اللازمة التي يريدها المضاربون، لذا نجد غالبية يتجهون إلى نوع آخر من التحليل يدعى بالتحليل الفني للأسهم، يعمل على تجاوز سلبيات التحليل الأساسي. سنحاول في الفصل الثالث تطبيق الدراسة النظرية التي أجريت في الفصلين الأولين على شركة تأمين لايف الجزائر التي تعمل في قطاع التأمين عن الأشخاص.



الفصل الثاني

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة تأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تطبيق الدراسة النظرية التي تم التطرق إليها في الفصل السابق، حيث سنستهله بالتحليل الكمي والنوعي ذو الميزة التقليدية الذي يعتمد على النسب المالية الأكثر دلالة، وأسلوب المقارنات من جهة، وتحليل اتجاه التغير من جهة أخرى، ثم نتبعه بدراسة تحليلية حديثة للبيانات المالية للشركة باستخدام المؤشرات المالية ، ثم نختمها بعملية تقييم لأداء وأسهم الشركة بواسطة المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء، مع دراسة إمكانية وقوعها في الفشل المالي في المدى المتوسط والطويل.

حيث قمنا بإسقاط ما تم تناوله في الدراسة النظرية على عينة من شركات التأمين الجزائرية والمتمثلة في شركة تأمين لايف الجزائر، هي شركة مختصة في التأمين عن الأشخاص ،وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي عليها ، تم تقسيم الفصل للمباحث التالية:

❖ **المبحث الأول: التعريف بشركة تأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE ALGERIE**

❖ **المبحث الثاني: تحليل القوائم الدالية لشركة تأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE**

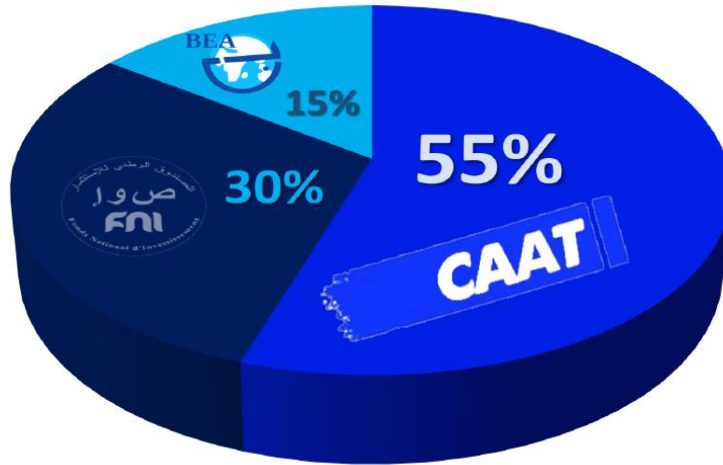
❖ **المبحث الثالث: تطبيق نماذج التنبؤ على شركة EPE/SPA TAAMINE LIFE ALGERIE**

المبحث الأول: شركة تأمين لايف الجزائر « TALA » TAAMINE LIFE ALGERIE

شركة تأمين لايف الجزائر هي مؤسسة وطنية عمومية، يقع مقرها الاجتماعي في 123 طريق مفتاح ، المكان الجميل ، واد السمار ،الجزائر تنشط في سوق التأمين الجزائري منذ فترة قصيرة نوعا ما، وهي مختصة في التأمين عن الأشخاص « assurance de personne »،ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم محطات الشركة وهيكلها التنظيمي، ثم سنقوم بتحليل قوائمها المالية بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة ، كذا محاولة التنبؤ بنجاحها أو فشلها المالي مستقبلا من خلال أهم نماذج التنبؤ بالفشل.

المطلب الأول : نظرة عامة عن شركة تأمين لايف الجزائر.

1-لمحة عن شركة تأمين لايف الجزائر: شركة تأسست تالا في 11 أكتوبر 2010 ، بالشكل القانوني لشركة مساهمة ، برأس مال قدره مليار وستمئة مليون دينار (1,600,000,000 دينار جزائري) ، وذلك بفضل الشراكة الإستراتيجية التي جمعت بين الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) والذي يعتبر المساهم الرئيسي بنسبة 55% من رأسمالها الاجتماعي ، وصندوق الاستثمار الوطني (FNI) بنسبة 30% وبنك الجزائر الخارجي (BEA) بنسبة 15%.



شكل (1-2): حصة كل مساهم من الشركاء

2- مجموعة خدمات التأمين لشركة تأمين لايف الجزائر TAAMINE LIFE « ALGERIE »

تقدم تالا مجموعة واسعة من خدمات التأمين لتغطية الحالة الصحية للناس ورفاهيتهم، وتقدم لهم المساعدة المباشرة من مقدمي الخدمات المحترفين، وتمكينهم من الاستفادة من منتجات رسملة مدخراتهم. من خلال الفروع التالية:

- ✓ التأمين على السفر والمساعدة.
- ✓ التأمين ضد الحوادث الفردية.
- ✓ تأمين الأجل عند الوفاة في سداد القرض (المقترض).
- ✓ تأمين ادخار المجموعة.
- ✓ التأمين الصحي
- ✓ التقاعد التكميلي ؛

المطلب الثاني: الشبكات التجارية لشركة تأمين لايف الجزائر (TAAMINE LIFE ALGERIE)

أطلقت تالا رسميًا أنشطتها التجارية ، منذ 1 يوليو 2011 ، بالاعتماد على شبكة توزيع واسعة ، بما في ذلك نقاط البيع العاملة في جميع أنحاء التراب الوطني:

✓ 17 وكالة مباشرة

✓ 32 وكيل التأمين العام (AGA)

✓ 103 وكالة CAAT

تقوم شركة التأمين على مجموعة من الأنشطة التأمينية، والتي تمارسها من خلال عدة نقاط بيع في عدة ولايات عبر التراب الوطني، بحيث تعتمد على وكالات مباشرة تتمثل في 17 وكالة مباشرة، وهي هياكل لا مركزية ذات مهنة فنية وتجارية تم إنشاءها تدريجيا داخل المراكز الحضرية.

وكذلك 32 وكالة تأمين عام AGA: وذلك من أجل دعم شبكاتها التجارية المباشرة، بحيث يجب عليهم الوفاء بمعايير الأخلاق التقنية والخبرة المنصوص عليها في اللوائح مرشح والاجتهاد في استطلاع آراء العملاء.

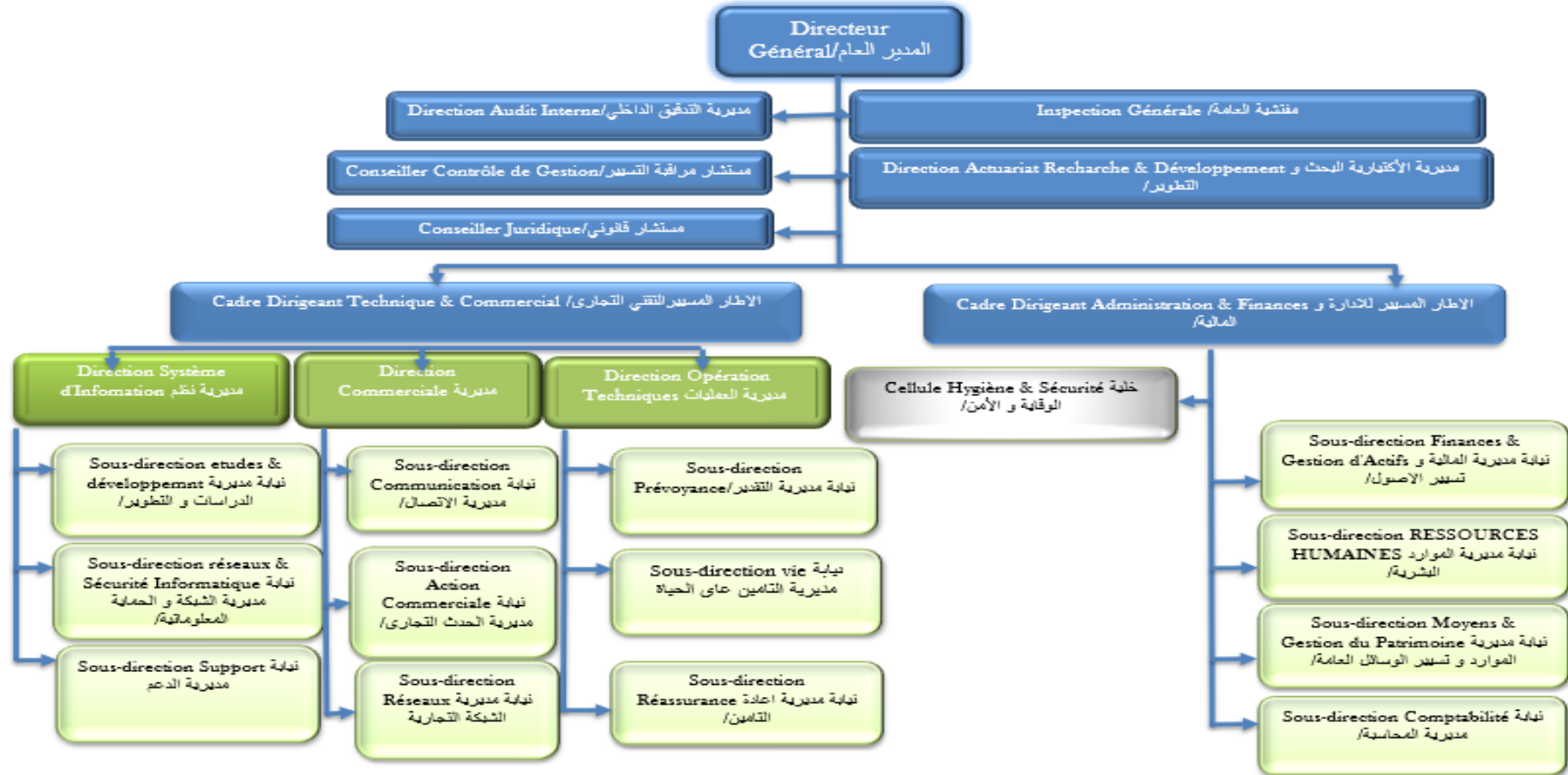
103 وكالة متعاقد مع CAAT : و هذا بهدف تعزيز قربها من عملائها ودعم فرق مبيعاتها،

بحيث تتميز هذا النوع من الشبكات في الخبرة الفنية المكتسبة للمديرين على مستوى الشبكة المتعاقد عليها والممارسين بالفعل لأعمال التأمين الذين يتمتعون بالخبرة والتدريب، من أجل تقديم التغطية التأمينية المناسبة لمختلف الافاق.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة تأمين لايف الجزائر: يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة محل الدراسة من خلال الشكلين التاليين:

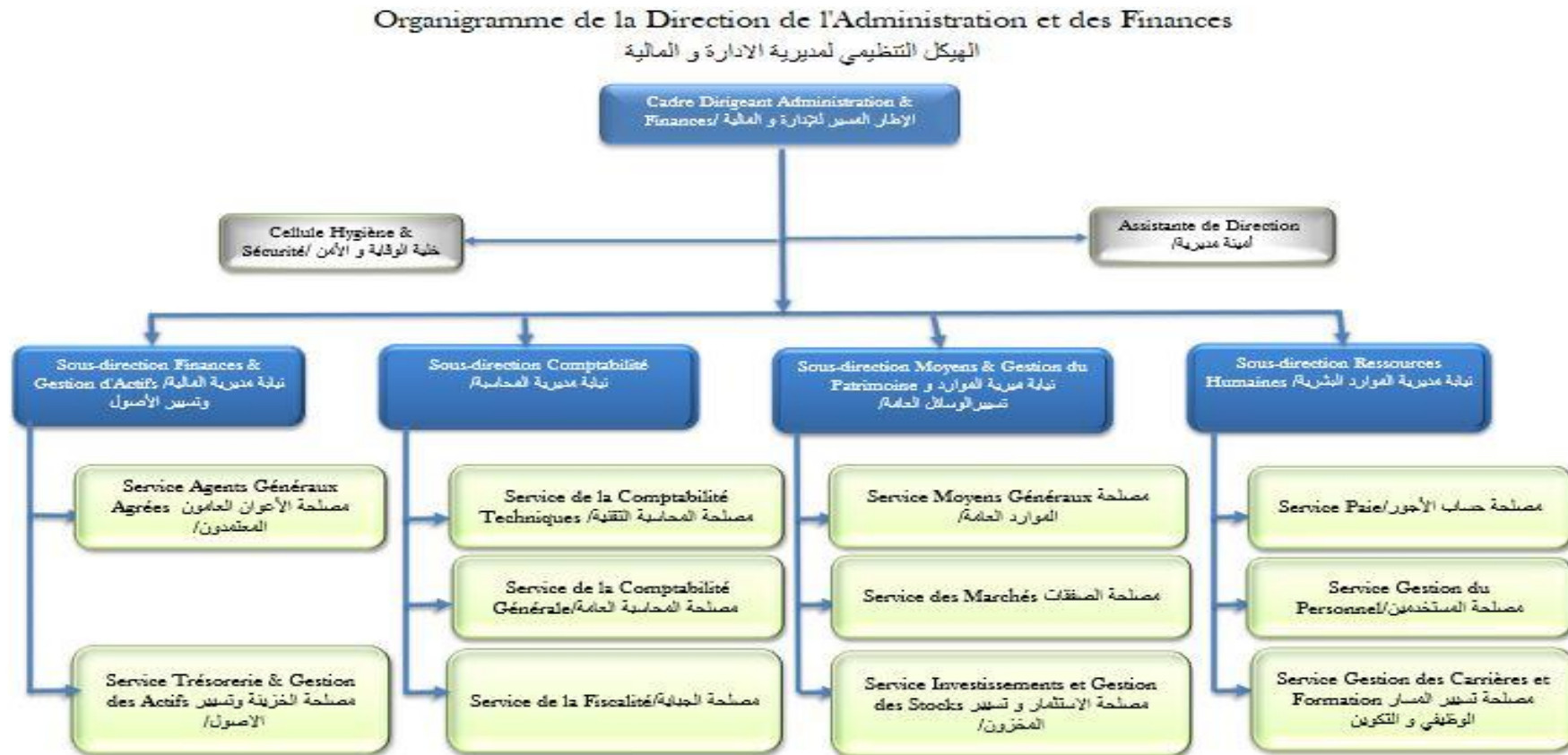
شكل(2-2) الهيكل التنظيمي العام لشركة تأمين لايف الجزائر

الهيكل التنظيمي تأمين لايف الجزائر Organigramme de la Macrostructure



المصدر : التقرير المالية لشركة محل الدراسة

1- شكل (2-3) الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة والمالية لشركة تأمين لايف الجزائر



المصدر : التقرير المالي لشركة محل الدراسة

المبحث الثاني: تحليل القوائم الدالية لشركة تأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE.

المطلب الأول :أسس إعداد البيانات المالية للشركة محل الدراسة.

❖ تم إعداد البيانات المالية لشركة محل الدراسة وفقاً لما يلي:

- القانون 07-11 الصادر في 25/11/2007 بشأن نظام المحاسبة المالية.
- المرسوم التنفيذي رقم 156/08 بتنفيذ أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007.
- الأمر الصادر في 26/7/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى وعرض البيانات المالية بالإضافة إلى مصطلحات الحسابات وقواعد تشغيلها.
- المرسوم التنفيذي 09/110 تاريخ 7/4/2009 المحدد لشروط وإجراءات مسك الحسابات بنظام الحاسب الآلي.
- الرأي 89. "AVIS 89-CNC"

❖ **القواعد والأساليب المحاسبية المتبعة:**

تم إعداد القوائم المالية وفق أساليب ومبادئ محاسبية مماثلة لتلك التي أدت إلى إعداد البيانات المالية للسنوات محل الدراسة ، امتثالاً لمبدأ ثبات الأساليب.

✓ **تم إعداد البيانات المالية مع مراعاة وضمان ؛**

- مبدأ عدم الملموسة في الميزانية العمومية ؛
- مبدأ فصل الدورات.
- مبدأ استمرارية النشاط ؛
- المبدأ الحيطة والحذر ؛
- المبادئ الخاصة بأعمال التأمين.

1-المؤونات التقنية:

■ **مؤونات الأقساط غير المكتسبة:**

يمثل مخصص الأقساط غير المكتسبة ، لجميع العقود الحالية ، حصة الأقساط الصادرة المتعلقة بالفترة بين تاريخ المخزون وتاريخ استحقاق القسط التالي ، أو في حالة عدم ذلك ، مدة العقد.

امتثالاً لمبدأ ثبات الأساليب ووفقاً للمرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ 28 مارس 2013 ، المتعلق بالالتزامات المنظمة لشركات التأمين وإعادة التأمين ، ولا سيما المادة 16 ،

✓ مؤونات المطالبات الواجب دفعها :

يمثل مخصص المطالبات التي سيتم دفعها القيمة المقدرة للمصروفات الرئيسية والتكاليف ذات الصلة اللازمة لتسوية جميع المطالبات المعلنة والتي لم يتم دفعها في تاريخ المخزون. امتثالاً لمبدأ ثبات الطرق ووفقاً للمرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ 28 مارس 2013 ، فيما يتعلق بالالتزامات المنظمة لشركات التأمين وإعادة التأمين ، ولا سيما المادة 20 ، يتم احتساب مخصصات المطالبات الواجب سدادها وفقاً للطريقة التنظيمية المعروفة باسم "ملف بملف" ، سنة مالية حسب السنة المالية ، لمبلغها الإجمالي ، دون خصم المطالبات المسجلة على حساب إعادة التأمين.

2- المؤونات المنظمة:

- تتكون الأحكام المنظمة التي يحكمها المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28/03/2013 والمتعلقة بالالتزامات المنظمة لشركات التأمين وإعادة التأمين مما يلي:
- مخصص التكميل الإلزامي للديون الفنية.
- تم تمويل ما يصل إلى 5٪ من مبلغ المطالبات والمصروفات التي يتعين دفعها معاد تعديلها كل عام ، بما يتناسب مع مبلغ المخصصات ؛
- مخصص الضمان: يتم تمويله بخصم 1٪ من مبلغ الأقساط المصدرة بعد خصم الإلغاء. توقف تمويل هذا المخصص بسبب تلبية النسب التالية:
- 5٪ من مبلغ المخصصات الفنية؛
- 7.5٪ من قيمة الأقساط المصدرة خلال السنة المالية الماضية.
- 10٪ من المعدل السنوي للمطالبات التي تمت تسويتها خلال السنوات الثلاث (03) الماضية
- مخصص المعادلة:
- تم تمويله من النتيجة الفنية للعقد أو من جميع العقود المعنية ، ويتوقف تمويله عندما يصل مبلغه إلى 15٪ من المعدل السنوي لتكاليف المطالبات لآخر 03 سنوات مالية.

3- عناصر القوائم المالية الباقية : تم اعدادها وفق لتنظيمات المحاسبية السارية، مثل باقي القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي:

الجدول رقم (1-2) : ميزانية الأصول لشركة تأمين لايف الجزائر:

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

خلال سنوات الدراسة على التوالي ، ثم تليها الأصول المادية في المرتبة الثانية ماعدا السنة 2017 التي تمثل نسبة ضئيلة 0.23% من إجمالي الأصول غير المتداولة. كما نلاحظ أن مجموع أصول الشركة في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى خلال سنوات الدراسة بالنسب التالية: 5.72%، 0.23% ، 5.81% و 2.53% علي التوالي.

الجدول رقم (2-2) : الميزانية خصوم لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	1 799 333	1 950 287	2 009 290	2 012 008	1 992 605
الخصوم غير المتداولة	84 855	102 416	43 867	53 573	72 092
الخصوم المتداولة	4 261 463	4 465 830	4 480 576	4 637 506	5 173 649
مجموع الخصوم	6 145 651	6 518 533	6 533 733	6 703 087	7 238 347

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول الخصوم لشركة محل الدراسة أن الخصوم المتداولة تحتل نسبة معتبرة بالنسبة لمجموع الخصوم، وهي في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى خلال سنوات الدراسة بالنسب التالية 69.34%، 68.51%، 68.58%، 69.18 و 71.48% بالنسبة لمجموع الخصوم، وكما نلاحظ خصوم فهي تتكون من الأموال الخاصة، الخصوم غير المتداولة وهي مختلف التزامات الشركة متوسطة وطويلة الأجل، والخصوم المتداولة وهي مجموع الالتزامات قصيرة الأجل، والتي لا تفوق السنة المالية، وهي في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (2-3): حساب النتائج لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
عنـــــــــــــــــوان	صافي 2017	صافي 2018	صافي 2019	صافي 2020	021 صافي
علاوات التأمين على العمليات المباشرة	1 340 118	771 226	799 816	923 039	1 082 771
علاوات مقبولة				0	0
علاوات المؤجلة	-388 181	66 656	68 358	148 471	62 281
العلاوات المكتسبة	951 937	837 882	868 175	1 071 510	1 145 052
حوادث مدفوعة و ارضده الخسائر	437 948	271 656	515 114	666 519	790 021
رصيد المساهمة في الارياح التقنية و المالية				-	
حوادث السنة	437 948	271 656	515 114	666 519	790 021
عمولات مقبوضة من اعادة التأمين	107 972	78 471	77 246	58 503	75 652
عمولات مدفوعة من اعادة التأمين		-1 134		0	
عمولات اعادة التأمين	107 972	77 336	77 246	58 503	75 652
إعانات الاستغلال			0	-	
الهامش الصافي للتأمين	621 961	643 562	656 354	463 494	430 683
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-169 554	-190 760	-143 866	-151 573	-169 585
أعباء المستخدمين	-128 054	-181 654	-220 782	-293 428	-304 509
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	-31 249	-18 121	-23 690	-27 858	-26 429
الإنتاج المثبت				0	0
المنتجات العملياتية الأخرى	6 166	491	1 100	792	1 147
الأعباء العملياتية الأخرى	-9 192	-6 888	-6 131	-7 989	-9 561
المخصصات للإهلاك و المؤونات	-53 714	-69 672	-80 560	-88 283	-106 331
الرصد المقتننة					
استرجاع على خسائر في القيم	17 259	100 691	149 473	90 081	88 119
النتيجة التقنية العملياتية	253 624	277 648	331 898	-14 764	-96 465
المنتجات المالية	124 126	122 966	153 186	192 669	200 095
الأعباء المالية	-3 762	-10 500	-12 027	-11 079	-13 968
النتيجة المالية	120 364	112 466	141 159	181 590	186 128
النتيجة العادية قبل الضرائب	373 987	390 114	473 057	166 826	89 662
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	-85 489	-115 446	-73 559	-49 017	-21 798
الضريبة المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية	808	9 286	-8 448	-4 091	-2 267
مجموع المنتجات الأنشطة العادية	1 207 460	1 140 500	1 249 181	1 413 555	1 510 065
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-918 154	-856 546	-1 084 178	-1 299 837	-1 444 468
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	289 306	283 954	165 003	113 718	65 597
النتيجة الصافية للسنة المالية	289 306	283 954	165 003	113 718	65 597

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال تحليل جدول النتائج لشركة محل دراسة نلاحظ انخفاض صافي علاوات التأمين على العمليات المباشرة في سنة 2018 بالنسبة 74% مقارنة بسنة 2017 ثم سجلت ارتفاع طفيف من سنة 2019 الى سنة 2021 وذلك بالنسب 4%، 13% و 15% على التوالي.

أما بالنسبة للنتيجة الصافية للأنشطة العادية فهي كذلك سجلت منحنى تنازلي من سنة الى أخرى وهذا يعود لسببين رئيسيين ارتفاع في "حوادث مدفوعة و ارصدة الخسائر" وذلك يعود لوضع الصحي الذي مرت به الجزائر متأثرا بجائحة كورونا، وكذلك ارتفاع بشكل تصاعدي في "أعباء المستخدمين".

وكما نشير ان المنتوجات المالية المتمثلة في إيرادات التثببات المالية التي ساهمت بدور مهم في تحقيق نتيجة إيجابية للشركة محل دراسة.

1- رأس المال العامل الدائم لشركة : سيتم حسابه من أسفل الميزانية وذلك بالاعتماد على العلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

الجدول رقم (2-4): رأس المال العامل الدائم لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	1 781 901	1 898 002	1 774 278	1 939 344	2 409 968
الخصوم المتداولة	4 261 463	4 465 830	4 480 576	4 637 506	5 173 649
رأس المال العامل الدائم	-2 479 563	-2 567 828	-2 706 298	-2 698 162	-2 763 681
نسبة الارتفاع أو الانخفاض %		3,44%	5,12%	-0,30%	2,37%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

يبين الجدول أعلاه رأس المال العامل لشركة تأمين لايف الجزائر والذي تم حسابه من أسفل الميزانية لأنه أكثر دلالة على التوازن المالي، نلاحظ من خلال السنوات محل الدراسة فرأس المال العامل سالب وهذا دليل على عدم وجود هامش سيولة يسمح للشركة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة.

نلاحظ كذلك ان رأس المال العامل لشركة في تدحرج من سنة الى أخرى، هذا يعنى أن جزء من الموجودات الثابتة تمول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم وهنا تكمن مرحلة الخطر بالنسبة للشركة.

2- رأس المال العامل الخاص: والذي يحسب من خلال الفرق بين الأموال الخاصة

والأصول الثابتة للشركة محل الدراسة كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (2-5): رأس المال العامل الخاص لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	1 799 333	1 950 287	2 009 290	2 012 008	1 992 605
الأصول الثابتة	4 078 278	4 427 108	4 676 972	4 701 064	4 706 655
رأس المال العامل الخاص	-2 278 945	-2 476 820	-2 667 682	-2 689 056	-2 714 049
نسبة الارتفاع أو الانخفاض %		7,99%	7,15%	0,79%	0,92%

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول السابق، فقد كان رأس المال العامل الخاص سالباً وهذا دليل أن الأموال الخاصة للشركة تم من خلالها تغطية كل الأصول الثابتة، وهي غير كافية هذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون قصيرة الأجل وذلك في حال عدم وجود قروض طويلة الأجل.

3- رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل إجمالي التزامات الشركة ويتم حسابه من خلال العلاقة:

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم غير المتداولة - الخصوم المتداولة

الجدول رقم (2-6): رأس المال العامل الأجنبي لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الخصوم غير المتداولة	84 855	102 416	43 867	53 573	72 092
الخصوم المتداولة	4 261 463	4 465 830	4 480 576	4 637 506	5 173 649
رأس المال العامل الأجنبي	-4 176 608	-4 363 414	-4 436 709	-4 583 933	-5 101 556
نسبة الارتفاع أو الانخفاض %		4,28%	1,65%	3,21%	10,15%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

هو يمثل مجموع الديون أو الالتزامات التي على عاتق الشركة بما فيها أموال المؤمن لهم، وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى.

4- رأس المال العامل الإجمالي : يمثل مجموع المبالغ التي مولت بها الشركة أصولها المتداولة كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{إجمالي الممتلكات المتداولة}$$

الجدول رقم (2-7): رأس المال العامل الإجمالي لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل الإجمالي	1 781 901	1 898 002	1 774 278	1 939 344	2 409 968
نسبة الارتفاع أو الانخفاض %		6,12%	-6,97%	8,51%	19,53%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

من خلال الجدول السابق تبين النتائج أن رأس المال العامل الإجمالي لشركة تأمين لايف الجزائر في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة ، وبما أن شركة تأمين لايف الجزائر فإن أصولها غير

المتداولة أكبر بكثير من أصولها غير المتداولة وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة باعتبارها مؤسسة خدماتية.

5- احتياجات رأس المال العامل : تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$BFR = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

الجدول رقم (2-8): احتياجات رأس المال العامل لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	1 781 901	1 898 002	1 774 278	1 939 344	2 409 968
القيم الجاهزة	285 473	193 423	82 483	62 679	121 724
ديون قصيرة الأجل	4 261 463	4 465 830	4 480 576	4 637 506	5 173 649
احتياجات رأس المال العامل	-2 765 035	-2 761 252	-2 788 781	-2 760 841	-2 885 405
نسبة الارتفاع أو الانخفاض %	-	-0,14%	0,99%	-1,01%	4,32%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

تتمثل احتياجات رأس المال العامل في الفرق بين احتياجات الدورة والمتمثلة في قيم الاستغلال والقيم غير الجاهزة و موارد الدورة والمتمثلة في الديون القصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية ، وكما تبينه النتائج في الجدول السابق فإن BFR سالب خلال السنوات الخمس للدراسة ، وهذا دليل على أن احتياجات الدورة أقل من مواردها وبالتالي فالموارد كافية لتغطية هذه الاحتياجات ، وهو مؤشر جيد بالنسبة للشركة محل الدراسة.

6- الخزينة: تمثل إجمالي النقديات أو الأصول السائلة التي تستعملها الشركة في دورة الاستغلال وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

الجدول رقم (2-9): الخزينة لشركة تأمين لايف الجزائر

الوحدة: ألف دج					
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
FR	-2 479 563	-2 567 828	-2 706 298	-2 698 162	-2 763 681
BFR	-2 765 035	-2 761 252	-2 788 781	-2 760 841	-2 885 405
TR	285 473	193 423	82 483	62 679	121 724
نسبة الارتفاع أو الانخفاض %		-47,59%	-134,50%	-31,60%	48,51%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق فإن خزينة شركة تحتوي مبالغ كبيرة في سنة 2017 و2018 ، أي عدم الاستغلال الأمثل في توظيفها من اجل زيادة من أصولها المالية، ثم سجلت انخفاض إلى أكثر من نصف قيمتها في سنتين 2019 و2020، ثم عرفت بعدها مباشرة ارتفاعا طفيفا في سنة 2021 وذلك بالنسبة 48.51% مقارنة بسنة 2020.

رغم شركة محل الدراسة تحتاج إلى سيولة بحكم طبيعة نشاطها لتغطية التزاماتها والتمثلة بالخصوص في تعويضات المؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها إلا أنها تتحكم بشكل أمثل في خزينتها وتحقيق توازن بين السيولة والربحية حتى ثم استغلال فرصة استثمار هذه الأموال والحصول على عوائد أكثر من خلال الأربعة السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: النسب المالية الأكثر دلالة لشركة تأمين لايف الجزائر: تعتبر النسب المالية من أهم الأساليب التي

يعتمد عليها المحلل المالي لتقييم الوضعية المالية للشركة ، وقد تم استخراج أهم النسب المالية بناء

على القوائم المالية لشركة تأمين لايف الجزائر خلال سنوات الدراسة وتتمثل أهمها فيما يلي:

1- **نسب الربحية:** تعتبر من أهم المؤشرات المالية وأكثرها مصداقية ، ويجب أن تكون هذه النسب ذات مستويات مقبولة وأن تتوفر فيها الاستقرار والاستمرارية ، ولقد تم استخراج أهم نسب الربحية في شركة لشركة تأمين لايف الجزائر بناء على المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للشركة ، والجدول التالي يبين أهمها :

الجدول رقم (2-10): نسب الربحية لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
الربح التشغيلي	الربح قبل الفوائد والضرائب صافي المبيعات	0,39	0,47	0,54	0,16	0,08
الربح الصافي	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب صافي المبيعات	0,30	0,34	0,19	0,11	0,06
العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضريبة إجمالي الأصول	0,05	0,04	0,03	0,02	0,01
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة حقوق الملكية	0,16	0,15	0,08	0,06	0,03

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

✓ **نسبة الربح التشغيلي:** يعتبر مؤشرا للأداء التشغيلي للشركة، وتحسب من خلال مقارنة الربح قبل الفوائد والضرائب مع صافي المبيعات، وتبين النتائج في الجدول أعلاه أن الربح قبل الفوائد والضرائب خلال سنوات الدراسة 2017، 2018 و 2019 تمثل بنسبة 39%، 47% و 54% على التوالي من المبيعات الصافية، وهي نتائج مقبولة ثم شهدت تقهقر خلال سنة 2020 و 2021 بنسبة 16% و 8% على التوالي.

✓ **الربح الصافي:** وهي تحسب من خلال قسمة صافي الربح على صافي المبيعات، وهي مؤشر لتقييم الأداء الشامل للشركة، وتوضح النتائج المتوصل إليها أن النسبة مقبولة خلال سنة 2017 و 2018 حيث تتراوح من 30% إلى 34% ، ثم انخفضت بالنسب 19%، 11% و 6% من صافي المبيعات .

✓ **نسبة العائد على الأصول:** وتتمثل في صافي الربح بعد الضريبة بالنسبة لإجمالي أصول الشركة، ونلاحظ من خلال النتائج المستخرجة بناء على التقارير المالية للشركة أنها ضعيفة جدا حيث أن الشركة لا تستخدم أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح.

✓ **نسبة العائد على حقوق الملكية:** وتحسب من خلال صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، وكانت النتائج خلال سنوات الدراسة مقبولة خلال السنتين الأوليتين، ثم انخفضت خلال السنوات المتبقية.

وفي العموم يمكن القول أن نسب الربحية المستخرجة من التقارير المالية للشركة محل الدراسة متوسطة و غير مقبولة في بعض الأحيان.

2- **نسب الملاءة المالية :** هناك العديد من نسب الملاءة والتي تم استخراج أهمها بناء على المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للشركة محل الدراسة ، والجدول الموالي يبين أهمها :

الجدول رقم (2-11): نسب الملاءة لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة ١ إجمالي التعويضات	4,11	7,18	3,90	3,02	2,52
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة الأموال الخاصة	2,27	2,27	2,33	2,34	2,36
التعويضات للديون التقنية	التعويضات ١ الديون التقنية	0,14	0,09	0,17	0,22	0,22

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

✓ **نسبة كفاية الأموال الخاصة:** والتي تحسب من خلال قسمة الأموال الخاصة للشركة على إجمالي التعويضات وتعد كهامش أمان للمؤمن لهم ، وكما توضح النتائج في الجدول أعلاه أنها مقبولة، حيث أن الأموال الخاصة تمثل 4 مرات في المعدل بالنسبة لإجمالي التعويضات .

✓ **الأصول الثابتة للأموال الخاصة:** والتي تحسب من خلال العلاقة بين الأصول الثابتة والأموال الخاصة وهي تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للشركة لأصولها الثابتة، وتبين النتائج أن الأموال الخاصة للشركة خلال سنوات محل الدراسة تمثل 2.31 في المعدل ، فلا يمكنها تغطية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة فقط وإنما تحتاج إلى ديون طويلة الأجل إضافة لذلك ، ونلاحظ أن هذه النسبة غير مستقرة فهي في ارتفاع وانخفاض مستمرين من سنة لأخرى.

✓ **نسبة التعويضات للديون التقنية:** وتمثل التعويضات على الديون التقنية ، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما حيث يستحسن أن تقترب النتائج من 1 ، فقد كانت 0.14 ، 0.09 ، 0.17 ، 0.22 و 0.22 خلال سنوات الدراسة على التوالي.

وفي العموم يمكن القول أن نسب الملاءة المالية المستخرجة من التقارير المالية للشركة محل الدراسة متذبذبة وغير مستقرة.

3- نسب المردودية: تعتبر المردودية من أهم ما تركز عليه الشركات مهما كان نوعها أو طبيعة نشاطها ، وتتمثل أهم نسب المردودية في شركة تأمين لايف الجزائر فيما يلي :

الجدول رقم (2-12): نسب المردودية لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
المصاريف الذاتية	الأجور وملحقاتها / رقم الأعمال	0,10	0,24	0,28	0,32	0,28
إجمالي الإيرادات ١ إجمالي الأصول	إجمالي الإيرادات ١ إجمالي الأصول	0,20	0,17	0,19	0,21	0,21
إجمالي المصاريف ١ إجمالي الأصول	إجمالي المصاريف ١ إجمالي الأصول	0,15	0,13	0,17	0,19	0,20
نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول	نتيجة الدورة الصافية ١ إجمالي الأصول	0,05	0,04	0,03	0,02	0,01
مردودية الأموال الخاصة	نتيجة الدورة الصافية الأموال الخاصة	0,16	0,15	0,08	0,06	0,03

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

✓ **نسبة المصاريف الذاتية:** والتي تمثل الأجور وملحقاتها بالنسبة لرقم أعمال الشركة، حيث تأتي الأجور وملحقاتها في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف في شركات التأمين ، وتبين النتائج أنها في ارتفاع من سنة لأخرى لتصل الى 0.32 سنة 2020 ثم تعرف انخفاض طفيف في سنة 2021 وذلك بسبب زيادة الأجور وذلك لزيادة عدد العمال ،ونلاحظ أنها تمثل في المتوسط 24% من رقم الأعمال في المتوسط خلال سنوات الدراسة وهي مقبولة.

✓ **نسبة إجمالي الإيرادات بالنسبة لإجمالي الأصول:** وهي في تتميز بعدم الاستقرار مستمر خلال سنوات الدراسة.

✓ **نسبة إجمالي المصاريف بالنسبة لإجمالي الأصول:** والتي من خلالها تتم مقارنة إجمالي المصاريف بما فيها التعويضات والمصاريف العامة والإدارية مع إجمالي الأصول التي تملكها الشركة، وهي تبين ما تتحمله الشركة من مصاريف في ضوء أصولها الموضحة في الميزانية، ونلاحظ أنها غير مستقرة من سنة لأخرى وذلك بسبب زيادة الأجور أو انخفاض التعويضات خلال سنوات الدراسة، وهي تمثل في المتوسط 0.16 خلال سنوات الدراسة أي أن إجمالي المصاريف التي تتحملها الشركة تمثل 16 % من إجمالي أصولها.

✓ **نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول:** والتي تحسب من خلال العلاقة بين نتيجة الدورة الصافية وإجمالي الأصول والتي تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استغلال أصولها، وتظهر النتائج المتوصل إليها أنها غير مستقرة كما أنها ضعيفة خلال سنوات الدراسة، كانت خلالها النتيجة الصافية لا تعدى 5% فقط من إجمالي الأصول، حيث يمكن للشركة تحقيق أرباح أكثر لو استعملت أصولها بكفاءة أكثر .

✓ **نسبة مردودية الأموال الخاصة:** والتي تمثل نتيجة الدورة الصافية على الأموال الخاصة، وهي تعبر عن مردودية الأموال الخاصة المستثمرة للشركة، في هي كانت مقبولة خلال سنة 2017 و 2018 بنسب 16% و 15% من النتيجة الصافية الأموال الخاصة وهي ثم أصبحت نسبة ضعيفة خلال سنة 2019، 2022 و 2021.

وبالتالي فإن نسب المردودية في شركة تأمين لايف الجزائر غير مقبولة عموما.

4- **نسب السيولة :** يقصد بها إمكانية تحويل أصول الشركة إلى نقديات، خاصة وأن الشركة تحتاج إلى سيولة لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن لهم وتتمثل أهم النسب المستخرجة بالاستناد على التقارير المالية لشركة شركة تأمين لايف الجزائر فيما يلي:

الجدول رقم (2-13): نسب السيولة لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
الخصوم إلى الأصول السائلة	(الالتزامات \ الأصول المتداولة)	2,39	2,35	2,53	2,39	2,15
المخصصات التقنية للأصول السائلة	المخصصات التقنية \ الأصول (المتداولة)	1,71	1,61	1,74	1,59	1,47

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

✓ **نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة :** والتي تحسب من خلال العلاقة بين الالتزامات على الأصول المتداولة وهي تعتبر مؤشرا لاستجابة شركة التأمين لأي التزامات مالية اتجاه حملة الوثائق في حالة التصفية، وتبين النتائج المتوصل إليها أن النسبة غير مقبولة خلال سنوات الدراسة لأنها تفوق الحد المقبول لها والمقدر ب 102%.

✓ نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة: وتحسب من خلال المخصصات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة، وتهدف إلى التأكد من مدى توفر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، وتوضح النتائج أنه غير مقبولة خلال سنوات الدراسة .

المبحث الثالث : تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في شركة تأمين لايف الجزائر

المطلب الأول: نموذج Altman و نموذج Springate:

1- نموذج Altman تم تطبيق نموذج Altman على شركة تأمين لايف الجزائر بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في تقاريرها المالية لسنوات الدراسة والمحددة بالفترة من 2017 إلى 2021 ، وتم استخراج النسب المالية الأربعة المكونة للنموذج بالإضافة إلى قيمة Z كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (2-14) :تطبيق نموذج Altman لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
X_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول	-0,403	-0,394	-0,414	-0,403	-0,388
X_2	الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول	-0,026	-0,030	-0,034	-0,038	-0,040
X_3	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	0,061	0,060	0,072	0,025	0,013
X_4	الأموال الخاصة /مجموع الديون	0,422	0,437	0,448	0,434	0,385
Z		-1,880	-1,821	-1,870	-2,140	-2,188
تفسير النتيجة		أقل من 1,10 الشركة في حالة تعثر أي يمكن وقوعها في الإفلاس				

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- قيمة X_1 : والتي تمثل رأس المال العامل بالنسبة لمجموع الأصول، وهي تبين مقدار الفائض بعد تغطية الالتزامات القصيرة الأجل بالنسبة لمجموع الأصول، حيث كانت النسبة خلال السنوات محل

الدراسة سالبة بسبب أن رأس المال العامل سالب، أي أن الأصول المتداولة للشركة غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة الأجل.

- **قيمة X_2** : والتي تمثل الأرباح المحتجزة بالنسبة لمجموع الأصول، وهو مؤشر القدرة على التمويل الذاتي، وتبين النتائج أن النسب سالبة خلال سنوات الدراسة، وهي ضعيفة جيدا نوعا ما.

- **قيمة X_3** : والتي تحسب من خلال صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بالنسبة لمجموع الأصول وهو يمثل مؤشر ربحية، ومن خلال النتائج نلاحظ أنها غير مستقرة حيث ترتفع وتنخفض من سنة لأخرى خلال سنوات الدراسة، وهي ضعيفة جدا حيث أن الشركة لا تستخدم أصولها بكفاءة لتحقيق عائد .

- **قيمة X_4** : والتي تمثل حقوق الملكية بالنسبة لإجمالي الديون، حيث أن النتائج الموضحة في الجدول السابق تبين أن قيمتها في ارتفاع مستمر ثم عرفت انخفاض في السنة الأخيرة ، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة يمكن الشركة تغطية مجموع ديونها بالاعتماد على أموالها الخاصة وذلك في أسوأ أوضاعها .

- **قيمة Z** : والتي تمثل قيمة النموذج ، والتي بناء عليها يتم التنبؤ بنجاح أو فشل الشركة، وقد وضحت النتائج المتوصل إليها أن الشركة في حالة تعثر مالي أي يمكن وقوعها في حالة الفشل المالي وبالتالي الإفلاس ، لأن قيمة Z كانت أقل من 1.10 وهو المعيار المحدد من قبل الباحث .

2- نموذج **Springate** : يحتوي النموذج على أربع نسب مالية مرفقة بمعاملات ترجيحية حسب

أهمية كل نسبة ، والتي تم حسابها في شركة تأمين لايف الجزائر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2-15) :تطبيق نموذج Springate لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
X_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول	-0,40	-0,39	-0,41	-0,40	-0,39
X_2	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	0,06	0,06	0,07	0,02	0,01
X_3	الأرباح قبل الضرائب / الالتزامات المتداولة	0,09	0,09	0,11	0,04	0,02
X_4	المبيعات / مجموع الأصول	0,22	0,12	0,12	0,14	0,15
Z	$1,03X_1+30,7X_2+0,66X_3+0,4X_4$	1,60	1,54	1,91	0,43	0,06
تفسير النتيجة	سلامة المركز المالي	سلامة المركز المالي	سلامة المركز المالي	سلامة المركز المالي	مهددة بالفشل المالي	مهددة بالفشل المالي

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

- قيمة X_1 ، X_2 : تم شرحها سابقا .
- قيمة X_3 : والتي تمثل الأرباح قبل الضرائب بالنسبة للالتزامات المتداولة ، وتبين النتائج السابقة أنها ضعيفة حيث أنها تتراوح 2% الى 11% خلال سنوات الدراسة ، أي أن الأرباح قبل الضرائب تمثل فقط 2% الى 11% من الالتزامات المتداولة والتي تتمثل غالبيتها في أموال المؤمن لهم ، (وهي غير مستقرة) ارتفاع أو انخفاض سنة بسنة خلال سنوات الدراسة.
- قيمة X_4 : المبيعات بالنسبة لمجموع الأصول (وهي في وهي غير مستقرة) ارتفاع أو انخفاض سنة بسنة خلال سنوات الدراسة.
- وهي تمثل المبيعات 15% في المعدل بالنسبة لمجموع الأصول خلال سنوات الدراسة.
- قيمة Z : وهي تمثل قيمة النموذج وبناء عليها يتم الحكم على نجاح الشركة أو فشلها، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن النتائج تبين سلامة المركز المالي من خلال ثلاثة السنوات الاولى ثم انخفضت خلال السنتين الآخريتين وأصبحت مهددة بالفشل.

المطلب الثاني: نموذج KIDA ، نموذج Zmijewski و نموذج Sherrod.

1. نموذج Kida : يحتوي النموذج على خمسة متغيرات مستقلة لكل منها و زن ترجيحي معين

حسب أهمية كل منها، ولقد تم حساب النسب المالية وقيمة النموذج بالاعتماد على المعلومات المبينة

في التقارير المالية للشركة محل الدراسة ، وكانت النتائج المتوصل إليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16):تطبيق نموذج KIDA لشركة تأمين لايف الجزائر.

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
X_1	صافي الربح / مجموع الأصول	0,05	0,04	0,03	0,02	0,01
X_2	الأموال الخاصة /إجمالي الالتزامات	0,29	0,30	0,31	0,30	0,28
X_3	النقديات \ الخصوم المتداولة	0,07	0,04	0,02	0,01	0,02
X_4	المبيعات \ مجموع الأصول	0,22	0,12	0,12	0,14	0,15
X_5	النقديات \ مجموع الأصول	0,05	0,03	0,01	0,01	0,02
Z	$1,042X_1+0,42X_2-0,461X_3-0,463X_4+0,271X_5$	0,053	0,104	0,094	0,076	0,049
تفسير النتيجة		شركة محل الدراسة غير معرضة للفشل وهي في مأمن من الفشل المالي.				

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

- قيمة X ، X_2 و X_4 : تم شرحها سابقا .

- قيمة X_3 : والتي تمثل النقديات بالنسبة لمجموع الخصوم المتداولة، ونلاحظ من خلال الجدول

السابق أن الشركة تتوفر على سيولة ضعيفة خلال سنوات محل الدراسة فهي تتراوح بين 2% الى 7%

من اجل الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على خزيتها فقط.

- قيمة X_5 : والتي تمثل النقديات بالنسبة لمجموع الأصول، حيث نلاحظ أن النسب جد منخفضة

حيث عرفت اخفض نسبة خلال سنة 2019 و2020 ثم عادة بارتفاع طفيف خلال 2021 مثلت 2%

من إجمالي أصول الشركة .

- تجدر الإشارة ان الشركة فضلت الربحية على السيولة دون الموازنة بنهم.
- قيمة Z: من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن قيمة المؤشر يشير الى ان شركة محل الدراسة غير معرضة للفشل وهي في مأمن من الفشل المالي خلال سنوات محل الدراسة.

2-نموذج Zmijewski : يضم النموذج ثلاث نسب مالية مرفقة بمعاملات ترجيحية للحصول على قيمة النموذج ، والتي تم استخراجها في شركة تطبيق نموذج Zmijewski لشركة تأمين لايف الجزائر على النحو التالي:

الجدول رقم (2-17) :تطبيق نموذج Zmijewski لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
X_1	الربح الصافي / مجموع الأصول	0,05	0,04	0,03	0,02	0,01
X_2	مجموع الديون / مجموع الأصول	0,69	0,69	0,69	0,69	0,73
X_3	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	0,42	0,43	0,40	0,42	0,47
Z	$-4.803 - 3.599X_1 + 5.406X_2 - 0.1X_3$	1,27	1,30	1,23	1,17	0,95
تفسير النتيجة		نتائج الدراسة لهذا النموذج محصورة بين 4 و 1 والشركة التي تفوق قيمة المؤشر 4.5 ستكون مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها. لكن من خلال هذه الدراسة نجد ان النتيجة سالبة ولا يمكن الاعتماد عليها				

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

بناء على الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- قيمة X_1 : تم شرحها سابقا .
- قيمة X_2 : والتي تمثل إجمالي التزامات الشركة بالنسبة لإجمالي أصولها ، و تبين النتائج المتوصل إليها فهي مستقرة بنسبة 69% بالنسبة لأربعة سنوات الأولى ، ثم عرفت ارتفاعا خلال سنة 2021 ونلاحظ أن الشركة تعتمد بدرجة كبيرة على الديون .
- أما الجزء المتبقي والمتمثل في ممول عن طريق الأموال الخاصة ؛ و تتمثل أغلبية التزامات شركة محل الدراسة، في حقوق المؤمن لهم .

- **قيمة X_3 :** والتي تحسب من خلال العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، و هي نسبة لها علاقة بنتائج رأس المال العامل ، حيث أن النسبة خلال كل السنوات محل الدراسة، أقل من 1 وهذا دليل على أن FR سالب وهذا ما تؤكدته النتائج السابقة ، أي أن الشركة ليست لها قدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة.

- **قيمة Z :** والتي من خلالها يتم التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي ، وبناء نتائج الدراسة هذا النموذج محصورة بين 4 و 1 والشركة التي تفوق قيمة المؤشر 4.5 ستكون مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها، لكن من خلال هذه الدراسة سالبة لا يمكن الاعتماد عليها.

نموذج Sherrod : يحتوي ستة مؤشرات مالية لكل منها وزن ترجيحي حسب أهميته ، والتي تم حسابها بالاستناد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للشركة محل الدراسة ، و الجدول الموالي يبين قيمتها:

الجدول رقم (2-18) :تطبيق نموذج Sherrod لشركة تأمين لايف الجزائر

البيان	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
X_1	راس المال العامل\ مجموع الأصول	-0,40	-0,39	-0,41	-0,40	-0,39
X_2	النقديات \ اجمالي الأصول	0,05	0,03	0,01	0,01	0,02
X_3	اجمالي حقوق المساهمين\ اجمالي الأصول	0,29	0,30	0,31	0,30	0,28
X_4	الأرباح قبل الفوائد والضرائب\ اجمالي الأصول	0,06	0,06	0,07	0,02	0,01
X_5	اجمالي الأصول\ اجمالي الالتزامات	1,44	1,46	1,46	1,45	1,40
X_6	اجمالي حقوق المساهمين\ القيم الثابتة المادية	192,17	3,38	3,29	3,48	3,59
Z	$17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.10X_6$	16,75	-2,10	-2,32	-3,13	-3,19
تفسير النتيجة		خطرة متوسطة		الشركة معرضة لخطر الفشل المالي		

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة محل الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

- قيمة X_1, X_2, X_4 : تم شرحها سابقا .
- قيمة X_3 : والتي تمثل إجمالي الأموال الخاصة بالنسبة لمجموع الأصول ،حيث أن النتائج المتوصل إليها تبين أن 29.5 % المتوسط من الأصول التي تحوزها الشركة ممولة بأموالها الخاصة أما الباقي مغطاة بالديون سواء طويلة، متوسطة أو قصيرة الأجل.
- قيمة X_5 : ومن خلالها نقارن مجموع الأصول بالنسبة لمجموع الالتزامات التي تتحملها الشركة، ونلاحظ أنها مستقرة من خلال السنوات الخمس للدراسة كذلك وهي أكبر من 1، حيث ان إجمالي أصول الشركة كافية لتغطية ديونها الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل، مع بقاء فائض وذلك في أسوء الحالات.
- قيمة X_6 : والتي تمثل إجمالي حقوق المساهمين بالنسبة للأصول الثابتة المادية ،وتبين النتائج أن حقوق المساهمين فهي مرتفعة جدا من خلال السنة الأولى ،وكما تمثل تمثل بالتقريب ثلاث أضعاف ونصف الأصول الثابتة المادية خلال السنوات الأربعة الأخيرة محل للدراسة.
- قيمة Z : والتي من خلالها يمكن الحكم على فشل أو نجاح الشركة، ونلاحظ من خلال مقارنة النتائج المتوصل إليها مع المعايير المحددة من خلال النموذج أن لشركة تأمين لايف الجزائر خلال السنة الأولى للدراسة أي 2017 في وضع متوسط الخطورة التنبؤ فيه بمخاطر الإفلاس لأن الشركة كانت في الفئة الرابعة بقيمة Z أكبر من 2 وأقل من 50 بقيمة 16.75 ، أما بالنسبة للسنوات الباقية والممتدة من 2018 إلى غاية 2021 فإنها في الفئة الرابعة أي أنها معرضة لمخاطر الفشل المالي ، حيث كانت قيمة Z أقل من 1

المطلب الثالث: استخلاص النتائج المتوصل اليها من نماذج التنبؤ.

ومن خلال ما تم تطبيقه من نماذج على شركة تأمين لايف الجزائر تم استخلاص الجدول التالي :

الجدول رقم (2-19) : استخلاص النتائج المتوصل اليها من نماذج التنبؤ لشركة تأمين لايف الجزائر

النموذج	2017	2018	2019	2020	2021
Altman	أقل من 1,10 الشركة في حالة تعثر أي يمكن وقوعها في الإفلاس				
Springate	سلامة المركز المالي	سلامة المركز المالي	سلامة المركز المالي	مهددة بالفشل المالي	
KIDA	شركة محل الدراسة غير معرضة للفشل وهي في مأمن من الفشل المالي,				
Zmijewski	نتائج الدراسة هذا النموذج محصورة بين 4 و 1 و الشركة التي تفوق قيمة المؤشر 4.5 ستكون مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها ، لكن من خلال هذه الدراسة سالبة لا يمكن الاعتماد عليها				
Sherrod	خطورة متوسطة	الشركة معرضة لخطر الفشل المالي			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج السابقة .

من خلال مقارنة النتائج المتوصل إليها مع المعايير الموضوعة لكل نموذج، تم التوصل للنتائج السابقة والتي تعتبر متضاربة ومختلفة من نموذج لآخر وذلك بسبب اختلاف النسب المالية و المعاملات الترجيحية ، وحتى المجالات الموضوعة لكل نموذج للحكم على النجاح أو الفشل المالي، حيث أنه من خلال نموذج Altman فإن الشركة في حالة تعثر مالي خلال السنوات الخمس للدراسة، أما النموذج الثاني والمتمثل في نموذج Springate فإن الشركة تتمتع بسلامة المركز المالي خلال سنة 2017، 2018 و 2019 مهددة بالفشل المالي خلال سنة 2020 و 2021 ، ووفق نموذج Kida فإن الشركة غير معرضة لمخاطر الفشل المالي خلال السنوات محل الدراسة ، نموذج Sherrod والذي من خلاله لا يشير المؤشر الى متوسط الخطورة بفشل المالي ثم يدل ان السنوات الباقية فهي

معرضة لمخاطر الفشل ، والنموذج الأخير **Zmijewski** فمن خلاله لا يمكن تفسير النتائج لأنها سالبة في حين الباحث حدد النتائج بين 0 و 1 ، ومن خلال ما سبق ذكره فإن النماذج الأربعة الأولى تتفق كلها على أن الشركة محل الدراسة معرضة للفشل المالي خلال سنوات اللاحقة.

خلاصة:

لقد تم تطبيق ما تم تناوله في الدراسة النظرية والمتمثل في تحليل القوائم المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي على عينة من شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري ، والمتمثلة في شركة تأمين لايف الجزائر ، حيث تم تحليل قوائمها المالية من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي وتحليلها ، بالإضافة إلى استخراج مجموعة من النسب المالية الأكثر دلالة والمتمثلة في نسب السيولة ، نسب الربحية ، نسب المردودية ، نسب الملاءة المالية وذلك بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للشركات السابقة الذكر ، كما تم تطبيق نماذج التنبؤ عليها واستخراج قيمة كل نموذج للتنبؤ بنجاح الشركة أو فشلها المالي مستقبلا ، ولقد كانت نتائج النماذج المطبقة مختلفة وذلك بسبب اختلاف النسب المستعملة في كل نموذج ، المعاملات الترجيحية وكذا المعايير المحددة في كل منها .



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تكتسي عملية التحليل المالي أهمية كبيرة لدى الشركات، حيث نجد أن أغلبيتها تصدر تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل والنسب المالية والمقارنات والتي تشرح طبيعة نشاطها، بهدف تعزيز مكانتها في السوق من جهة، وحث المستثمرين على شراء أسهمها من جهة أخرى، لذا يمكن اعتبار التحليل المالي الأساسي أداة هامة تقرب المحلل المالي والمستثمر في أسهم الشركات من حقيقة الأوضاع المالية السائدة فيها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب الحديثة سواء كانت كمية أو نوعية، كما أن نتائج هذه الدراسة تكون جيدة بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداد البيانات المالية الخاصة بالشركات، خاصة وأنه كثيرا ما يعمل المحللون الماليون في بيئة تتسم بالشح في المعلومات أو أنها تتميز بعدم الدقة، وبالتالي سيكون هناك تأثير على مصداقية نتائج دراستهم.

إن المنهج التقليدي للتحليل المالي الذي يعتمد على النسب المالية وأسلوب المقارنات وتحليل التغير والاتجاه لا يمكن الوصول من خلاله إلى استنتاجات مطلقة، بسبب حالات عدم التأكد التي تتخلل نتائجها، كونها تتميز بالسكون وتعبر عن فترة معينة من نشاط الشركة، ولا تمكن المحلل المالي أو المستثمر للتنبؤ بالمستقبل المالي للشركات، لذا نراه يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة، ووفقا لطريقة استخدامه نجد المحلل المالي يركز في معظم الحالات على دراسة جانب واحد من الوضع المالي للشركة مع إهمال جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب المدروس، فمثلا نجد المقرض قرضا قصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى، في حين يركز المستثمر على عنصر الربحية فقط، لذا يعتبر التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث أمر حتمي وضروري للخروج بنتائج تليبي رغبات وطموح المستثمرين في أسهم الشركات، وتعزز المكانة الاقتصادية للشركة.

وفي هذا الصدد حاولنا الإحاطة بجوانب الإشكالية المطروحة والمتمثلة فيما مدى تنبؤ التحليل المالي بالفشل المالي في شركات التأمين على الأشخاص، والتي تم من خلالها إسقاط الدراسة النظرية على شركة التأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE.

و لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى إعداد وعرض القوائم المالية في شركات التأمين، أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تم إسقاط الدراسة النظرية على عينة على شركة التأمين لايف الجزائر EPE/SPA TAAMINE LIFE .

النتائج واختبار الفرضيات:

لقد حاولنا في هذا البحث اختبار مدى صحة الفرضيات التي بنيت عليها هذه المذكرة، تهدف إلى معالجة الإشكالية الرئيسية، وتوصلنا إلى ما يلي:

1- الفرضية الأولى "مؤكدّة":

❖ يمكن الاعتماد على القوائم المالية المعدة خصيصا لشركات التأمين رغم خصوصيتها، وذلك يعود الى تبني المعايير المحاسبية الدولية كما أشرنا اليه في الفصل الأول وبالتحديد في المطلب الثالث، اين استعرضنا مدى توافق النظام المحاسبي المالي لقطاع التأمينات مع المعايير الدولية.

❖ تتميز القوائم المالية لشركة التأمين بالخصوصيات التي تميزها عن باقي القوائم للنشاطات الأخرى وهذا يعود لطبيعة قطاع التأمين، مما يؤدي الى صعوبات تحقيق التوازن المالي بالنظر الي اجبار القانون الجزائري على توظيف الأموال المتحصل عليها من المؤمنين على شكل تنبيئات مالية.

2- الفرضية الثانية "غير مؤكدة":

❖ من خلال الفصل الاول حاولنا اختبار مدى صحة الفرضية المعتمدة والمتمثلة في: (قد يؤدي ارتكاز النظام المحاسبي المالي على مفهوم القيمة العادلة لتكييف جميع الأحداث التي تمت في المؤسسة مع الواقع الاقتصادي الحقيقي الذي تنشط فيه، إلى جعل نظام تقييم الأداء المالي قادر على اكتشاف موطن الخلل فور وقوعه). وهي الفرضية التي نفنّدها بالنظر للنتائج المتحصل عليها.

❖ بالرغم من إمكانية الاعتماد على النسب المالية لبناء نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي وتقييم الأداء المستقبلي، إلا أن هذه النماذج تعتبر هي الأخرى قاصرة في إعطاء تقديرات موضوعية تخص احتمالات تطور الأداء مستقبلاً بالنظر لارتكازها على البيانات التاريخية، ومن ثم فإن نتيجة التنبؤ تبقى غير كافية في ظل التغيرات المستمرة للبيئة الاقتصادية والتي يصعب التكهن بها؛

❖ يساهم النظام المحاسبي المالي في تكييف البيانات المحاسبية مع الواقع الاقتصادي بالنظر لدور محاسبة القيمة العادلة، وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في إحداث نوع من التوافق بين الممارسة المحاسبية ومتطلبات سلامة عملية تقييم الأداء؛

❖ التكلفة التاريخية، النظام الجديد لا يمكن أن يحدد موطن الخل فور وقوعه بالنظر لتجاهله للتغيرات التي لا توضحها القوائم المالية، ولهذا يتبين أن النسب والمؤشرات المالية تعتبر قاصرة لاكتشاف وتصحيح الأخطاء في الوقت المناسب وفور وقوعها؛

3- الفرضية الثالثة "مؤكدّة":

❖ لا يمكن التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين بالاعتماد فقط على النسب المالية، وإنما تحتاج إلى مؤشرات أخرى للحكم عليها، وهذا يعود إلى خصائص شركات التأمين من حيث الطابع القانوني، مناخ العمل السائد، طبيعة الخدمة التأمينية وغيرها، فإن عملية تقييم الأداء، معقدة جداً؛ وهذا ما تؤكدّه النتائج التالية:

-نسب الربحية المستخرجة من التقارير المالية للشركة محل الدراسة متوسطة وغير مقبولة في بعض الأحيان.

-نسب الملاءة المالية المستخرجة من التقارير المالية للشركة محل الدراسة متذبذبة وغير مستقرة.

-نسب المردودية في شركة تأمين لايف الجزائر، غير مقبولة عموماً

❖ لم يعد ممكناً الحكم على نجاح أو فشل المالي لشركة التأمين محل الدراسة بالاعتماد على النسب المالية فقط، في ظل وجود نماذج التنبؤ وكذا مؤشرات نوعية.

4- الفرضية الرابعة " مؤكدة نسبياً":

❖ تعتبر النماذج الكمية أهم المؤشرات التي يمكن تطبيقها على شركات التأمين الجزائرية للتنبؤ بفشلها المالي، رغم اختلاف النتائج من نموذج لآخر وذلك بسبب اختلاف النسب المالية والمعاملات الترجيحية.

❖ ينبغي على شركات التأمين القيام بتحليل قوائمها المالية وذلك لمعرفة نقاط القوة والحفاظ عليها وتطويرها ونقاط الضعف ومحاولة تصحيحها والقضاء عليها، وذلك بإنشاء خلية تعنى بالتحليل المالي للقوائم المالية والتنبؤ بالفشل المالي للكشف المبكر عنه ومحاولة معالجة المشكل قبل الوقوع في الإفلاس والتصفية، خاصة وأنها تتعامل بأموال الغير.

الاقتراحات:

بعد القيام باستعراض اهم الأساسيات حول قدرة التحليل المالي في استشراف الفشل او النجاح المالي في مؤسسة التأمين في الفصل الأول، قمنا بعد ذلك باختبار فرضيات البحث وعرض أهم نتائجه ولعل من أهم التوصيات التي نقدمها في هذا السياق نذكر ما يلي:

1- تدعيم مؤشرات تقييم الأداء المالي بمجموعة أخرى من مؤشرات التقييم المالي، والتي تتناسب مع نشاط التأمين في الجزائر؛

2- بناء نموذج إحصائي خاص بالمؤسسة للتنبؤ المبكر بالفشل المالي بالاستناد إلى مجموعة المؤشرات المدرجة ضمن التقييم الأداء المالي، واختبار مدى صلاحية النموذج بشكل دوري لإعادة تكيفه مع المستجدات المؤثرة على سلامة الاعتماد على النموذج لتقدير مدى ابتعاد المؤسسة عن مخاطر الفشل المالي؛

3- الإبقاء على استقرار الهيكل التمويلي والسعي على تجنب اللجوء إلى الاستدانة قدر الإمكان من أجل تقليل مخاطر عدم القدرة على السداد؛ والعمل على تقادي الأثر السلبي لتكلفة الديون على هدف خلق عوائد مالية اضافية.

أفاق البحث:

من خلال تناولنا لموضوع تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية برزت لنا العديد من المواضيع التي يمكن تناولها مستقبلاً بهدف إثراء الحقل الأكاديمي والمعرفي بأبحاث إضافية جديدة، نذكر منها:

1- انعكاسات النظام المحاسبي المالي على فعالية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي -دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية-؛

2- إشكالية التوافق بين الربحية والسيولة في مؤسسات التأمين وسبل معالجتها؛

3- مدى فعالية النسب المالية الأكثر دلالة في مؤسسات التأمين في استشراف على الوضعية المالية؛

4- تطوير نموذج كمي للتنبؤ بالفشل المالي، يتناسب مع شركات التأمين الجزائرية؛ -دراسة حالة عينة من شركات التأمين الجزائرية-.



أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أسامة عزمي سلام، نوري موسى الشقيري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2007.
- 2- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 3 -حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011 ،
- 4- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 5- سالم رشدي سيد، التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"، الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع ،2015..
- 5- سالم رشدي سيد، التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"، الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن ،2015،
- 6- سمر عبد القادر عساف ،النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية، الطبعة الأولى، دار ال ارية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2008.
- 7- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 8- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة "طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- 9- صافيناز عبدالحى عبد الحميد ، " دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم قياس المخاطر .
- 10- طارق عبد العال حماد، معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 11- طارق قندوز ،الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2016،
- 12- عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن ،2015.
- اليازوزي العلمية للنشر 13- عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار 114، ص2009والتوزيع، الأردن ،
- 14- علي حنفي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، " التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل"، دار الكتاب الحديث، مصر 2008.

- 15- عبد اللطيف الصيفي، مقال حول الفشل المالي لشركات القطاع العام باستخدام النسب المالية، الأهرام الاقتصادي العدد 68 سنة 1993.
- 16- كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 17- محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، بدون طبعة، دار زه ارن للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 18- محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين "بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1998.
- 19- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية " الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- 20- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 21- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية " مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002.
- 22- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 23- محمد إبراهيم عبد الرحيم اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2008
- 24- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 25- منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2007.
- 26- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي " مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 27- يوسف حليم الطائي و آخرون، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

ب- المقالات:

- 1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك 2004

ت- الرسائل والأطروحات:

- 1- حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة لنيل شهادة دكتور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، التحليل التمييزي،

- 2- رحيش سعيدة ، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين - دراسة ميدانية أطروحة لنيل شهادة دكتوراة - جامعة بومرداس، 2020.
- 3- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بالعلمة-سطيف، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر.
- 4- بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة منبوري قسنطينة، 2010

هـ -جرائد رسمية:

- 1- التعليم رقم 07 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 7010 ، وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة المجلس الوطني للمحاسبة ، الجزائر ، 2007.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009.
- 3- القانون 02/ 11 المؤرخ في 75 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية ،العدد 22 .

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

A- Ouvrages :

- 1- Avis89 portant le plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances CNC M-F
- 2- Catherine MAILLET, Anne Le MANH, les normes comptables internationales IAS/IFRS, Foucher, 3eme édition, Paris, France 2005,.
- 3- Elie COHEN, gestion financière de l'entreprise et développement financier, édition Edicef, Paris France, 1991
- 4- EVRAET Serge, analyse et diagnostic financières " Méthodes et cas", édition Eyrolles, France, 1991.
- 5- Patrick PIGET, gestion financière de l'entreprise, édition Economica, France, 1998, .

- 6- Robert Obert, pratique des normes IFRS, "comparaison avec les règles françaises et les US GAAP", Dunod, 3eme édition, Paris, France, 2006.
- 7- Jean BARREAU, Jacqueline DELAHAYE, gestion financière " manuel et application , Dunod, 10^{eme} édition, Paris, France 2001.
- 8- Rapports d'activité de la société EPE/SPA TAAMINE LIFE ALGERIE

B- articles & recherches:

- 1- International Accounting Standars



ملحق رقم 1 : ميزانية الأصول للسنوات محل الدراسة

الاصول
السنوات المالية 2017، 2018، 2019، 2020 و 2021

الوحدة النقدية .
دج -

الاصول	ملاحظة	صافي 2017	اجمالي 2018	صافي 2019	صافي 2020	صافي 2021
اصول غير جارية						
1.1 فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي او السلبي	1.1	291,000,000.00	258,000,000.00	232,000,000.00	201,000,000.00	171,000,000.00
تثبيات معنوية		359,855.17	135,189.17	362,635.67	1,372,705.11	1,632,737.95
1.2 تثبيات عينية	1.2		30,600,000.00	30,600,000.00	30,600,000.00	30,600,000.00
اراض	1.2		518,812,000.00	517,995,650.27	495,777,135.37	479,879,308.86
مياي						
المباني المخصصة	1.2	9,363,444.62	27,079,081.81	62,776,591.50	52,264,237.43	45,032,220.87
تثبيات عينية اخرى						
تثبيات ممنوح امتيازها						
تثبيات يجرى انجازها				32,788,059.00	65,191,918.89	65,191,918.89
تثبيات مالية						
سندات موضوعة موضع معادلة						
مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	1.3	3,751,282,113.05	3,556,872,113.05	3,772,040,516.35	3,831,300,000.00	3,888,300,000.00
سندات اخرى مثبتة	1.4	963,670.84	1,014,543.90	2,261,988.94	1,502,974.85	5,230,822.45
قروض و اصول مالية اخرى غير جارية	1.4	25,308,673.70	34,594,735.49	26,146,744.06	22,055,283.39	19,787,881.04
ضرائب مؤجلة على الأصل						
مجموع الأصول غير جارية		4,078,277,758.38	4,427,107,663.42	4,676,972,185.79	4,701,064,255.04	4,706,654,890.06
اصول جارية						
مؤونات تقنية للتأمينات						
1.5 التأمين المشترك	1.5	4,816,632.49	4,891,632.49	4,891,632.49	4,891,632.49	4,891,632.49
إعادة التأمين		558,900,952.94	697,617,948.72	683,549,755.88	736,600,337.82	1,011,021,390.14
حسابات دائنة و استدامات مماثلة						
1.6 متنازلين و معيدي التأمين	1.6	63,572,225.21	180,855,524.83			133,470,803.48
1.7 زبائن و متوسطي التأمين و حسابات ملحقة	1.7	303,573,348.89	310,939,104.66	410,008,738.58	607,154,381.99	716,210,537.34
1.8 المدينون الآخرون	1.8	363,245,337.07	364,027,512.22	261,926,534.51	261,314,929.23	230,065,338.86
1.9 الضرائب و ما شابهها	1.9	27,792,458.00	79,670,027.57	103,900,999.30	69,382,291.83	54,308,106.10
حسابات دائنة اخرى و استخدامات مماثلة						
الموجودات و ما شابهها						
1.10 الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية	1.10	460,000,000.00	260,000,000.00	310,000,000.00	260,000,000.00	260,000,000.00
الأخرى						
1.11 الخزينة	1.11	285,472,656.69	193,423,345.65	82,482,969.81	62,679,010.12	121,723,822.66
مجموع الأصول جارية		2,067,373,611.29	2,091,425,096.14	1,856,760,630.57	2,002,022,583.48	2,531,691,631.07
مجموع الأصول		6,145,651,368.67	6,518,532,759.56	6,533,732,816.36	6,703,086,838.52	7,238,346,521.13

ملحق رقم 2 : ميزانية الخصوم للسنوات محل الدراسة

خصوم	وم
السنوات المالية	2017، 2018، 2019، 2020 و 2021

الوحدة النقدية -
د.ج

2021 صافي	2020 صافي	2019 صافي	2018 صافي	2017 صافي	ملاحظة	الخصوم
رؤوس الأموال الخاصة						
1,600,000,000.00	1,600,000,000.00	1,000,000,000.00	1,000,000,000.00	1,000,000,000.00	2.1	رأس مال تم إصداره
609,106,228.75	550,368,326.32	1,065,385,430.28	861,430,967.90	672,124,929.68	2.1	رأس مال غير مستغان به
65,597,360.99	113,717,902.43	165,002,896.04	283,954,462.29	289,506,038.31	2.1	علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة - فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة
- 282,098,171.15	- 252,098,171.15	- 221,098,171.15	- 195,098,171.15	- 162,098,171.15	2.1	(نتيجة صافية - نتيجة صافية حصص المجمع رؤوس أموال خاصة - ترحيل جديد - حصص الشركة المدمجة حصص ذوي الأقلية
1,992,605,418.59	2,012,008,057.60	2,009,290,155.17	1,950,287,259.13	1,799,332,796.84		مجموع رؤوس الأموال الخاصة
الخصوم الغير جارية						
					2.2	فروض ودون مالية (مضارب (مؤجلة و مرصود لها ديون أخرى غير جارية
50,787,906.56	33,270,499.30	24,769,897.29	81,843,220.21	62,748,367.50	2.3	مؤنات قانونية
21,304,485.43	20,302,544.77	19,096,732.10	20,572,336.28	22,106,727.08	2.4	مؤنات و منتجات ناتجة مسبقا
72,092,392.01	53,573,044.07	43,866,629.39	102,415,556.49	84,855,094.58		مجموع الخصوم الغير جارية
الخصوم جارية						
1,007,978,022.63	734,996,970.31	679,231,388.37	702,509,581.21	563,717,585.43	2.5	الأموال أو الأوراق المالية الواردة من معيدي التأمين مؤنات يقية للتأمينات
3,539,372,036.08	3,182,292,690.54	3,092,750,360.31	3,047,180,864.51	3,049,016,152.00	2.6	تأمينات مباشرة
					2.6	القبول
237,568,845.15	282,381,682.90	337,498,317.31	241,634,022.62	264,166,299.73	2.7	موردين و حسابات ملحقه
96,940,514.50	91,698,905.54	89,602,735.63	83,927,210.04	81,683,995.55	2.8	متارلين و معيدي التأمين و حسابات ملحقه
46,797,765.92	69,830,274.60	79,018,464.78	116,050,739.76	51,006,000.77	2.9	زبان و متوسطي التأمين و حسابات ملحقه
244,991,326.25	276,306,212.96	204,474,765.42	274,527,525.80	251,893,453.77	2.10	ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
5,173,648,710.53	4,637,505,736.85	4,480,576,031.80	4,465,829,943.94	4,261,463,477.25		مجموع الخصوم جارية
7,238,346,521.13	6,703,086,838.52	6,533,732,816.36	6,518,532,759.56	6,145,651,368.67		مجموع الخصوم

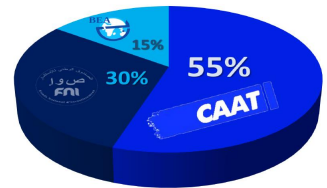
ملحق رقم 3 : جدول النتائج للسنوات محل الدراسة

الوحدة : ألف دج					
عنوان	صافي 2017	صافي 2018	صافي 2019	صافي 2020	021 صافي
علاوات التأمين على العمليات المباشرة	1 340 118	771 226	799 816	923 039	1 082 771
علاوات مقبولة				0	0
علاوات المؤجلة	-388 181	66 656	68 358	148 471	62 281
العلاوات المكتسبة	951 937	837 882	868 175	1 071 510	1 145 052
حوادث مدفوعة و ارصده الخسائر	437 948	271 656	515 114	666 519	790 021
رصيد المساهمة في الارياح التقنية و المالية				-	
حوادث السنة	437 948	271 656	515 114	666 519	790 021
عمولات مقبوضة من اعادة التأمين	107 972	78 471	77 246	58 503	75 652
عمولات مدفوعة من اعادة التأمين		-1 134		0	
عمولات اعادة التأمين	107 972	77 336	77 246	58 503	75 652
إعانات الاستغلال			0	-	
الهامش الصافي للتأمين	621 961	643 562	656 354	463 494	430 683
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-169 554	-190 760	-143 866	-151 573	-169 585
أعباء المستخدمين	-128 054	-181 654	-220 782	-293 428	-304 509
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	-31 249	-18 121	-23 690	-27 858	-26 429
الإنتاج المثبت				0	0
المنتجات العملياتية الأخرى	6 166	491	1 100	792	1 147
الأعباء العملياتية الأخرى	-9 192	-6 888	-6 131	-7 989	-9 561
المخصصات للإهلاك و المؤونات	-53 714	-69 672	-80 560	-88 283	-106 331
الا رصدة المقننة					
استرجاع على خسائر في القيم	17 259	100 691	149 473	90 081	88 119
النتيجة التقنية العملياتية	253 624	277 648	331 898	-14 764	-96 465
المنتجات المالية	124 126	122 966	153 186	192 669	200 095
الأعباء المالية	-3 762	-10 500	-12 027	-11 079	-13 968
النتيجة المالية	120 364	112 466	141 159	181 590	186 128
النتيجة العادية قبل الضرائب	373 987	390 114	473 057	166 826	89 662
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	-85 489	-115 446	-73 559	-49 017	-21 798
الضريبة المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية	808	9 286	-8 448	-4 091	-2 267
مجموع المنتجات الأنشطة العادية	1 207 460	1 140 500	1 249 181	1 413 555	1 510 065
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-918 154	-856 546	-1 084 178	-1 299 837	-1 444 468
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	289 306	283 954	165 003	113 718	65 597
النتيجة الصافية للسنة المالية	289 306	283 954	165 003	113 718	65 597

Présentation de TALA ASSURANCE

TAAMINE LIFE ALGERIE « **TALA** » est une Entreprise Publique Economique, dont le Siège social est situé au 123, Route de Meftah, Beaulieu, Oued Smar, Alger, Algérie.

TALA a été fondée, le 11 octobre 2010, sous la forme juridique de Société par actions, au capital social d'un Milliard Six cent Millions de Dinars (1.600.000.000 DZD), à la faveur du partenariat stratégique regroupant la Compagnie Algérienne des Assurances (CAAT), le Fonds National d'Investissement (FNI) et la Banque Extérieure d'Algérie (BEA).



TALA propose une large palette d'assurances, pour couvrir l'état de santé et l'intégrité physique des personnes, leur offrir l'assistance directe de prestataires professionnels, et leur permettre de profiter des produits de la capitalisation de leur épargne.

Elle exerce dans les branches suivantes :

- Assurance de voyage et assistance ;
- Assurance individuel accident ;
- Assurance temporaire au décès en remboursement de crédit (emprunteur) ;
- Assurance prévoyance groupe ;
 - Assurance sante
- Retraite complémentaire ;

TALA lance officiellement ses activités commerciale, depuis le 01^{er} juillet 2011, en s'appuyant sur un vaste réseau de distribution, comprenant des points de vente opérant sur l'ensemble du territoire national :

- ☑ 16 Agences directes
- ☑ 32 Agents Généraux d'Assurance (AGA)
- ☑ 103 Agences de la CAAT

Présentation des produits

I- Assurance De Voyage Et Assistance

1.1 Définition De La Branche « Assurance Voyage Et Assistance »

Depuis **2003**, l'union européenne à exiger aux demandeurs de visas Schengen la souscription d'une assurance qui les couvre en cas d'accident lors de leurs déplacements à l'étranger.

L'AVA a pour objet de garantir à l'assuré, désigné aux conditions particulières, les prestations d'indemnisations prévues en cas d'accident corporel dont il pourrait être victime au cours de son voyage, ainsi que les prestations d'assistance et rapatriement durant son séjour en Algérie ou à l'étranger.

1.2 Description des garanties

1.2.1. Garantie De Base :

1- **DECES** : En cas du décès de l'assuré résultants d'un accident couvert pendant son voyage, un capital contractuel est versé à ses ayants droits.

2- INCAPACITE PERMANENTE :

- ✚ En cas d'**incapacité permanente totale** de l'assuré suite à un accident couvert pendant son voyage, l'assureur lui verse le capital décès par anticipation.
- ✚ Est considéré comme invalide absolu définitif, tout assuré classé par la sécurité sociale dans la catégorie des invalides **3^{ème}** groupe âgé de moins de **60 ans** le jour de sa classification.
- ✚ En cas d'**incapacité permanente partielle** de l'assuré suite à un accident couvert pendant son voyage, il lui est versé le capital prévu dans les conditions particulières réduit dans les proportions fixées au barème d'invalidité fixé par la sécurité sociale.

1.2.2 Garantie Complémentaire (voir Annexe...) :

- ✚ Rapatriement médical ;
- ✚ Indemnité de prolongation ;
- ✚ Visite d'un proche ;
- ✚ Retour anticipé ;
- ✚ Rapatriement de corps ;
- ✚ Rapatriement de la famille accompagnante ;
- ✚ Assistance défense ;
 - ✚ Frais de secours et de sauvetage ;
 - ✚ Perte de bagage ;
 - ✚ Conseils médicaux par téléphone ;
 - ✚ Transmission de messages urgents ;
 - ✚ Frais médicaux et d'hospitalisation ;
 - ✚ Urgences dentaires.
- ✚ Retard de Vol.
- ✚ Annulation de Voyage
- ✚ Retard de transmission de bagage

II- Assurance Individuel Accident

1- Définition

L'assurance individuelle accidents a pour objet de garantir dans les limites stipulées au contrat, le paiement des indemnités fixées aux conditions particulières dans les cas où l'assuré serait victime d'accidents tant au cours de sa vie professionnelle qu'en dehors de celle-ci.

2- Objet De L'assurance Individuelle Accidents

La garantie de l'Assureur ne peut être recherchée que si les trois conditions suivantes sont réunies :

- D'abord il faut qu'il y ait accident
- Que cet accident soit garanti
- Que cet accident ait entraîné des dommages corporels

3- L'Accident

La définition de l'accident ayant déjà été citée précédemment, nous rappellerons simplement que c'est en fait tout événement qui est à la fois soudain, imprévu et extérieur à la victime.

Sont donc considérés comme accidents :

- Les accidents de la circulation,
- Ceux résultant de la pratique de sports dangereux
- Les attentats, asphyxie accidentelle par suite de dégagement de gaz
- Les piqûres d'insectes, morsures d'animaux
- Empoisonnement

l'empoisonnement soit causé par l'action criminelle dûment établie d'un tiers, soit par absorption suite à une erreur dûment établie d'un produit vénéneux ou corrosif non destiné à l'absorption, à l'exclusion de tous les autres cas d'empoisonnement :

- L'asphyxie par absorption, non intentionnelle de gaz ou de vapeurs dégagés d'une façon imprévue, ou par noyade
- Les accidents résultant de légitime défense ou de sauvetage de biens ou de personnes en péril
- L'infection du sang provenant directement d'un accident garanti
- Les cas de rage, à la condition qu'ils soient consécutifs à des morsures d'animaux ou à des piqûres d'insectes
- Les conséquences d'actes médicaux ou chirurgicaux mais seulement lorsqu'ils sont nécessités par un accident garanti
- Maladie due à une piqûre d'insecte.

4- Le dommage corporel

C'est toute atteinte corporelle subie par l'assuré, non intentionnelle de sa part. Elle peut être externe : blessure visible.

Elle peut être interne : lésion interne par suite d'absorption de liquide corrosif, maladie due à une piqûre d'insecte ou à une morsure d'animal.

5- Description des garanties

5.1.Décès : En cas de décès de l'assuré, le capital est payable au bénéficiaire désigné dans la police d'assurance, le décès doit intervenir dans l'année qui suit l'accident et avoir pour cause directe l'accident.

5.2.L'infirmité Permanente (Partielle ou Totale) : Lorsque l'accident entraîne une infirmité permanente il sera versé à l'assuré un capital proportionnel au taux d'infirmité qui aura été constaté.

5.3.L'incapacité Temporaire : Lorsque l'accident entraîne une incapacité temporaire de travail mettant l'assuré dans l'impossibilité de vaquer à ses occupations, une indemnité journalière est servie à l'assuré, depuis le jour prévu aux conditions particulières et pendant toute la durée ou il se trouve en état d'incapacité temporaire sans dépasser le 365^{ème} jour qui suit la date de l'accident.

Cette indemnité peut être réduite :

- ✚ Si l'assuré n'est pas salarié, dès qu'il n'est plus astreint à garder la chambre.
- ✚ Si l'assuré est salarié, dès qu'il peut reprendre partiellement ses activités.

5.4.Frais pharmaceutiques médicaux et d'hospitalisation : La garantie couvre le remboursement des frais pharmaceutiques, médicaux et d'hospitalisation que l'assuré serait amené à engager à la suite d'un accident garanti.

6- Les règles de souscription

Avant toute souscription le gestionnaire doit faire une sélection des risques qu'il couvre pour ne pas porter préjudice à l'image de marque de l'assureur qu'il représente, en outre il doit savoir :

6.1. Les risques garantis :

- ✚ Les accidents survenus du fait de l'usage par l'assuré, avec ou sans conduite, de voiture attelées ou automobiles, de cycles avec ou sans moteur d'une cylindrée ne dépassant pas 50 Cm³ ;
- ✚ Ceux résultant de la pratique des sports ;
- ✚ Ceux survenant en cas de légitime défense ou de tentative de sauvetage ;
- ✚ L'infection du sang provenant directement d'un accident garanti ;
- ✚ L'asphyxie par absorption non intentionnelle de gaz ou de vapeur dégagées d'une façon imprévue ;
- ✚ La noyade non intentionnelle ;
- ✚ La rage ou le charbon consécutif à des piqûres ou morsures d'animaux ;
- ✚ Les conséquences d'actes médicaux ou chirurgicaux, mais seulement lorsqu'ils sont nécessités par un accident garanti.

6.2.Les personnes assurables :

- ✚ Chefs d'entreprise ;
- ✚ Personnes exerçant une profession libérale ;
- ✚ Commerçants, artisans ;
- ✚ Fonctionnaire et employés de bureau.

6.3.Les personnes non assurables : Il s'agit de personnes qui offrent un caractère de gravité anormale de risque soit par l'état physique, soit par la nature de la profession, soit par les habitudes.

Il faut donc écarter les personnes qui :

- ✚ Exerçant une profession dangereuse ;
- ✚ Atteintes de maladie graves ou chroniques ;
- ✚ Atteintes d'une probité douteuse ou connue ;
- ✚ Se livrant à la pratique de stupéfiants ;
- ✚ Agées de moins de 16 ans et plus de 65 ans.

6.4.Les exclusions relatives : Les exclusions ci-après, qui sont relatives car présentant des risques spéciaux, peuvent être garanties contre surprime, et clauses particulières.

- ✚ A l'occasion de l'usage, en tant que conducteur ou même de passager de motocyclettes, vélomoteurs, scooter ou autres cycles à moteur d'une cylindrée supérieure à **50 Cm³**.
- ✚ Au cours de rallye ;
- ✚ A l'occasion de la pratique des sports tels que : ski, excursions en montagne, hockey sur glace, sports de combat.
- ✚ Canotage en péroissoire, kayak, canoë, yachting ;
- ✚ Explorateur souterraines, explorations et pêches sous-marines.
- ✚ Déplacements aériens.

6.5.Les exclusions absolues : sont exclus de la garantie, les accidents survenus à l'assuré :

- ✚ A l'occasion de sa participation à des courses, matchs, paris ;
- ✚ Du fait de l'état d'ivresse, du dérangement mental ou de somnambulisme de l'assuré ;
- ✚ Du fait de l'état de santé défectueux de l'assuré : attaque de paralysie, apoplexie, épilepsie ;
- ✚ Les conséquences d'opération chirurgicales non nécessitées par un accident ;

- ✚ Les maladies quelles qu'elles soient, sauf si elles sont la conséquence directe d'un accident garantie.

III- Assurance Temporaire Décès

1- Définition De La Branche Assurances Temporaire En Cas De Décès

D'après l'article **65 de la loi 06-04 du 20.02.2006** « L'assurance en cas de décès est un contrat par lequel l'assureur s'engage, moyennant une prime unique ou périodique, à payer au(x) bénéficiaire(s) une somme déterminée aux conditions particulières au décès de l'assuré, si celui-ci survient avant le terme du contrat ».

Lorsque la désignation des bénéficiaires n'a pas été faite, le capital décès sera versé aux ayants droit de l'assuré.

Le produit temporaire décès peut être commercialisé à titre individuel ou collectif

2- Le Contrat A Capital Fixe

- ✚ Le capital ne change pas pendant le durée du contrat ;
- ✚ C'est un contrat de prévoyance et non d'épargne.

3- Le contrat à capital décroissant

- ✚ C'est contrat souscrit pour garantir le remboursement d'un emprunt.
- ✚ Le capital décroît annuellement.
- ✚ Le bénéficiaire est l'organisme prêteur(Banque , entreprise , employeur).
- ✚ Le capital à servir au bénéficiaire est le montant du crédit restant dû.
- ✚ La durée de l'assurance est la durée du crédit.
- ✚ Le contrat s'adresse à des personnes qui ont besoins d'une couverture pour un prêt bancaire.

4- Les garanties

4.1.En Cas De Décès De L'Assuré :

En cas de décès de l'assuré avant la date d'échéance du contrat, la compagnie s'engage à verser les prestations prévues aux conditions particulières de celui-ci.

4.2.En Cas D'Invalidité Absolue Et Définitive :

L'assureur garanti le payement anticipé du capital à l'assuré si celui-ci est atteint d'une invalidité absolue et définitive avant l'âge de 60 ans et est classé par la sécurité sociale dans la catégorie des invalides du troisième groupe.

IV- Assurance prévoyance groupe

1- Définition

Le contrat d'assurance prévoyance groupe est souscrit par une personne morale ou un chef d'entreprise en vue de l'adhésion d'un ensemble de personnes répondant aux conditions définies au contrat pour la couverture d'un ou plusieurs risques relatifs aux assurances de personnes. Les adhérents doivent avoir un lien de même nature avec le souscripteur »

Ces risques sont ceux dépendant de la durée de la vie humaine, l'incapacité de travail résultant d'une maladie ou d'un accident, remboursement des frais médicaux et pharmaceutiques, cette assurance est souscrite généralement par les employeurs au profit de leur employés (assurés) en vue de leur garantir au moins un capital en cas de décès (garantie de base), toute causes sauf celles exclus par exemple : le suicide.

Des garanties complémentaires sont également proposées dans le cadre du contrat.

2- Description des garanties

2.1. Garantie De Base :

2.1.1. **DECES** : Garantir un capital au profit des bénéficiaires désignés ou ayants droit en cas de décès de l'assuré, toutes causes sauf celles exclus par la loi.

2.1.2. **INCAPACITE OU L'INVALIDITE PERMANENTE TOTALE (IPT) OU IAD**: Garantir un capital au profit de l'assuré en cas d'incapacité permanente totale.

2.2. Garanties Annexes :

2.2.1. **Décès Accidentel** : En cas de décès d'un assuré suite à un accident couvert, l'assureur verse un capital supplémentaire venant s'ajouter au capital décès de base.

2.2.2. **Rente éducation** : En cas de décès d'un assuré laissant des enfants mineurs scolarisés, il leur sera versé une rente temporaire jusqu'à un âge prévu par le contrat, et payable trimestriellement à terme échu.

2.2.3. **Rente D'Incapacité Permanente et partielle (IPP)** : En cas d'IPP de l'assuré, suite à une maladie ou un accident, il lui sera versé un capital ou une rente temporaire jusqu'à son soixante (60)^{ème} anniversaire, cette rente ou ce capital sera calculé sur la base d'un barème et il est égal au capital décès multiplié par un taux correspondant.

2.2.4. **Incapacité Temporaire De Travail (ITT)** : En cas de cessation de travail suite à une maladie ou un accident, l'assurance garantit le paiement d'une indemnité quotidienne suivant un barème contractuel, certains délais et franchises recommandés par l'assureur, ou éventuellement proposer seulement une certaine exonération de paiement des primes en cas d'incapacité temporaire de travail (ITT) : selon des options proposées (03 mois, 06 mois, une année.....).

2.2.4. **Double effet** : Cette garantie prévoit en cas de décès simultané ou postérieur du conjoint de l'assuré le paiement d'un capital supplémentaire aux orphelins.

2.2.5. **Complément maladie et soins annexes (Produit Santé)**: L'option de base prévoit le paiement de 20% du montant pris en charge par la sécurité sociale au titre des frais médicaux et pharmaceutiques, ou selon un barème conventionnel qui dépasse les 20%.

Les différentes prestations pouvant faire l'objet de l'assurance maladie sont celles énumérées à la nomenclature CNAS, puisque l'assurance GROUPE est liée directement aux prestations servies par la CNAS, dont elle est le complément. Les prestations peuvent être payées après avant ou sans règlement CNAS, suivant plusieurs formules à

développer dans la partie sinistres. Les différentes prestations médicales sont énumérées dans le tableau suivant.

2.2.6 La complémentaire santé : un remboursement santé jusqu'à 90% des frais réels, déboursés pour chaque membre de la famille (adhérents, conjoint et enfants) pour les honoraires médicaux, frais pharmaceutique, dentaire, lunetterie, hospitalisation, maternité, actes exploratoire, cures thermales médecine palliative et transport du malade.

2.2.7. Tiers payant : TALA Assurance Offre à ces clients le service tiers payant qui permet aux assurés de s'acquitter du règlement de leurs prestations médicales partiellement ou totalement et cela dans les limites contractuelles, un réseau de partenaires constitué de cliniques, laboratoires et centres d'imagerie et radiologie conventionnés vers lesquels vous serez orientés pour les prestations ci-dessous :

- Imagerie & analyses médicales
- Maternité
- Hospitalisation

2.2.8. Les Indemnités forfaitaires :

Mariage	L'assureur s'engage à verser une somme définie au préalable lors du mariage de l'assuré.
Naissance	L'assureur s'engage à verser une somme définie au préalable lors de la naissance d'un nouveau-né chez un des adhérents.
Frais funéraires	L'assureur s'engage à verser une somme définie au préalable lors de la perte d'un ascendant ou descendant chez un des adhérents.
Circoncision	L'assureur s'engage à verser une somme définie au préalable lors de la circoncision de l'un des enfants de l'adhérent.
Baccalauréat	L'assureur s'engage à verser une somme définie au préalable lors de la réussite au bac de l'un des enfants de l'adhérent ou l'adhérent lui-même (Une seule fois dans la vie de l'enfant et/ou de l'adhérent).
Hadj et Omra	L'assureur s'engage à payer un nombre prédéfini de hadj et omra au profit des employés du souscripteur (Une seule fois dans la vie)
Prime de scolarité	Un forfait par enfant jusqu'à un âge défini aux conditions particulières. Cette indemnité peut être plafonnée par nombre ou par un montant annuel alloué.
Départ en retraite	Un forfait à l'occasion du départ d'un assuré en retraite, avec un plafond par assuré et une limite en nombre de départs par an

V- Maladies redoutées

En cas de diagnostic d'une des maladies dites redoutées (selon une liste ci-dessous), qui ne sont pas classées en troisième catégorie par la Sécurité Sociale (affections qui entraînent un traitement prolongé et une thérapie particulièrement coûteuse), **TALA** garantit à l'Assuré le versement d'un capital convenu.

Ainsi, le capital versé par **TALA** permettra le maintien, partiellement ou totalement, du niveau de vie de l'Assuré, de l'aider dans le remboursement de ses emprunts et de financer les dépenses supplémentaires liées à sa maladie.

1. **Cancer**
2. **Infarctus du myocarde**
3. **Accident vasculaire cérébral**

4. Pontage aorto-coronarien
5. Sclérose en plaques
6. Greffe d'un organe vital
7. Insuffisance rénale terminale
8. Dystrophie musculaire
9. Maladie de parkinson et syndromes parkinsoniens styptiques
10. Tumeur cérébrale bénigne
11. Insuffisance terminale du foie
12. Perte totale de la vue

VI- Retraite complémentaire

1- . Définition de l'assurance retraite complémentaire :

La retraite complémentaire est un contrat collectif ou individuel d'épargne à travers lequel l'Assuré paye des primes pendant sa carrière professionnelle, puis reçoit des rentes ou un capital à une date convenue, elle intervient en complément de la retraite habituelle.

La retraite complémentaire est destiné aux contractantes (Entreprises publiques, Entreprises privées, associations, les professions libérales...) **soucieuses** d'améliorer de façon **significative** leur retraite ou celle de leur personnel.

L'assiette au calcul de la rente, est laissée au choix de l'assuré ou bien du souscripteur.

2- Les avantages de l'assurance retraite complémentaire :

2.1. L'Abattement fiscal : Les souscripteurs de contrat d'assurance retraite, bénéficient également, d'une fiscalité avantageuse, égale à 25% de leur cotisation, conformément à la loi de finances complémentaire 2006 modifie les dispositions de l'article 18 de la loi de finances 2006 stipulant que :

« Les personnes qui souscrivent volontairement un contrat d'assurance de personnes (individuel ou collectif), d'une durée minimale de 08 ans, bénéficient au titre de l'impôt sur le revenu global, d'un abattement de 25% du montant de la prime nette versée annuellement, dans la limite de 20.000 DA ».

2.2.Le Versements supplémentaires.

Tout adhérent, a la faculté de procéder individuellement et volontairement à des versements supplémentaires effectués à tout moment qui lui ouvrent droit à des suppléments de rente.

2.3.L'Avance :

La somme des cotisations de chaque assuré représente l'épargne acquise par celui-ci : D'où la possibilité que cette Epargne constitue la garantie d'une avance, « prêt consenti à l'assuré par l'assureur »

L'avance ne provoque pas la cessation de l'existence du contrat.

Dans le cas où l'assuré ne s'acquitterait pas de sa dette, l'assureur imputerait les échéances impayées sur la valeur de ses engagements ou de ses prestations.

2.4.Transformation :

Transformer le contrat c'est changer la nature du contrat. A un moment donné du contrat, l'assuré peut changer la destination de l'Epargne Constituée :

- Changement de la durée d'assurance
- Souscrire à une autre combinaison

La transformation se concrétise par un avenant.

2.5. La réduction

C'est un cas particulier de transformation où l'assuré cesse de s'acquitter des primes :

Il n'a plus d'engagements et n'exige pas le remboursement de l'Epargne Constituée.

Le contrat continue mais les engagements de l'assureur se trouvent réduits.

La Réduction se concrétise par un avenant.

Donc, dans le cas où un versement régulier ne serait pas effectué dans les quinze jours suivant son échéance, l'assureur adressera à l'assuré une lettre recommandée ouvrant droit à un délai supplémentaire de trente (30) jours au terme duquel, en cas de non-paiement, les dispositions suivantes seront appliquées :

- Le contrat est réduit dans tous ses effets dans la combinaison initiale. Les primes versées continuent à être valorisées jusqu'à l'issue du différé fixé à 60 ans.
- Si la prime de la première année n'a pas été entièrement payée, les fractions de prime encaissées restent acquises à TALA et le contrat prend fin.

2.6. Le Rachat

Au-delà de la 2^{ème} année et pendant le différé, il ya une possibilité de rachat, qui consiste la restitution de l'Epargne (Nette de Frais de Gestion), à cet effet, l'adhérent peut disposer de sa provision mathématique.

Il lui incombe d'en faire une demande envoyée à l'assureur par lettre recommandée avec accusé de réception.

2.6.1. . Rachat Total : La valeur de rachat est égale à la provision mathématique du contrat, la pénalité, selon l'ancienneté du contrat, qui frappera cette opération sera précisée dans les conditions particulières. L'assureur doit verser la valeur du rachat dans les soixante (60) jours qui suivent la demande. Le paiement de la valeur du rachat met fin au contrat.

2.6.2. Rachat Partiel :

Dans ce cas, le pourcentage maximal de la provision mathématique du contrat qui sera accordé sera précisé dans les conditions particulières. Le contrat sera réduit dans tous effets à concurrence de la portion de la provision mathématique restante.

Le rachat de la rente pendant le service de celle-ci n'est pas possible.

2.7. Contre Assurance de Prime :

Si l'assuré vient à décéder durant la période du différé, les bénéficiaires désignés dans sa demande d'adhésion recevront le montant du cumul des primes versées inscrit au jour du décès, conformément aux dispositions de l'article 8 des conditions générales.

ANNEXE 'B' DE L'AVIS N° 89

LES ETATS FINANCIERS

MODELES D'ETATS FINANCIERS

Ces modèles d'états financiers constituent des modèles de base qui doivent être adaptés à chaque entité afin de fournir des informations financières répondant à la réglementation (création de nouvelles rubriques ou sous rubriques ou suppression de rubriques non significatives et non pertinentes au regard des utilisateurs des états financiers).

La colonne « note » figurant sur chaque état financier permet d'indiquer face à chaque rubrique le renvoi aux notes explicatives figurant éventuellement dans l'annexe.

BILAN
Exercice clos Le

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		207	2807 & 2907		
Immobilisations incorporelles		20 hors 207	280 (hors 2807)		
Immobilisations corporelles					
Terrains		211	2911		
Bâtiments		213	2813 & 2913		
Immeubles de Placement		214	2814 - 2914		
Autres immobilisations corporelles		212&218	2812-2818-2912-2918		
Immobilisations en concession		22	282 & 292		
Immobilisations en cours		23	293		
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence		265	296		
Autres participations et créances rattachées		26(hors 265 269)			
Autres titres immobilisés		271 - 272 - 273	297		
Prêts et autres actifs financiers non courants		274 - 275 - 276			
Impôts différés actif		133			
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		277			
TOTAL I - ACTIF NON COURANT					
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
Part de la coassurance cédée		38			
Part de la réassurance cédée		39			
Créances et emplois assimilés					
Cessionnaires et cédants débiteurs		40 Débiteur	490		
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs		41 Débiteur	491		
Autres débiteurs		(42-43-44 hors 444 à 447) 45-46 (hors 4609)-486-489	495 à 498		
Impôts et assimilés		444-445-447			
Autres créances et emplois assimilés		48			
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		50 (hors 509)	590		
Trésorerie		[51 (hors 519) -52-53-54]	591 à 594		
TOTAL II - ACTIF COURANT					
TOTAL GENERAL ACTIF					

BILAN
EXERCICE CLOS LE

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		101	
Capital non appelé		109	
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		104 & 106	
Ecart de réévaluation		105	
Ecart d'équivalence (1)		107	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		12	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		11	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES			
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		16 & 17	
Impôts (différés et provisionnés)		134 & 155	
Autres dettes non courantes		229	
Provisions réglementées		14	
Provisions et produits constatés d'avance		15 (hors 155) -131-132	
TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS			
PASSIFS COURANTS			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		19	
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		30 - 32	
- Acceptations		31 - 33	
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs		40 Créiteur	
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		41 Créiteur	
Impôts Crédit		444-445-447	
Autres dettes		509 - Crédit [42-43-44 (hors 444 à 447) -45-46-48]	
Trésorerie Passif		519 et autres crédits 51 & 52	
TOTAL III - PASSIFS COURANTS			
TOTAL GENERAL PASSIF			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

COMPTE DE RESULTATS

(Par nature)

Période du Au

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N - 1
Primes émises sur opérations directes		700 - 702	708 - 7090 - 7092		
Primes acceptées		701 - 703	7091 - 7093		
Primes émises reportées		7100-7102-7150- 7152	7108-7109-7158-7159		
Primes acceptées reportées		7101-7103-7151- 7153	7108-7109-7158-7159		
I-Primes acquises à l'exercice					
Prestations sur opérations directes		600 - 602	608 - 6090 - 6092		
Prestations sur acceptations		601 - 603	6091 - 6093		
II-Prestations de l'exercice					
Commissions reçues en réassurance			721		
Commissions versées en réassurance			729		
III-Commissions de réassurance					
IV -Subventions d'exploitation d'assurance		74			
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE					
Services extérieurs & autres consommations		61 - 62			
Charges de personnel		63			
Impôts, taxes & versements assimilés		64			
Production immobilisée		73			
Autres produits opérationnels		75			
Autres charges opérationnelles		65			
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		68			
Reprise sur pertes de valeur et provisions		78			
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL					
Produits financiers		76			
Charges financières		66			
VI-RÉSULTAT FINANCIER					
VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)					
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		695 - 698			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		692 - 693			
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES					
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES					
VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES					
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		77			
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		67			
IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE					
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE					
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE
(Méthode directe)

Période du Au

RUBRIQUE	NOTES	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus sur les activités d'assurance & de réassurance			
Sommes versées sur les activités d'assurance & de réassurance			
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel			
Sommes versées à l'état et autres organismes			
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
A - Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
B - Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou autres dettes assimilées			
C - Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			
Rapprochement avec le résultat comptable			

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

(Méthode indirecte)

Période du Au

RUBRIQUE	NOTES	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat de l'exercice			
Ajustement pour :			
* Amortissements et provisions			
* Variation des impôts différés			
* Variation des provisions techniques (primes et sinistres)			
* Variation des créances sur assurés, intermédiaires d'assurance, cédants, cessionnaires et autres			
* Variation des dettes sur assurés, intermédiaires d'assurance, cédants, cessionnaires et autres			
* Plus ou moins values de cession, nettes d'impôts			
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)			
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décassements sur acquisition d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Incidence des variations de périmètre de consolidation (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Dividendes versés aux actionnaires			
Augmentation de capital en numéraire			
Émission d'emprunts			
Remboursements d'emprunts			
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
Trésorerie d'ouverture			
Trésorerie de clôture			
Incidence de variation de cours des devises (1)			
Variation de trésorerie			
(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ÉTAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

RUBRIQUES	Notes	Capital social	Prime d'émission	Écart d'évaluation	Écart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre N - 2						
Changement de méthode comptable Correction d'erreurs significatives Réévaluation des immobilisations Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat Dividendes payés Augmentation de capital Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N - 1						
Changement de méthode comptable Correction d'erreurs significatives Réévaluation des immobilisations Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat Dividendes payés Augmentation de capital Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N						